المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

ALEILMIA JOURNAL

A SEMI-ANNUAL REFEREED

SCIENTIFIC JOURNAL, PUBLISHED BY

FACULTY OF ECONOMIC AND COMMERCE ELGARABULLI

ELMERGIB UNIVERITY, ALKHOMS, LIBYA

المجلد الأول، العدد الأول/ابريل 2020م

VOLUME 1, NUMBER 1/APRIL 2020

وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ
فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

الأية (113)
سورة النساء

لجنة تحرير المجلة العلمية

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

رئيس التحرير

أ.مصطفي حسين الباوندي

مدير التحرير

د.أحمد محمد فرحات

أسرة التحرير

د.عادل علي الشربجي	عضوًا
د.معمر محمد التومي	عضوًا
د.محمد مسعود أبوخريص	عضوًا
د.المهدي عبد العظيم حمودة	عضوًا

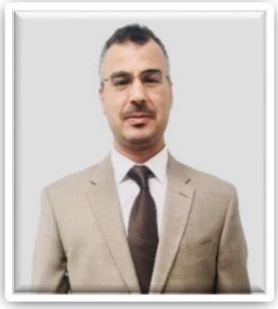

افتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

بتوفيق من الله، وبعد تكاثف جهود كبيرة من اسـرة التحرير واللجنة العلمية ومحكمين توصـلنا لإصـدار العدد الأول من المجلة العلمية لكلية الاقتصـاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، وهي مجلة علمية محكمة نصـف سـنوية تهتم بالعلوم الاقتصـادية والإدارية والمالية. هذه انتهز الفرصـة لدعوة كل الباحثين المتخصـصـين لنشـر أوراقهم البحثية الرصينة وانتاجهم العلم الاصيل بالمجلة وذلك لإثراء المعرفة وتبادل المعلومات وتقديم الرأي العلمي لمسـاعدة صـانعي القرار في حل بعض المشـكلات والمعوقات الاقتصادية والمالية والإدارية .

وأخيراً، أتقدم بخالص الشـكر والتقدير للسـيد رئيس جامعة المرقب وعميد الكلية على جهودهم المتميزة وذلك لدعم المجلة من حيث تسهيل الإجراءت الإدارية لإصدار العدد الأول من هذه المجلة .

والله ولي التوفيق

المشرف العام

د.عبدالرزاق محمد التلاوي

تقديـــــــم

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني عندما أقدم العدد الأول من هذه المجلة للقراء الاعزاء والمهتمين الكرام فإنني في الواقع أقدم علامة مضيئة وقفزة نوعية حققتهاهذه الكلية الحديثة النشوء بظل تضافر جهود كل العاملين بهذه الكلية من أســاتذة وموظفين وطلبة. هؤلاء العاملين الذين آلوا علي أنفسهم تحقيق هذه التطورات والرفع من مستوي وأداء الكلية في وقت قصير في مختلف المجالات فهم حقًا يستحقون الشكر والتقدير والثناء. ستتواصل المجلة اصدار اعدادها بعون الله لتساهم في نشر البحوث والدراسات والتي من شأنها المساعدة في تقديم الحلول المناسبة في حلحلة بعض المشكلات الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الاقتصـــاد الليبي خاصـــة والبلدان الأخرى عامة. ختامًا: معًا نحو البناء والرقي بكليتنا ومجلتنا والتي الآن بين أيديكم لتفســح المجال آمام الباحثين والمهتمين لنشــر البحوث الرصــينة واثراء المعرفة وتبادل المعلومات، ولا يفوتني بتقديم الشــكر الجزيل لكل القائمين على المجلة عامة وللشــاب الدكتور عبد الرزاق محمد التلاوي خاصــة لجهوده الملموسة وعمله المتواصل حتى نال هذا العدد حيز الوجود في الوقت المناسب رغم المعوقات والإمكانات المحدودة.

مع تمنياتنا للجميع بالتوفيق

ومعًا على طريق العلم خدمة للعباد والبلاد

رئيس التحرير

أ.مصطفي حسين الباوندي

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تطمح المجلة أن تكون رائدة في نشر البحوث والدراسات العلمية داخل ليبيا وخارجها.

الرسالة

نشر أفضل البحوث والدراسات العلمية في مجال العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والسياسية وباتباع اجود مناهج واساليب البحث العلمي ومحاولة سد الفجوة بين ما هو متاح وما هو مطلوب.

الأهداف

استقطاب وتشجيع الباحثين وإتاحة الفرصة لهم لنشر دراساتهم وبحوثهم التي تؤدي إلى اثراء المعرفة والبحث العلمي داخل ليبيا وخارجها.

قواعد النشر وشروطه بالمجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي

أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث:

1-يتم تقديم البحوث الكترونياً و مطبوعة باستخدام محرر الورد (Microsoft Word) عبر البريد الالكتروني للمجلة أو رئيس التحرير esa.journal@elmergib.edu.ly .

2-حجم الصفحة (16 سم العرض*24سم الطول) وهوامش الصفحة (2 سم) من جميع الجهات عدا اليمين (2.5 سم)، وان يكون ترقيم الصفحات في اقصى اليسار بأسفل الصفحة.

3-نوع الخط (Simplified Arabic) للبحث المعد باللغة العربية و (Time New Romans) للبحث المعد باللغة الإنجليزية.

4-حجم الخط 16 أسود غامق Bold للعنوان الرئيسي و 11 أسود عادي لمتن البحث، و العناوين الفرعية بمتن البحث بحجم 12 أسود غامق Bold و 12 أسود غامق Bold للمؤلفين و 12 أسود عادي لعنوان المؤلفين ويكون تباعد الاسطر (1 سم)، وأن تستخدم الأرقام العربية 1 ، 2 ، 3 ، ..... في جميع ثنايا البحث ،

5-لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ولا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك التخطيط بالعربي والإنجليزي والكلمات المفتاحية، والاشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الانجليزية).

6-أن يكون عنوان البحث، واسم الباحث / الباحثين، والجامعة / المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل الصفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث وملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية متبوعاً بكامل البحث.

7-ان يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجهما معاً) ؟، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكو مترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً.... أســـلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الامريكية، الإصـــدار السادس

(ED American Psychological Association– **APA**–6^{th}) .

حيث تتم الإشارة إلي المراجع داخل النص بين قوسين (لقب المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة) في حالة الاقتباس المباشـــر، اما ماعدا ذلك يتم الإشـــارة إلي المراجع داخل النص بين قوســـين (لقب المؤلف، سنة النشر). وتكتب المراجع في نهاية البحث حسب تسلسلها ابجديا بحيث تبدأ بالمراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.

8–تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلا وتكتب عناوينها بالأعلى بخط أسود غامق وبحجم 12، ولا يتم تقسيم الجدول على صفحتين وحجم الخط داخل الجدول (الأدنى 8 والأعلى 10)، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والاشكال فتكتب بالأسفل باستخدام خط حجم 11.

9–الاشكال والرسومات والصور لا يتجاوز حجمها نصف صفحة من صفحات المجلة ولها رقم تسلسلي وعنوان بحجم 12 غامق يكتب فوقها.

10–تكتب الرموز والمعادلات الرياضية سواء داخل النص أو في المعادلات المستقلة بالرموز الإنجليزية فقط وباســـتخدام محرر المعادلات Math Type مع تقديم وصـــف للرموز المســـتعملة ويعطي لكل معادلة رقم تسلسلي بين هلالين.

11–تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

12–لهيئة التحرير حق الفحص الأولى للبحث وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

13–في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشراً آخر ورقياً او الكترونياً دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير. آما في حالة رفض البحث ســـيتم أخطار الباحث أو مجموعة الباحثين عن أسباب الرفض دون الاشارة إلي أسماء المقيمين.

14–في حالة نشر البحث يعطي الباحث عدد (1) واحد نسخة ورقية من المجلة.

15–الآراء الواردة في المجلة تعبر عن أراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

ثانياً: شروط إدارية للنشر

1–يوقع الباحث نموذج إقرار ومن جميع الباحثين المشـــاركين (إن وجدوا) يفيد بأن الباحث لم يســـبق نشـــر بحثه، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.

2–لا يجوز نشـــر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشـــره في المجلة العلمية بكلية الاقتصـــاد والتجارة القره بوللي، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.

3–موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة الى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها ان تتحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

4–لا يتم نشـــر البحث بعد قبوله من لجنة التحكيم مهما تكون الأســـباب ما لم يتم دفع رســـوم النشـــر المحددة (250 دينار ليبي) من قبل الباحث أو مجموعة الباحثين.

المجلة العلمية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي – جامعة المرقب

المجلد الاول، العدد الأول/أبريل 2020م

المحتويات

ت	الموضوع	اسم المؤلف/ المؤلفين	ت.ص
1	افتتاحية	المشرف العام	ز
2	تقديم	رئيس التحرير	ط
3	أثر التضخم على سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار (دراسة تطبيقية خلال الفترة 1962–2017)	د.عبدالرزاق محمد التلاوي أ.مصطفي حسين الباوندي	18-1
4	أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011 ـ 2019	د.يوسف فرج الأصفر د.مخلوف مفتاح محمد	34-19
5	التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية (دراسة نظرية)	د.مفتاح الحسوني الجمل أ.محسن رمضان جابر	48-35
6	المزيج التسويقي الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية (دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص)	أ.صلاح علي الأشقر د.عبدالرزاق عمران سالم	79-49
7	بعض التحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج من وجهة نظر خريجي قسمي إدارة الأعمال والتمويل والمصارف خريف ربيع 2018–2019 كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب	أ.عبد السلام محمد التونسي أ. طارق عبد الله محمد أ. خالد مصطفى بن جمعة	102-80
8	مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية (دراسة ميدانية على فروع مصرف الجمهورية العاملة في مدينة مصراتة)	د.حسن محمد الشريف أ.يوسف محمد أبوختالة	120-103
9	أهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية القياسية خلال الفترة 1970_2016	د.عمر فرج القيزاني	146-121
10	مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني وأثرها على جودة خدمات المراجعة (من منظور المراجعين الخارجيين بمنطقة طرابلس والمقيدين بمصرف ليبيا المركزي)	د.المهدي عبدالعظيم المحمودي أ.علي محمد العماري	164-147

أثر التضخم على سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار
دراسة تطبيقية خلال الفترة 1962-2017

د.عبدالرزاق محمد التلاوي[1] أ.مصطفي حسين الباوندي[2]

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر معدل التضخم على سعر الصرف والتحقق من مدي وجود علاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة من 1962 إلى 2017. اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وعلى نموذج تصحيح الخطأ(ECM). وتوصلت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج وكان أهمها وجود علاقة توازنيه طويلة الآجل بين متغيري الدراسة وتأثر معدل الصرف سلبيًا بمعدل التضخم، وكذلك وجود علاقة سلبية بين التضخم ومعدل الصرف في الأجل القصير.

مفتاح الكلمات: معدل الصرف، التضخم، الاقتصاد الليبي، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

المقدمة:

يعتبر كبح جماح التضخم و استقرار العملة الوطنية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تسعي إليها مختلف اقتصاديات العالم و من المعروف بين الاقتصاديين علي تأكيد وجود علاقة تبادلية بين معدلات التضخم و القوة الشرائية للعملة المحلية، ويمكن وصف علاقة معدل الصرف أو سعر الصرف بالتضخم بالمعقدة، حيث نالت هذه العلاقة اهتمام واسع من قبل المهتمين و صناع القرار النقدي و المالي منذ عقود سابقة و خاصة في ظل ظهور العولمة الاقتصادية و ما نتج عنها من تقلبات و أثار علي العملات المحلية من جراء تدفق رؤوس الاموال و الاستثمارات الاجنبية والذي قد يؤثر علي معدلات التضخم وحجم الواردات و الانتاج و من ثم ينعكس أثره علي معدلات الصرف وهذا الاثر يشمل كل البلدان النامية أو المتقدمة مع اختلاف قدرة الاقتصاد علي المنافسة و الانتاج و التصدير، الامر الذي يعد جذير بالاهتمام منذ زمن ليس بالقصير بقيمة العملة المحلية و تكييفها لاستجابة التقلبات أو الصدمات من قبل البنوك المركزية و المهتمين وصانعي القرار الاقتصادي في مختلف دول العالم. يمكن القول بأن التضخم عبارة عن الانخفاض الحقيقي في قيمة النقود او انخفاض القوة الشرائية للعملة والتي يكون لها الاثر في الاقتصاد الكلي. وبالتالي فقد يكون للتضخم اثار على سعر الصرف في الاقتصاد الليبي وخاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم والازمات التي يمر بها الاقتصاد الليبي في السنوات الأخيرة من الدراسة الحالية.

[1] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، ametelawi@elmergib.edu.ly

[2] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، mhalbawndee@elmergib.edu.ly

مشكلة الدراسة:

تعتبر ليبيا أحد أعضاء منظمة الاوبك وتعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط في دعم الاقتصاد الليبي. توصل كل من(Etelawi et al.,2017) في دراستهم للاستدامة وحساب الاهلاك النفطي في ليبيا خلال الفترة 1990 –2009 بأن احتياطي النفط الليبي يقدر بثماني وأربعون مليار برميل وأن النفط يمثل حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية و 99% من دخل الحكومة الليبية و ما يقارب من 80% من الناتج المحلي الاجمالي.وبالتالي تعتمد معظم الصادرات الليبية على سلعة النفط وبالمقابل تستورد معظم السلع الضرورية والكمالية وهذا بدوره ينعكس على حجم الواردات والتي قد تكون عرضه للتضخم المستورد و الذي بدوره قد يؤثر في قيمة العملة المحلية و من ثم معدل الصرف. وهنا يمكن التساؤل عن طبيعة العلاقة بين التضخم ومعدل الصرف في ليبيا. وما أثر التضخم على معدل الصرف في ليبيا خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في كونها محاولة للبحث في تحديد أثر التضخم على معدل الصرف واختبار علاقة التضخم بسعر الصرف في فترة زمنية طويلة وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الليبي في السنوات الاخيرة من ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب أسعار النفط وتقلبات في الانتاج الرئيسي لسلعة النفط ومدي استجابة واستفادة المهتمين والسلطات النقدية والمالية وصانعي القرار الاقتصادي لهذه التغيرات وأثره على معدل الصرف.

فرضية الدراسة:

بنيت الدراسة على فرضية مفادهاأن للتضخم أثر معنوي على معدل الصرف في الاقتصاد الليبي قيد الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التضخم على سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار واختبار العلاقة بين متغيري الدراسة في ليبيا خلال الفترة 1962 – 2017م.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الكمي القياسي حيث استخدمت بعض أدوات التحليل القياسي و المتمثلة في اختبارات جذر الوحدة: ديكي فللر الموسع(ADF) و فيليبس بيرون(PP) للتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية، ثم تطبيق منهجية التكامل المشترك(Co-integration) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتحديد اثر التضخم علي سعر الصرف و اختبار العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل في الاجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يجمع بين الاجلين القصير و الطويل. وحيث أن سعر الصرف مقاسًا بالدولار حسب التقارير السنوية لمنظمة أوبك واحصائيات البنك الدولي. بينما معدل التضخم بنسب مئوية وفقًا لإحصائيات مركز البحوث الاقتصادية في ليبيا وبعض تقارير مصرف ليبيا المركزي.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة والاثر بين التضخم ومعدل الصرف وتباينت نتائج هذه الدراسات، فهناك دراسات أظهرت نتائجها علي وجود علاقة سلبية بين معدل الصرف والتضخم وتأثر معدل الصرف سلبيًا بالتضخم، ودراسات أكدت على وجود علاقة إيجابية بين متغيري الدراسة وتأثر معدل الصرف ايجابيًا بالتضخم، بينما دراسات أخري بينت على وجود علاقة ايجابية وسلبية بين المتغيرين وأخري لم تؤكد وجود هذه العلاقة وأن التضخم لا يؤثر على معدل الصرف. ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف طبيعة الاقتصاديات، والفترة الزمنية، وأيضا، ربما حتى أخطاء في تقدير القياس الاقتصادي. ونذكر بأن تم ترجمة الدراسات الأجنبية إلى العربية من قبل الباحث الاول لهذه الدراسة.

ومن بين هذه الدراسات، دراسة (شنبيش،2013) التي تناولت العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1992–2008 والتي انتهت بمجموعة من النتائج كان أهمها وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق ووجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل الصرف. وقد يعزي وجود العلاقة الايجابية بين معدل التضخم ومعدل الصرف في الدراسة السابقة إلى استقرار معدل التضخم ومعدل الصرف خلال الفترة الزمنية للدراسة والتي تعتبر قصيرة نسبيًا. وفي الجزائر، توصل (سلامي،2015) في دراسته لاختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية 1970–2014 على عدم وجود علاقة تكاملية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ومعدل التضخم وكذلك إلى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير.

المتتبع للاقتصاد الجزائري والليبي يلاحظ أنهما يشتركان في كثير من الامور وبنسب مختلفة فالجزائر وليبيا أحد أعضاء منظمة الاوبك واعتمادهما على تصدير سلعة النفط، بينما يفوق احتياط النفط في الجزائر احتياطي النفط في ليبيا واما معدل التضخم في الجزائر فهو منخفض بكثير بالمقارنة بمعدل التضخم في ليبيا وربما يعزي عدم وجود أثر التضخم علي سعر الصرف نتيجة لانخفاض معدل التضخم واستقراره وبالتالي يكون تأثيره في معدل الصرف ضعيف.

آما في العراق، أشار (دريبي، 2016) في دراسته لأثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم خلال الفترة الزمنية 1970 –2014 على وجود علاقة طويلة الأجل بين العمق المالي ومعدل التضخم وأيضاً بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهناك علاقة سببية في الآمدين القصير والطويل وأحادية الاتجاه من العمق المالي وسعر الصرف إلى معدل التضخم.

وتعتبر الدراسة السابقة من الدراسات الداعمة لوجود علاقة ديناميكية بين معدل التضخم وسعر الصرف وقد يرجع وجود هذه العلاقة نتيجة لتقلبات الاقتصادية والازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال سنوات مختلفة من الدراسة نتيجة للحصار الاقتصادي وحروب وغيرها والتي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم أثره على سعر الصرف وهذا يشبه الي حد بعيد بعض الازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الليبي في الدراسة الحالية قيد البحث.

وتناول كل من (Ogboghro & Anuya, 2017) في دراستهما لأثر التضخم وسعر الصرف على أسعار الأسهم في نيجيريا خلال الفترة من يناير 2000 الي ديسمبر 2012 والتي أظهرت نتائج دراستهما عدة نتائج من أهمها عدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات الثلاثة بينما وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم الي سعر الصرف ومن التضخم الي اسعار الأسهم وعلاقة ثنائية بين سعر الصرف وأسعار الأسهم.

والجذير بالذكر أن دولة نيجيريا أحد أهم أعضاء منظمة أوبك واعتمادها بشكل كبير على سلعة النفط في حجم تجارتها مع العالم الخارجي واما صادرتها النفطية فيقارب اثنان مليون برميل يوميًا وهو ما يزيد عن الصادرات النفطية في ليبيا وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة عن نيجيريا في اختلاف سنوات الدراسة بالإضافة الي عدد المتغيرات المستقلة.

توصل (Tahir, 2011) في دراسته للتضخم المستهدف و سعر الصرف و التمويل العالمي لدول مختارة والتي تمثل أمريكيا اللاتينية و آسيا و ومركز أوروبا – البرازيل، تشيلي، المكسيك، تايلاند، كوريا، جمهورية التشيك–خلال الفترة الزمنية1999Q1–2009Q4 الي أن سعر الصرف عامل رئيسي لهذه الاقتصاديات وذلك يرجع لعدة أسباب منها ضعف النظام المالي و انخفاض مستوي مصداقية البنوك المركزية بالإضافة الي الخوف من سعر الصرف العائم كما بينت النتائج أكثر تفصيلاً أن كل من البرازيل و تشيلي و المكسيك و تايلاند استجابت الي تغيرات سعر الصرف بينما لا توجد استجابة لكل من كوريا و جمهورية التشيك خلال فترة الدراسة، وهذا ما اظهرته نظرية التضخم المستهدف theory of inflation targeting و التي مفادها يجب لا تكون الاستجابة لتغيرات سعر الصرف ولكن تطبيقيا ما يكون صالح لدولة متقدمة ليس بالضرورة يكون صالحاً لدولة ساعية في النمو.

انتهت دراسة كل من (Lamia & Djelassim, 2017) لبحث العلاقة بين سعر الصرف و التضخم المستهدف خلال الفترة الزمنية من يناير 1993 الي يوليو2013 في البلدان الناشئة اقتصاديًا و المتمثلة في البرازيل، هنغاريا، كوريا، الفلبين، بولندا، جنوب أفريقيا الي أن سعر الصرف المرن أو المار Exchange (ERPT) rate pass–through– والذي يعرف بأنه النسبة المئوية لتغيرات في الاسعار المحلية ينتج منه تغير 1% في سعر الصرف بين الدول المحلية و الأجنبية – قد أنخفض بعد التضخم المستهدف inflation (IT) targeting في معظم التحليل الاقتصادي لهذه الدراسة و أن التضخم المستهدف يساعد في استقرار الاسعار من خلال الانخفاض في ERPT.

وفي تركيا ،تناول كل من (Abdurehman & Hacilar,2016)إحدى الدراسات لدراسة العلاقة بين معدل الصرف و التضخم خلال الفترة الزمنية يناير 2005–ديسمبر 2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى لكشف العلاقة بين المتغيرين و التي انتهت علي عدم و جود علاقة بينهما و من ناحية أخري استخدمت نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (ARCH) و الانحدار الذاتي للمتوسط المتحرك (GARCH) للكشف عن هذه العلاقة والتي أظهرت أن تعادل القوي الشرائية (PPP) غير عشوائية وتتبع عوامل محددة مثل تكلفة المعاملات و القيود الحكومية في الاقتصاد التركي.

وفي تركيا ايضا، استخلص كل من (Berument & Pasaogullari, 2003) في دراستهما لأثر سعر الصرف علي الناتج و التضخم خلال الفترة الزمنية I:1987-III:2001 علي وجود علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات الثلاثة وعدم وجود علاقة سببية معنوية إحصائياً بين سعر الصرف و الناتج و التضخم وذلك وفقاً لاختبار سببية جرانجر.

وأكد كل من (Choudhri & Hakura,2003) في دراستهما لسعر الصرف المرن والاسعار المحلية ومعدل التضخم لواحد وسبعون دولة-ممثلة لكل الاقاليم الرئيسية في الاقتصاد العالمي-خلال الفترة 1979 -2000 على وجود علاقة ايجابية معنوية بين كل من سعر الصرف المرن والتضخم وأن سعر الصرف يتأثر أكثر في حالة الاقاليم ذات معدلات التضخم العالية. وفي غانا، توصل (Fosu, 2017) في دراسته لمحددات تغيرات سعر الصرف خلال الفترة 1970-2014 إلى أن الزيادة في كل من معدل التضخم والانفتاح الاقتصادي ومشتريات الاستهلاك الحكومي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لدولة غانا مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي. اما في نيجيريا، أوضح كل من (Osabuohien et al.,2018) في دراستهم للعلاقة بين معدل التضخم وتقلب معدل الصرف ومعدل الصرف المرن خلال الفترة الزمنية لبيانات شهرية من يناير 2006 إلى ديسمبر 2015 بأن تقلبات سعر الصرف تؤثر ايجابياً ومعنوي احصائياً على التضخم في الآجل الطويل وآما سعر الصرف المتوازي يؤثر على التضخم في الآجل القصير بينما سعر الصرف الرسمي يؤثر على التضخم في الآجل الطويل.

في ايران، توصل كل من (Monfared & Akın, 2017) في دراستهما للعلاقة بين معدلات الصرف والتضخم خلال الفترة الزمنية 1976-2012 علي وجود علاقة مباشرة بين معدل الصرف و التضخم حيث تؤدي الزيادة في معدلات الصرف الاجنبي إلي الزيادة في التضخم، كما أكدت الدراسة علي وجود علاقة موجبة بين كل من عرض النقود و معدل الصرف بالتضخم وبالتالي فإن معدل التضخم يتأثر ايجابياً بكل من عرض النقود و معدل الصرف، و لعرض النقود تأثير أكبر من معدل الصرف علي التضخم. وفي مصر، أظهر كل من (Monfared & Akın,2012) في دراستهما للعلاقة بين معدل الصرف و التضخم خلال فترة زمنية ذات بيانات شهرية من يناير 1990إلي يناير2008 علي وجود علاقة قوية سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين في الفترة قصيرة الآجل.

خلص كل من (Achsani et al.,2010) في دراستهم للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة الزمنية 1991-2005 في بعض الدول الآسيوية والمتمثلة في إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفليبين، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية ودول غير آسيوية والمتمثلة في المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا، بلجيكيا، السويد، النرويج، الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك، الدنمارك، هولندا، على وجود علاقة ارتباطية قوية بين التغيرات التضخمية وسعر الصرف الحقيقي في معظم البلدان قيد الدراسة. فقد أظهرت نتائج الدراسة في مجموعة الدول الآسيوية على وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من سعر الصرف الاسمي والحقيقي الي التضخم، بينما في الدول غير الآسيوية فان العلاقة وحيدة الاتجاه من التضخم الي سعر الصرف واخلصت

الدراسة على حساسية التغيرات في التضخم في سعر الصرف في البلدان الآسيوية أكبر من نظيره في البلدان غير الآسيوية.

الجزء النظري: العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962–2017

أظهر (مصرف ليبيا المركزي،2020) في صفحته الرسمية بأن المصرف يقوم بمجموعة من الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف او القيمة التعادلية بالدينار الليبي التي من شأنها حل بعض المشاكل و الصعوبات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي و من بينها بعض التغيرات التي تم اجراءها علي سعر الصرف فيلاحظ تم اصدار الدينار الليبي كعملة وطنية في بداية عام 1952 و سميت العملة باسم الجنيه و الذي كان يساوي قيمة الجنيه الإسترليني او ما يعادل 2.8 دولار امريكي، ثم في عام 1967 تم تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني بحوالي 14.3% و لكن ليبيا لم تقم بتخفيض قيمة الدينار الليبي رغم وقوعها تحت منطقة الإسترليني وفي عام 1971 ارتفع قيمة الدينار الليبي بما قيمته دينار لكل 3.04 دولارات بسبب اعلان الولايات المتحدة الامريكية في أغسطس 1971 بالتزامها باستبدال الدولار بالذهب. وتم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مرة ثانية بما نسبته 10% تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.2063 للدولار وهذا بدوره ادي الي ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار ليصبح الدينار يساوي حوالي 3.38 دولار كما تم في نفس الشهر والسنة ربط الدينار الليبي بالدولار عند سعر صرف ثابت ليصبح الدولار يساوي 0.29679 دينار ليبي.

وبالاستناد على نفس المرجع السابق، قام مصرف ليبيا المركزي في مارس 1986 بفك ارتباط الدينار الليبي بالدولار وربطه بحقوق السحب الخاصة بسعر صرف يعادل 2.8 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي. وبعد ذلك، تم الرفع التدريجي ما بين السنوات 1999–2000 ، وفي يناير 2001 انتهج مصرف ليبيا المركزي في قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوبًا بين الفترة و الأخرى بتخفيض في قيمته وفقا للسعر الصرف الرسمي ويلاح وفي يناير 2002 تم تخفيض أسعار صرف الدينار الليبي وفقًا لسر الرسمي ليكون دينار لكل 1.3 دولار وفي يونيو تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي ليكون دينار لكل 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة و ذلك لاحتواء ضريبة النهر الصناعي و لا يزال بشكل عام سعر صرف الدينار مقابل الدولار مستمر حتي الان.

كما تم الإشارة في جزء الدراسات السابقة من هذه الدراسة، حيث كثير من الدراسات تناولت أثر معدل التضخم بسعر الصرف والعلاقة بينهما في مختلف اقتصاديات العالم، وتباينت نتائج هذه الدراسات نتيجة لاختلاف طبيعة هذه الاقتصاديات، فتوصلت نتائج بعض الدراسات الي وجود علاقة طويلة الآجل بين المتغيرين وتأثر سعر الصرف سلبًا بمعدل التضخم والبعض الاخر من الدراسات انتهت بوجود علاقة طويلة الآجل وتأثر معدل التضخم على سعر الصرف أيجابًا وهناك بعض الدراسات لم تثبت وجود أثر أو علاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف. وبشكل عام فان التضخم أو الارتفاع العام في الأسعار قد يؤثر على قيمة العملة ومن ثم على حجم المعاملات سواء كانت المحلية أو العالمية ومن ثم تسعي السلطات النقدية والمالية في مختلف الاقتصاديات

على كبح جماح التضخم باستخدام سياسات اقتصادية محددة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة لتقليل او الحد من بعض الاثار السلبية المتوقعة من جراء ارتفاع معدلات التضخم وخاصة فيما يتعلق بحجم المعاملات على الصعيد المحلي والعالمي.

تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017

يوضح الشكل رقم (1) تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017. المحور العمودي يمثل معدل التضخم بينما المحور الافقي يمثل سنوات الدراسة. بدأ المنحني بشكل عام بمعدلات متزايدة من بداية الدراسة حتى سنة 2000 حيث بلغ 1.24نقطة ثم تراوح بين الزيادة والنقصان حتى بلغ اعلي قيمة له بحوالي 3.21 نقطة في نهاية الدراسة سنة 2017. وترجع التقلبات بين الزيادة والانخفاض في بعض سنوات الدراسة لعدة اسباب منها عدم الاستقرار الاقتصادي والازمات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل صناع القرار في الاقتصاد الليبي.

شكل رقم (1) تطورمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017

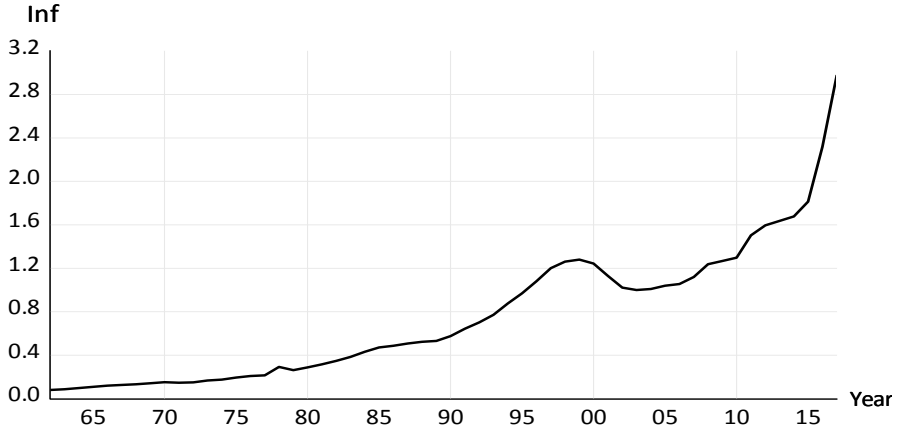

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصاءات مركز البحوث الاقتصادية ومصرف ليبيا المركزي

تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017

كما هو موضح في الشكل البياني رقم (2) فإن المحور العمودي يمثل سعر الصرف والمحور الافقي يمثل سنوات الدراسة. من الشكل البياني يمكن ملاحظة استقرار المنحني الي حد ما مع زيادات طفيفة في سعر الصرف من بداية فترة الدراسة حتى سنة 2000 الذي بلغ قيمته0.61 دينار مقابل الدولار الواحد. واستمر المنحني بمعدلات متزايدة نسبيًا بداية من سنة 2001 الذي بلغ 1.27 دينار لكل دولار حتى سجل اعلي قيمة له بحوالي 1.39 دينار مقابل الدولار الواحد وذلك خلال سنتي 2016-2017، ويلاحظ أن التغيرات التي

حصلت اثناء الدراسة يرجع لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها حل بعض المعوقات والمشاكل الاقتصادية.

شكل رقم (2) تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2017

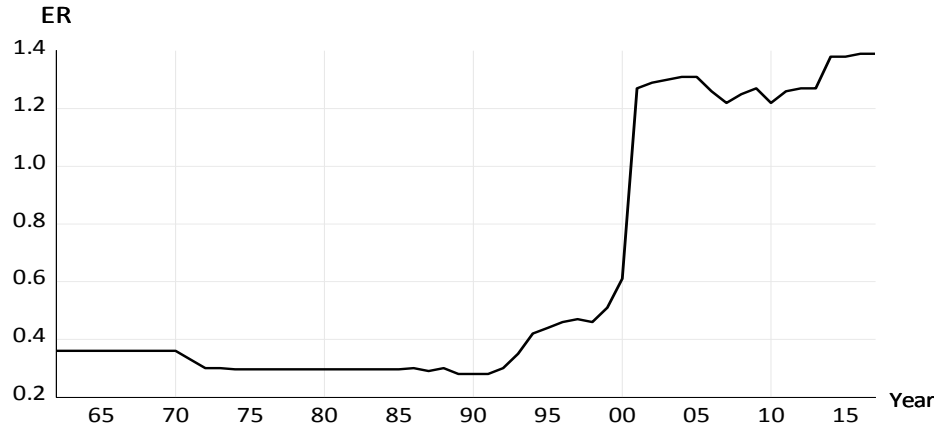

المصدر: إحصاءات منظمة أوبك والبنك الدولي

الجزء التطبيقي:(قياس وتحليل النموذج القياسي)

يهتم هذا الجزء من الدراسة باختبار العلاقة بين معدل الصرف والتضخم وتحديد أثر التضخم على معدل الصرف في ليبيا خلال الفترة من 1962 إلى2017م باستخدام بيانات سنوية لسعر الصرف بالدولار ومعدل التضخم بأسعار نفقة المعيشة. وبناءً على بعض الدراسات السابقة التي تشبه حالة الاقتصاد الليبي كالدراسة (Osabuohien et al.,2018)، تم صياغة العلاقة بين معدل الصرف و التضخم في دالة، كالتالي:

$$Ex = f(Inf) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث (Ex) تمثل معدل الصرف بينما(Inf) تشير إلي التضخم ومن المتوقع أن تكون العلاقة (على الأرجح) عكسية بين المتغيرين.

بعد تحديد دالة للعلاقة بين المتغيرين: معدل الصرف كمتغير تابع ومعدل التضخم كمتغير مستقل، تم فحص درجة استقرار المتغيرين عن طريق جذر الوحدة وذلك لتفادي الحصول على انحدار زائف (Spurious) ومن ثم نتائج مضلله، وذلك بتطبيق اختباري: ديكي فيللر المعدل Dickey–Fuller Augmented (ADF) وفيليبس بيرونPhillips and Perron(PP). وتشير النتائج المعروضة في الجدول رقم (1) والتي تم احتسابها باستخدام البرنامج الإحصائي(EViews) إلى أن المتغير التابع (معدل الصرف) متكامل من الدرجة الاولي I(1)، بينما المتغير المستقل (معدل التضخم) متكامل في المستوي I(0).

جدول (1): ملخص نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيري الدراسة:

المتغيرات	اختبار (ADF)			اختبار (PP)		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
التضخم	-4.11	-4.00	-2.62	-4.10	-3.99	-2.31
معدل الصرف	-6.23	-6.34	-6.07	-6.23	-6.34	-6.06
القيم الحرجة بمستوى 5%	-2.92	-3.49	-1.95	2.92	-3.49	-1.95

ملاحظة: (1) بحد ثابت. (2) حد ثابت واتجاه زمن. (3) عشوائي.

معدل الصرف مستقر في الفرق الاول ومعدل التضخم مستقر في المستوي

من الجدول السابق، يلاحظ سكون القيم الاصلية للسلسة الاصلية للمتغير التابع بعد أخذ الفرق الاول أي متكامل من الدرجة الاولي I(1) ،آما المتغير المستقل فقد أستقر عند المستوي I(0).و من ثم يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين باستخدام طريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) في الآجلين القصير و الطويل والذي يكون شكل المعادلة كالاتي:

$$D(Ex_t) = \beta_0 + \Sigma_{i=1}^{p} \beta_1 (Ex_{t-1}) + \Sigma_{i=0}^{q} \beta_2 (Inf_{t-1}) +$$
$$\Sigma_{i=1}^{p} \beta_3 D(Ex_{t-1}) + \Sigma_{i=1}^{q} \beta_4 D(Inf_{t-1}) \ldots\ldots (2)$$

والجدول رقم (2) نتائج تقدير العلاقة طويلة الآجل بين متغيري الدراسة باستخدام طريقة ARDL.

جدول (2) نتائج العلاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة بطريقة(ARDL) وباستخدام اختبار الحدود

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
التضخم	-0.43146	0.175299	-2.461	0.0173
الحد الثابت	0.048062	0.017787	2.702	0.0093
اختبار الحدود F/ فرضية العدم: لا يوجد تكامل				
الإحصائية المحسوبة		مستوي المعنوية	I(1)	I(0)
إحصائية F (16.23333)		10%	3.51	3.02
		5%	4.16	3.62
		2.5%	4.79	4.18

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم (2) والملحق رقم (3)

من الجدول السابق، يمكن الكشف علي وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل الصرف و التضخم و ذلك من خلال اختبار احصائية F، حيث بلغت قيمة Fالمحسوبة(16.23) و التي أكبر من القيمة الحرجة أو الجدولية للحد الأدنى و الحد الأعلى علي التوالي (3.62) و (4.16) عند مستوي معنوية5% . وهذا يؤكد رفض فرضية العدم والتي تكمن في عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وقبول الفرضية البديلة في قبول وجود

علاقة توازنيه أو تكامل مشترك بين المتغيرين قيد الدراسة. والجدير بالذكر إذا كانت F المحسوبة أقل من قيمةF الجدولية أو الحرجة فهذا يدل على عدم وجود تكامل بين المتغيرين، آما إذا كانت قيمة Fالمحسوبة واقعة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمةF الجدولية أو الحرجة فهذا يؤدي إلى عدم الحسم في إمكانية وجود تكامل من عدمه بين المتغيرين. وبعد التأكد من وجود علاقة طويلة بين معدل الصرف والتضخم، يتم الانتقال لي تقدير معاملات علاقة الأجل الطويل. وبالملاحظة في نتائج الجدول رقم (2) يلاحظ وجود علاقة سلبية أو سالبة بين التضخم و معدل الصرف وبمعنوية إحصائية مرتفعة وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بمقدار 1% يؤدي إلي تخفيض معدل الصرف بمقدار 43% ويمكن تفسير ذلك إلي طبيعة الاقتصاد الليبي كونه يعتمد شبه كليا علي الواردات الخارجية والتي تكون عرضه إلي ارتفاع الاسعار و الذي بدوره يكون له آثار سلبية علي قيمة العملة المحلية و من ثم معدل الصرف أو قد يكون التفسير ناتج عن أسباب اخري مثلا أسباب متعلقة ببيانات السلسة الزمنية و طرق حصرها و جمعها من مصادرها الاولية. وأخيرًا في مراحل طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والتي تكمن في تحديد العلاقة قصيرة الأجل المطلوبة للحفاظ على علاقة توازنيه في الأجل الطويل، وكما هو معروض في جدول رقم (3)، فإن معامل تصحيح الخطأ يساوي 0.91− وهو سالب الاشارة وبمعنوية إحصائية مرتفعة تقدر (0.000). وتشير نسبة91% إلى سرعة النموذج في تعديل نفسه باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وهذا يعني أن عدم التوازن في السنوات السابقة ستتحقق في السنة الحالية من التوازن في الأجل الطويل. ويلاحظ أيضا من الجدول أن التضخم يؤثر سلباً في سعر الصرف في الآجل القصير خلال فترة الدراسة. ويلاحظ أيضًا من الجدول رقم (3) أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.49 وهذا ما يفسر أن المتغير المستقل (التضخم) يفسر ما يقارب من 49% من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل الصرف).

جدول (3) العلاقة قصيرة الأجل باستخدام طريقة (ARDL) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

انحدار شرط تصحيح الخطأ				
المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية
الحد الثابت	0.043748	0.016641	2.628906	0.0113
الفرق الأول لمعدل الصرف	−0.91023	0.132844	−6.85184	0.0000
التضخم	−0.39273	0.158983	−2.47026	0.0169
انحدار نموذج تصحيح الخطأ الحالة الثانية: المقيد الثابت وبدون اتجاه				
معامل تصحيح الخطأ(−1)	−0.91023	0.127948	−7.11406	0.0000
ديرين واتسن = 2.06		معامل التحديد=0.49		

المصدر: من نتيجة التقدير المعروضة بالملحق رقم (3) والملحق(4)

ويمكن إعادة صياغة النموذج كالتالي:

$$D(Exch_Rate) = 0.043 - 0.393*\inf + 0.089D(Exch_Rate(-1)) + ECM \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث: $ECM = D(Exch_Rate) - (0.432 * \inf + 0.048)$

وللتأكيد علي سلامة النتائج السابقة وجودة النموذج المستخدم تم إجراء بعض الاختبارات التشخصية والمتمثلة في اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM) واختبار استقراريه النموذج (Stability) Test واختبار فحص ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، ونذكر بأن الاختبارات التشخيصية أوضحت خلو التقدير السابق من مشاكل القياس المعروفة كما هو موضح في صفحة الملاحق.

الخلاصة:

استهدفت الدراسة إلى كشف العلاقة الديناميكية بين معدل التضخم وسعر الصرف وكذلك طبيعة تأثر سعر الصرف بمعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة من 1962 إلى 2017 باستخدام بيانات سنوية لكل من التضخم ومعدل الصرف. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهجية التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) و اختبار الحدود (Bound Test) وعلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوصلت الدراسة على وجود علاقة توازنيه طويلة الآجل بين متغيري الدراسة وأن معدل التضخم يؤثر سلبًا على معدل الصرف وكذلك وجود علاقة سالبة بين متغيري الدراسة في الآجل القصير. وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأحوالي−0.91 والاشارة السالبة وذو معنوية إحصائية مرتفعة وهذا مؤشر على تأكيد العلاقة طويلة الآجل ومعرفة العلاقة قصيرة الاجل بين متغيري الدراسة والتي اظهرتها النتائج بوجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وسعر الصرف. وتوضح نسبة 91%علىالقدرة او السرعة العالية للنموذج إلى الرجوع إلى التوازن في الأجل الطويل والتي يمكن تحقيقيها في السنة الحالية.

ويمكن القول بأن معدل التضخم أحد العوامل الذي أن يؤثر علي العملة المحلية و من ثم معدل الصرف وخاصة في حالة ارتفاع التضخم والتي يكون لها أثر سلبي علي معدل الصرف و من ثم معدلات التبادل مع البلدان الأخرى، واستنادا إلى هذه النتائج، توصي هذه الدراسة بالنظر إلي مجموعة العوامل الأخرى مجتمعة مثل الميزان التجاري و النمو الاقتصادي و التي يكون للمحصلة النهائية لها تأثير ملحوظ علي معدل الصرف وخاصة في حالة الاقتصادي الليبي و الذي يعتبر اقتصاد ريعي و المتمثل في اعتماده علي الصادرات النفطية، حيث يتطلب الامر الاستثمار في عوائد النفط لدعم القطاعات غير النفطية وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الذي يكون له دور فعال في استقرار سعر الصرف و من ثم المرونة في مجابهة تذبذب الاسعار و التي تكون عرضه للتقلبات بسبب الاعتماد علي مصدر وحيد للدخل القومي و الذي يكمن في الصادرات النفطية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

دريبي، حيدر (2016)، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم خلال الفترة الزمنية 1970–2014. مجلة المنتي للعلوم الادارية والاقتصادية، (6)3، ص9–24.

سلامي، أحمد (2015)، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970–2014. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (7)، ص27–42.

شنبيش، امحمد (2013)، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992–2008.المجلة الجامعة، (15)1، ص237–264.

مصرف ليبيا المركزي: الصفحة الرسمية (2020)، هيكل السياسات: سياسة سعر الصرف.
https://cbl.gov.ly/سياسة-سعر-الصرف/

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdurehman, A. A., &Hacilar, S. (2016). The Relationship between Exchange Rate and Inflation: An Empirical Study of Turkey *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(4), 1454-1459.

Achsani, N. A., Fauzi, A. J. F. A., & Abdullah, P. (2010). The relationship between inflation and real exchange rate: comparative study between Asean+ 3, the EU and North America. *European Journal of Economics*, Finance and Administrative Sciences, 18, 1450-2275.

Berument, H., &Pasaogullari, M. (2003). Effects of the real exchange rate on output and inflation: evidence from Turkey. *The developing economies*, 41(4), 401-435.

Central Bank of Libya, Annual Reports and Economic Bulletin. Difference years.

Choudhri, E. U., &Hakura, D. S. (2006). Exchange rate pass-through to domestic prices: does the inflationary environment matter?.*Journal of International Money and Finance*, 25(4), 614-639.

Economic Research Center Libya-Benghazi, Data, https://erc.ly/

Etelawi, A. M., Blatner, K. A., & McCluskey, J. (2017). Sustainability and Depletion Accounting: A Case Study of Oil in Libya. Environment and Natural Resources Research, 7(1), 34-44.

Fosu, P. (2017). The determinants of real exchange rates fluctuations for Ghana. *Journal of Global Economics*, Management and Business Research, 190-200.

Khodeir, A. N. (2012). Towards inflation targeting in Egypt: The relationship between exchange rate and inflation. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 15(3), 325-332.

Lamia, B., &Djelassi, M. (2017). The Relationship Between Exchange Rate and Inflation Targeting in Emerging Countries. *Asian Economic and Financial Review*, 7(11), 1028.

Monfared, S. S., &Akın, F. (2017). The Relationship Between Exchange Rates and Inflation: The Case of Iran. *European Journal of Sustainable Development*, 6(4), 329-340.

Ogboghro, V. I., &Anuya, D. E. (2017). The Impart of Inflation and Exchange Rates on Stock Prices in Nigeria. *Account and Financial Management Journal*, 2(06), 748-757.
Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). Annual Statistics Bulletin, Different Years.
Osabuohien, E. S. C., Obiekwe, E., Urhie, E. S., &Osabohien, R. (2018). Inflation rate, exchange rate volatility and exchange rate pass-through Nexus: The Nigerian experience. *Journal of Applied Economic Sciences*, 2(56), 574-585.
Tahir, M. N. (2011). Inflation Targeting, Exchange Rate and Financial Globalization, Working paper GATE 2011-30. 2011. <halshs-00646601>.
World Bank, Data Statistics,2019.

الملاحـق:

ملحق رقم (1): نتيجة اختبار فترات الإبطاء

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: D(EXCH_RATE)

Date: 05/02/20 Time: 10:31

Sample: 1962 2017

Included observations: 54

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
6	53.756654	-1.915345	-1.803819	-1.872458	0.090168	ARDL(1, 0)
5	54.337454	-1.899527	-1.750825	-1.842343	0.091726	ARDL(1, 1)
3	53.757296	-1.877634	-1.728933	-1.820450	0.071622	ARDL(2, 0)
4	54.410057	-1.864530	-1.678654	-1.793051	0.075340	ARDL(1, 2)
2	54.348511	-1.862208	-1.676331	-1.790729	0.073190	ARDL(2, 1)
1	54.454523	-1.828473	-1.605421	-1.742698	0.057250	ARDL(2, 2)

ملحق رقم (2): نتيجة تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام طريقة (ARDL)

Dependent Variable: D(EXCH_RATE)
Method: ARDL
Date: 05/02/20 Time: 10:32
Sample (adjusted): 1964 2017
Included observations: 54 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): INF
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
D(EXCH_RATE(-1))	0.089774	0.132844	0.675785	0.5022
INF	-0.392729	0.158983	-2.470258	0.0169
C	0.043748	0.016641	2.628906	0.0113

R-squared	0.125805	Mean dependent var	0.019200
Adjusted R-squared	0.091523	S.D. dependent var	0.093860
S.E. of regression	0.089461	Akaike info criterion	-1.936066
Sum squared resid	0.408171	Schwarz criterion	-1.825567
Log likelihood	55.27378	Hannan-Quinn criter.	-1.893451
F-statistic	3.669705	Durbin-Watson stat	2.069975
Prob(F-statistic)	0.032435		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ملحق رقم (3): نتيجة تقدير العلاقة في الأجل الطويل باستخدام طريقة (ARDL) واختبار الحدود واختيار الثابت المقيد وبدون اتجاه

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/02/20 Time: 10:33
Sample: 1962 2017
Included observations: 54

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.043748	0.016641	2.628906	0.0113
D(EXCH_RATE(-1))*	-0.910226	0.132844	-6.851837	0.0000
INF**	-0.392729	0.158983	-2.470258	0.0169

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.431463	0.175299	-2.461298	0.0173
C	0.048062	0.017787	2.702095	0.0093

EC = D(EXCH_RATE) - (-0.4315*INF + 0.0481)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	16.23333	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=55	
Actual Sample Size	54			
		10%	3.143	3.67
		5%	3.79	4.393
		1%	5.377	6.047
			Finite Sample: n=50	
		10%	3.177	3.653
		5%	3.86	4.44
		1%	5.503	6.24

ملحق رقم (4): نتيجة تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة (ARDL) لإيجادالعلاقة في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/02/20 Time: 10:36
Sample: 1962 2017
Included observations: 54

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.910226	0.127948	-7.114055	0.0000

R-squared	0.488465	Mean dependent var	6.39E-05
Adjusted R-squared	0.488465	S.D. dependent var	0.122700
S.E. of regression	0.087757	Akaike info criterion	-2.010140
Sum squared resid	0.408171	Schwarz criterion	-1.973307
Log likelihood	55.27378	Hannan-Quinn criter.	-1.995935
Durbin-Watson stat	2.069975		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	16.23333	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

ملحق رقم (5): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي

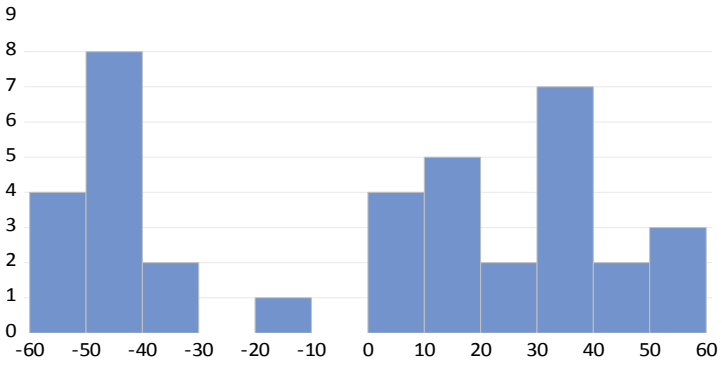

Series: Residuals
Sample 1962 2017
Observations 56

Mean	-2.97e-14
Median	0.101181
Maximum	0.531774
Minimum	-0.500373
Std. Dev.	0.261146
Skewness	0.118651
Kurtosis	2.463036
Jarque-Bera	3.960574
Probability	0.138030

ملحق رقم (6): نتيجة اختبار مشكلة الارتباط الذاتي(Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	0.915295	Prob. F(1,50)	0.3433
Obs*R-squared	0.970749	Prob. Chi-Square(1)	0.3245

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/02/20 Time: 10:38
Sample: 1964 2017
Included observations: 54
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH_RATE(-1))	0.393541	0.432300	0.910340	0.3670
INF	0.062877	0.172154	0.365237	0.7165
C	-0.012302	0.021041	-0.584666	0.5614
RESID(-1)	-0.438888	0.458747	-0.956711	0.3433

R-squared	0.017977	Mean dependent var	-3.08E-18
Adjusted R-squared	-0.040945	S.D. dependent var	0.087757
S.E. of regression	0.089536	Akaike info criterion	-1.917169
Sum squared resid	0.400833	Schwarz criterion	-1.769837
Log likelihood	55.76357	Hannan-Quinn criter.	-1.860349
F-statistic	0.305098	Durbin-Watson stat	1.987216
Prob(F-statistic)	0.821565		

ملحق رقم (7): نتيجة اختبار فحص ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.542679	Prob. F(2,51)	0.0886
Obs*R-squared	4.896275	Prob. Chi-Square(2)	0.0865
Scaled explained SS	75.67985	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/02/20 Time: 10:40
Sample: 1964 2017
Included observations: 54

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.017351	0.008122	2.136363	0.0375
D(EXCH_RATE(-1))	0.039802	0.064837	0.613875	0.5420
INF	-0.157813	0.077595	-2.033822	0.0472

R-squared	0.090672	Mean dependent var	0.007559
Adjusted R-squared	0.055012	S.D. dependent var	0.044916
S.E. of regression	0.043663	Akaike info criterion	-3.370668
Sum squared resid	0.097230	Schwarz criterion	-3.260169
Log likelihood	94.00804	Hannan-Quinn criter.	-3.328053
F-statistic	2.542679	Durbin-Watson stat	2.345317
Prob(F-statistic)	0.088588		

ملحق رقم(8): نتيجة اختبار استقراريه النموذج Stability Test باستخدام المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum (CUSUM)

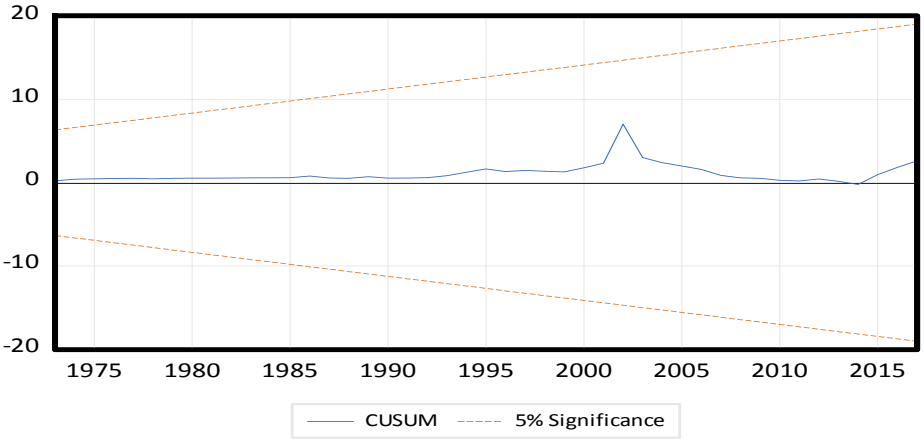

أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2011 ــ2019م)

د/ يوسف فرج الأصفر[1] د/ مخلوف مفتاح محمد[2]

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي بالفترة (2011 ـ 2019م). كما استخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على البيانات من المصادر الرسمية وبخاصة النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة التضخم الحالية في الاقتصاد الليبي ترتبط بشكل كبير بسعر الصرف، فالعامل الأول المسبب في ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة هو انخفاض قيمة العملة الليبية، ويأتي ذلك من الاعتماد الكبير على الواردات التي بالطبع ترتفع أسعارها كلما انخفضت قيمة الدينار الليبي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة ترشيد سياسات الإنفاق العام، وضبط نمو مستوى عرض النقود كون هذه العوامل تؤثر في الأسعار في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: (التضخم ـ الاقتصاد الليبي ـ سعر الصرف)

المقدمـــــة:ـ

يقصد بالتضخم الارتفاع في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، ويتصف هذا الارتفاع بالاستمرارية والشمول بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية. وهو ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول على اختلاف تطورها الاقتصادي. والتضخم ظاهرة ضارة بالمواطن فهو يخفض من قيمة دخله خاصة إذا كان هذا الدخل محدود، ويخفض من قيمة مدخراته، وأيضا محبطا لقرارات المستثمرين، بل أن أثاره السلبية تنعكس على أداء الاقتصاد عموما، إذ يترتب عن التضخم اختلال في كل من الإنتاج والطلب على السلع والخدمات، واختلال في توزيع الدخل، وكذلك، الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات. لذلك، يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الاقتصادية ــ إن لم يكن أولها ـ لأي مجتمع. ومما سبق تناولت هذه الدراسة أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011ـ2019)

المشكلة البحثية: يتعرض الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن إلى الارتفاع في الأسعار، بدأ هذا الارتفاع في سنة 2011م كنتيجة للظروف التي تولدت عن أحداث فبراير. ففي هذه السنة(2011) ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنحو 16% عن المتوسط السنوي لعام 2010مــ وبالرغم من انخفاض مؤشر الأسعار في السنة التالية 2012م إلى حوالي6%، وإلى نحو 2.6% في سنة 2013، فقد أخذ يرتفع وبشكل كبير في سنة

[1] أستاذ مشارك، كلية التجارة ــ ترهونة. قسم الاقتصاد.

[2] أستاذ مشارك، كلية الدراسات العليا ــ ترهونة. قسم الاقتصاد.

2014م، عندما تطور الصراع السياسي ليتحول إلى صراع مسلح بين الأطراف المتصارعة على السلطة. فنتيجة لهذا التطور وما ترتب عنه من تدهور في الوضع الأمني وكذلك، في الاقتصادي، أخذت الأسعار تتزايد بشكل كبير بحيث تضاعفت أسعار اغلب السلع بين العامين 2014 و2019، وأصبح الاقتصاد الليبي يعيش في أزمة تضخم لمسها كل مواطن. وعليه، تتخلص المشكلة البحثية في التساؤل الأتي: ما هو السبب الأساسي لهذه الموجة التضخمية التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011م ـ 2019م)؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن الانخفاض المستمر في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية هو السبب الأساسي في موجة التضخم الحالية.

هدف الدراسة:يتمثل هدف الدراسة في تشخيص الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الارتفاع المستمر في الأسعار بليبيا في ظل الظروف الحالية.

الحدود الزمنية والمكانية:

الاقتصاد الليبي خلال الفترة من سنة 2011 وحتى سنة 2019 م.

منهجية الدراسة:

تقوم المنهجية في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، إذ سوف يتم استعراض وتحليل البيانات المجمعة عن ظاهرة التضخم خلال سنوات الأزمة2011 ــ2019 م. اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية وخاصة النشرة الاقتصادية التي يصدرها المصرف المركزي.ونشير إلى أنه تم تجنب التحليل القياسي بسبب قصر فترة هذه الدراسة، فعادة ما تكون الفترة القصيرة تسبب عدم دقة التحليل القياسي.

أجزاء الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة أقسام بما في ذلك المقدمة: يحتوي القسم الثاني على الدراسات السابقة والإطار النظري، ويتضمن القسم الثالث دراسة تحليلية لتطور معدل الأسعار خلال الفترة المستهدفة، أما القسم الرابع، يتضمن ما تم التوصل إليه من نتائج وما يترتب عنها من توصيات.

الدراسات السابقة والإطار النظري

الدراسات السابقة: تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم من حيث أسبابها وطرق قياسها،ومدى أثرها علي المستهلك، والاقتصاد عموما. ومن بين هذه الدراسات التي تسنى للباحثين الإطلاع عليها مايلي:

ـ **دراسة** (M.SEMUDRA.TANEU.CHYE,1988)، تناولت الدراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1960 ــ 1986، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي أن التوسع النقدي كان عاملا مؤثرا في زيادة مستوى التضخم خلال الفترة قيد البحث.

ــ **دراسة** (الاقتصاد الليبي، بنغازي، صيف 1994) بعنوان: الاقتصاد الليبي دراسة متأنية والحلول اللازمة، خلال الفترة (1975 ــ 1995)

برزت في الاقتصاد الليبي على مدى عقدين من الزمن ـ الفترة ما بين 1975 و 1995 ـ جملة من المعضلات والمشاكل أصبح بعضها سمة مميزة للواقع الاقتصادي في ليبيا. وقد تطور بعضها الأخر حتى اكتسب صفة مزمنة وأصبح الطابع المتميز لأداء قطاعات الاقتصاد وأجهزته المختلفة. ومن أهم المشاكل ما يلي:

• الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار.

• اتساع دائرة النشاط الاقتصادي غير المنظم (غير الرسمي) وهيمنة السوق الموازية (السوق السوداء) على الكثير من المعاملات التي تجرى في الاقتصاد الوطني.

• العجز في الميزانية للدولة والاعتماد على أسلوب التمويل بالعجز.

• تطور واستفحال الدين العام المحلي.

• تدني مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين وتدهور مستويات المعيشة.

وللحد من مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي يكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطوات مدروسة وبرنامج زمني محدد، ووضع سياسات اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، اللازمة لتصحيح المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني ولبرنامج العملي المقترح لتنفيذها. ومن ضمن هذه السياسات المطلوبة للخروج من الأزمة وهي السياسة النقدية. ولما كانت المحافظة علي استقرار الأسعار ، وقيمة الدينار الليبي من المهام الرئيسية للسياسة النقدية، فإن ما نلمسه الآن يعتبر مغايراً تماما لما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة. ونرى أن المصرف المركزي يمالي الخزانة، إن لم يكن تحث تأثيرها، بإتباع سياسة نقدية توسعية في الوقت الذي كان عليه أن يقف بحزم في وجه تلك الضغوط التي تمارس عليه. وفي فيما سبق اقترحت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات وكان من أهمها الآتي:

1ـ ينبغي أن يتمتع المصرف المركزي بقدر كافي من الاستقلالية ليتمكن من ممارسة السياسة النقدية وفقا لما يراه مناسباً ـ كأعلى سلطة نقدية في البلاد ـ بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ومنها المحافظة على استقرار الأسعار وعلى قيمة الدينار الليبي، وذلك كما ورد بمواد القانون رقم (1) لسنة 1993 بشان المصارف والنقد والائتمان.

2 ـ ينبغي ضبط التوسع النقدي بحيث لا يسمح لعرض النقود بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

ـــ دراسة (DHANESHWAR GHURA,1995)، ناقشت الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية (كلا على حده) على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية(التضخم، معدل نمو الدخل النقدي، ومعدل نمو الدخل الحقيقي) في اقتصاد(33) دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1970ـــ1987. اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين مع الأخذ في الاعتبار عنصر الإبطاء الزمني. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار في معدل نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، ويأتي بعده نمو عجز الموازنة(السياسة المالية) في المرتبة الثانية.

ـ **دراسة** (لمجموعة من الخبراء الليبيين،2008)، حول بحث وتحليل أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 ـ2007)، وقد توصلت إلى مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة معدل التضخم، أهمها: زيادة حجم الإنفاق العام، وزيادة القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف المتخصصة، والصناديق المالية الأخرى. فهذه الزيادة أدت إلى زيادة حجم السيولة وعرض النقود بشكل اكبر من قدرة الاقتصاد. هذا، بالإضافة إلى فائض الطلب على السلع والخدمات. كما تفيد نتائج الدراسة أن التضخم في ليبيا يرجع في جزء منه إلى التضخم المستورد من الأسواق العالمية نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات لسد العجز في المعروض الحقيقي المحلي من السلع والخدمات. قد اقترحت الدراسة بعض الإجراءات التي يمكن أن تخفف من النمو المتصاعد في الأسعار. من هذه الإجراءات: العمل على الحد من النمو المتزايد في عرض النقود، إذ ينبغي أن يتزايد عرض النقود بمعدل يتلاءم مع الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي. والنظر في إمكانية رفع قيمة الدينار الليبي الذي فقد نحو 77% من قيمته خلال فترة الدراسة.

ـــ **دراسة** (الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2010)، عرضت الهيئة في هذه الدراسة تقريرا حول التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003 ـــــ2008). وقد تضمن هذا التقرير جملة من النتائج من أهمها: أن هناك زيادة موجبة ومستمرة في الأسعار خلال الفترة المدروسة، وأن التضخم المستورد لا يساهم في هذه الزيادة إلا بقدر ضئيل ـــــ وهنا نلاحظ أن هذه الدراسة تناقض الدراسة السابقة والتي أوضحت أن التضخم المستورد يساهم في زيادة التضخم المحلي.ـــــ وأن الزيادة في مستوى الأسعار ترجع إلى التوسع في عرض النقود.

هذا. وأشتمل التقرير الذي عرضته الدراسة على جملة من التوصيات كان من أهمها: تصحيح الهيكل البنيوي في الاقتصاد الليبي، وكذلك، الاستخدام الفعال للواردات للتأثير على مستوى العرض الكلي لمواجهة فائض الطلب، كما أوصى التقرير بمراجعة سعر الصرف للدينار الليبي.

ـ **دراسة** (حول التضخم في ليبيا لصندوق النقد الدولي(2013)، لقد ربطت نتائج هذه الدراسة الموجات التضخمية في الاقتصاد الليبي بالعوامل النقدية وبالتوسع في الإنفاق الحكومي، وبسعر الصرف، حيث ترى الدراسة أن هذه العوامل هي المحددات الرئيسية لعملية التضخم في ليبيا. وكذلك، كانت فترة العقوبات الدولية (1983ـــ1999) من العوامل المهمة التي تسببت في ارتفاع الأسعار. فيما لم تفيد النتائج أن لفجوة الناتج تأثرا على مستوى الأسعار.

ـ **دراسة** (القيزاني،2014)، والتي توصل فيها الباحث باستخدام الأسلوب القياسي إلى أن العوامل الهيكلة هي المسبب الأول للتضخم في ليبيا خلال الفترة(1970ـــ2011 م)

الإطار النظري:التضخم:مفهومه، وطرق قياسه، وأنواعه:

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، والتي عادة تكون سنة واحدة أو أكثر. ومن هذا المفهوم، يتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخما، فمفهوم التضخم يتصف

بالاستمرارية والشمول بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية.

وفي اقتصاد مفتوح على المبادلات الخارجية ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم، لكن مقارنة هذا المؤشر (التضخم) بمثيله في الاقتصاديات الشريكة هو الذي يفسر قابلية الاقتصاد الوطني للتنافس في السوق الدولية(مخلوف،97،2015).

وقياس التضخم، وهو نسبي ومعقد، يتم باستخدام مؤشرات الأسعار، وبخاصة مؤشر الأسعار للاستهلاك Consumer Price Index (CPI) الذي يسجل حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة،ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر السعر الضمني(المخفض الضمنيIGD).فجميع هذه الطرق تهدف إلى تحديد حجم التغّير (الصاعد) في المستوى العام للأسعار (ب.برنييه و إ.سيمون،291،1989).

والشائع من بين هذه المقاييس، وعلى الرغم من أخطائها وعدم كفاءتها، هو الرقم القياسي للأسعار وذلك لسهولة احتسابه وانجازه في فترة قصيرة، كما أنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن(العناني،61،1995).

هذا، وأن كان هناك من يرى(انظر في ذلك، مايكل ابدجمان،363،1992)أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ـــ ونتيجة لاقتصاره على سلع محددة ـــ قد يبالغ في التضخم، لذلك، فأن المكمش(المخفض) الضمني للناتج الإجمالي هو مقياسا مناسبا للتضخم.

والواقع هناك عدة أنواع من التضخم وهي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة، فقد يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى. كما أن حدوث أحد هذه الأنواع ربما يؤدي إلى حدوث الأنواع الأخرى. وأنواع التضخم هذه والتي سنقدم أهمها لاحقا تستند إلى عدة معايير: كمعيار القطاع الذي يحدث فيه التضخم، ومعيار درجة التشغيل في الاقتصاد، ومعيار درجة إشراف الدولة على الأسعار، ومعيار مصدر التضخم، ومعيار حدة التضخم.

أنواع التضخم طبقا لهذه المعايير هي: التضخم السلعي، والتضخم الرأسمالي، والتضخم الصريح، والتضخم المكبوت، والتضخم الكامن، والتضخم المحلي والتضخم المستورد، والتضخم الجامح، والتضخم المتقلب والتضخم المعتدل(حول هذه الأنواع والمعايير انظر، (خليفة عيسى،2011، 128). والتضخم له مضار على الأفراد وعلى الاقتصاد في المجمل. فبالرغم من الرؤى التي تقول بان التضخم المعتدل ينشط النمو الاقتصادي (كروين، ترجمة، محمد عزيز،32،1981)، إلا أن التضخم يظل ظاهرة ضارة بالمواطن فهو يخفض من قيمة دخله خاصة إذا كان هذا الدخل محدود، ويخفض من قيمة مدخراته، وهو،أي التضخم، عاملاً محبطا لقرارات المستثمرين، بل أن أثاره السلبية تنعكس على أداء الاقتصاد عموما، إذ يترتب عن التضخم الاختلال في كل من الإنتاج والطلب على السلع والخدمات، وتوزيع الدخل، وكذلك، اختلال الميزان التجاري ومن ثم عجز ميزان

المدفوعات. لذلك، يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الاقتصادية ـــ إن لم يكن أولها ـ التي يسعى إلى تحقيقها أي مجتمع.

وأشتمل الفكر الاقتصادي على عدة تفسيرات لأسباب التضخم، فقد يكون التضخم ناتجا بسبب زيادة في الطلب الإجمالي بحيث يزيد عن العرض الكلي، وعندها فائض الطلب سيؤدي إلى الزيادة في الأسعار. وقد يكون التضخم ناتجا من دفع العرض، أي التكاليف. فمؤيدي نظرية دفع التكاليف يرون أن مصدر التضخم يرجع إلى تنقلات دالة العرض الكلي.

ثم جاء التحليل النقدي الحديث، وأوضح أن التضخم ظاهرة نقدية، فهو يحدث حينما تنمو كمية النقود بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومي, وبهذا التفسير أصبح في الواقع التحليل النقدي أكثر قبولا كونه أكثر كفاءة من غيرة في تفسير ظاهرة التضخم.

الجانب التحليلي

مناقشة تطور مستوى الأسعار في هذه الدراسة ستتم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي ــ كما هو معروف ــ يعبر عن حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة. تتكون هذه البنود في الاقتصاد الليبي من(8) مجموعات سلعية وخدمية.لكل مجموعة من هذه المجموعات وزن نسبي معين. كما هو مبين بالجدول رقم(1) التالي، والشكل رقم(1) الذي يليه.

الجدول رقم (1) الأوزان النسبية للمجموعات السلعية والخدمية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة بالاقتصاد الليبي.

رقم البند	اسم المجموعة السلعية	الوزن النسبي
1	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	%36.6
2	الملابس والأقمشة والأحذية	7>3%
3	المسكن ومستلزماته	%23.3
4	أثاث المسكن	%5.9
5	العناية الصحي	%4.0
6	النقل والمواصلات	%11.2
7	التعليم والثقافة والتسلية	%6.4
8	سلع وخدمات	%5.3

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة لتوثيق المعلوماتوالنشرة الاقتصادية للمركزي لعام 2014

شكل رقم (1) الأوزان النسبية

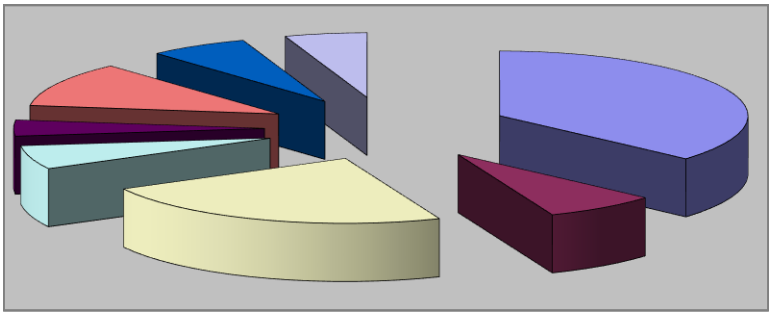

بعد هذا التوضيح، ينتقل الحديث عن الفترة المستهدفة بالتحليل وذلك بالاستعانة بالإحصائيات الواردة بالملحق رقم (1). حيث سجلت الأسعار في سنة 2011 ارتفاعا ملحوظا متأثرة بأحداث فبراير، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في هذه السنة بنحو 16% ، وإلى نحو22% سنة 2012م قياسا بالمتوسط السنوي لعام 2010م. وشمل هذا الارتفاع كافة المجموعات المكونة للرقم القياسي للأسعار. بعد هذه القفزة ظل مستوى الأسعار تقريبا مستقر حتى الربع الأخير من سنة 2014. وهي السنة التي ــ كما هو معلوم ــ تطور فيها الصراع السياسي ليتحول إلى صراع مسلح، وكذلك، التي بدأ فيها سعر الصرف الدينار الليبي في السوق الموازية يأخذا في الارتفاع المستمر. فقد ارتفع معدل التضخم بست نقاط (6.0%) في الربع الأخير قياسا بما كان عليه في الربع الأول من هذه السنة 2014 م. وأخذا الرقم القياسي (ومعدل تغيره) في الارتفاع بوتيرة متزايدة فارتفع من 7.6% في الربع الأول من سنة 2015م إلى نحو18% في الربع الأخير من هذه السنة، وبلغ نحو 30% في الربع الثالث من سنة (2016)، وان كان قد تراجع قليلا حيث بلغ نحو 25% في الربع الأخير من هذه السنة. ثم ارتفع معدل التضخم بأكثر من 28% في العام 2017 م مقارنة بالعام 2016 م وقد كان هذا الارتفاع متواصل في هذه السنة ففي حين بلغ في الربع الأول نحو 24% ارتفع في الربع الثالث إلى نحو 30% ، ونحو 25%. في الربع الرابع من هذه السنة، ويظل يتزايد في العام 2018م ولكن بمعدل متناقص، فسجل في المتوسط نحو 14% فقط. ولقد كان هذا التراجع واضحا خلال العام التالي 2019 م، حيث سجل معدل التضخم تراجعا كبيرا قياسا بما كان عليه في عام 2018م.

وفي المجمل، نجد أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع بنحو 53% في سنة 2016م، وبحوالي 66% في سنة 2019 م /وذلك بالمقارنة بالربع الأول من سنة 2014م. وعند مقارنة الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية الربع الأخير عام 2019 بما كان عليه في سنة 2010، نلحن أنه قد

ارتفع بنحو109%. أي أن مستوى الأسعار قد زاد بأكبر من الضعف بين العامين 2010 و2019. وكان هذا الارتفاع شاملا كل المجموعات السلعية الفرعية المكونة للرقم القياسي العام،بل كان قياسيا بالنسبة لمعظم هذه المجموعات الفرعية. فباستثناء السكن والمواصلات تراوحت نسبة الزيادة في الأرقام القياسية لبقية المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي بين 136 و250 بالمائة.

كما يوضح الشكل البياني رقم (2) معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) حيث نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في العام 2011م إلي 15.9% عندما كان 2.4% في 2010م ثم أخذ في الانخفاض في السنوات 2012-2014وعاود معدل التضخم في الارتفاع حتى وصل إلي 25.9% و 25.8% في عامي 2016و2017 على التوالي ثم انخفض إلي 13.6% عام 2018م إلا أنة انخفض بمعدل سالب في سنة 2019م حيث سجل هذا المعدل 7.9 .

شكل (2) معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011–2019)

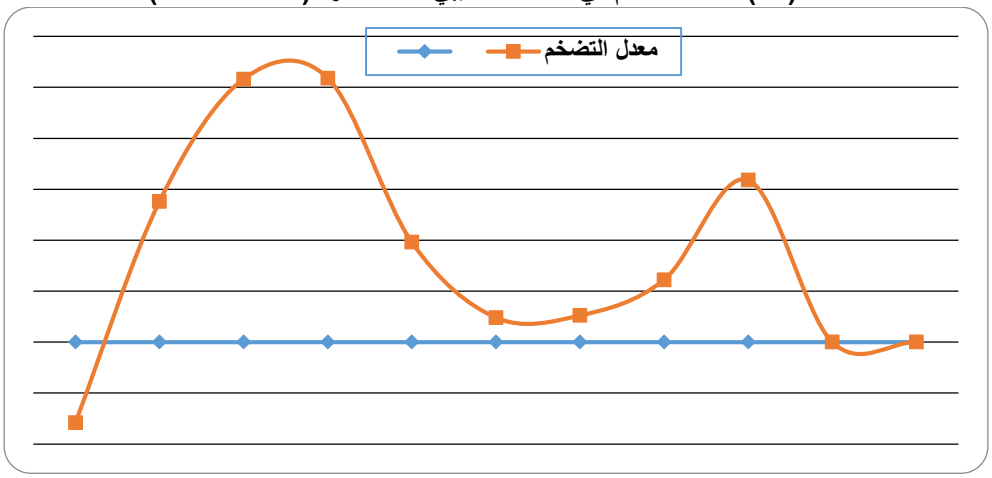

بعد هذا التوضيح لتسارع المستوى العام للأسعار خلال فترة هذه الدراسة لابد من البحث عن سبب(أو أسباب) هذا الارتفاع في الأسعار في هذه الفترة الوجيزة.من المنطقي، بل لابد وان ترتفع الأسعار في سنة2011، ففي هذه السنة ونتيجة لأحداث فبراير والتي تطورت إلى مواجهة مسلحة ليتدخل المجتمع الدولي ويصدر قانون حماية المدنيين ويتكفل حلف الناتو بهذه المهمة. وأثناء هذه الأحداث تدهور الوضع الأمني، والوضع الاقتصادي إذ توقف الإنتاج المحلي وكذلك، توقفت التجارة الخارجية وبالتالي تقلص المعروض السلعي في السوق المحلي فارتفعت الأسعار .وبعودة الوضع الاقتصادي إلى حالته الطبيعية تقريبا بعد الاستقرار السياسي النسبي في عامي 2012 و 2013م وبالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي، وأيضا التوسع في عرض النقود فأن معدل التضخم ـ وكما سبق التوضيح ـــ حقق معدلات مقبولة ، فبلغ نحو6.1% في عام 2012م، وسجل حوالي 2.6% في عام 2013م. ثم إلى 2,4% في سنة 2014م. ونذكر بأن سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي من سنة 2012 وحتى منتصف 2014 كان اقل من دينارين لكل دولار أمريكي، حيث كان هناك عرض مناسب من العملة الصعبة متاح في السوق، بل أن البنك المركزي قام ببيع كميات كبيرة من الدولار

للجمهور في سنة 2012م (وبالسعر الرسمي 1.31 تقريبا) لاستعادة السيولة النقدية في المصارف إلى وضعها الطبيعي حيث كانت قد شحت نسبيا آنذاك بسبب الأحداث.

غير انه بعد هذا التطور المقبول اخذ معدل التضخم يرتفع بوتيرة سريعة في الفترة اللاحقة. فمن نحو 6.6% في الربع الرابع العام 2014م ارتفع إلى حوالي 30% في الربع الثالث من عام 2016م، وإلى نحو 26% في المتوسط في سنة 2017م، و بلغ حوالي 14% في عام 2018م. ثم سجل انخفاضا كبيرا في العام 2019م،انظر الملحق رقم (1) ، وأيضا، الجدول رقم(3). وفي هذه الأثناء وخاصة السنوات 2015 ـ 2018) التي تسارع فيها معدل التضخم كان حجم الإنفاق العام في تراجع، فحجم الإنفاق العام في عامي 2014 و 2015 انخفض بنحو30% قياسا بما كان عليه في عام 2012. وبلغ هذا الإنفاق في العام 2016 أقل من نصف حجمه في عام 2013. انظر الجدول رقم(3). وهنا يمكن استبعاد الصلة أو الارتباط بين التضخم والتوسع في النفقات العامة.فاتجاه المتغيرين بعكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية.

الجدول رقم(3): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بهذه الدراسة

السنة	سعر الصرف الموازي(مقدر)	الإنفاق العام	عرض النقود M1	معدل التضخم	الرقم القياسي CPI
2010	1.40	54498.8	41321.2	ـــــ	129.8
2011	1.50	23366.1	53437.1	15.9	150.4
2012	1.50	53941.6	59213.7	6.1	159.6
2013	2.0	65283.5	64299.4	7.6	163.7
2014	3.0	43812.2	66,732.7	2.4	167.7
2015	4,0	43178.9	76,783.0	9.8	184.2
2016	5.0	28788.4	94,609.0	25.9	231.9
2017	7.5	32692.0	109089.1	25.8	297.9
2018	6.5	39286.4	108911.7	13.6	375.6
2019	4.5	45813.0	107614.5	-7.9*	264.6*

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الإعداد الثلاثة الأخيرة. *بيانات الربع الرابع غير متوفر بالنشرة الاقتصادية).

مقابل انخفاض الإنفاق العام، حدث تطور في العرض النقود، إذ ارتفع من نحو 67.7 مليار دينار في سنة 2014 إلى ما يزيد عن 94 مليار دينار في عام 2016م، وبلغ أكثر مئة مليار دينار في الأعوام(2017 ـ 2019م). وفقا للنظرية الاقتصادية تتسبب هذه الزيادة في ارتفاع الأسعار. لكننا نقلل من هذا التأثير لسبب

وجيه يتعلق بالحالة الليبية الراهنة، هو النقص الشديد في السيولة النقدية، فنتيجة لهذا النقص لم يعد بمقدر الأفراد ــ خاصة أن أغلب القوى العاملة تتقاضى مرتباتها عن طريق المصارف ــ التصرف في أرصدتهم. وهو الأمر الذي بكل تأكد يقلل أن لم يلغي تأثير زيادة عرض النقود على الأسعار.

يبقى العامل المؤثر في الأسعار في ليبيا خلال هذه الفترة هو سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وخاصة (دولار، يورو، إسترليني). فالاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الواردات، فالسلع المستوردة تشكل أكثر من 75% من سلة مؤشر أسعار المستهلك. وخلال هذه الفترة قيد البحث لم يستطيع المصرف المركزي تلبية احتياجات السوق من العملة الأجنبية عند السعر الرسمي وذلك نتيجة لتدني عائدات النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة في ليبيا. وكنتيجة لذلك اخذ سعر الصرف الموازي في الارتفاع، وبطبيعة الحال اتجه الموردون إلى هذه السوق الموازية للعملة لتلبية احتياجاتهم منها.

ونظرا للارتباط الوثيق بين مستوى الأسعار وسعر الصرف ــ فارتفاع سعر الصرف ينتج عنه ارتفاع السلع المستوردة، كما هو معروف ــ فقد كان للارتفاع المستمر في سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الليبية) أثر بالغا ـ من دون شك ـ على المستوى العام للأسعار وهكذا، نعتقد أن أغلب الزيادة في الأسعار في هذه الفترة قيد البحث والتي كانت واضحة منذ الربع الأخير من العام 2014م إنما ترجع إلى انخفاض قيمة العملة الليبية أمام العملات الأجنبية أكثر من أي عامل أخر من تلك العوامل المؤثرة على الأسعار في ليبيا في الوقت الراهن.فالانخفاض في قيمة الدينار الليبي أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة التي يعتمد عليها السوق الليبي بدرجة كبيرة.وبالتالي ترتفع الأسعار في السوق الليبي. وكلما زاد هذا الانخفاض في قيمة العملة الليبية زادت الأسعار ارتفاعا، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة من الجدول رقم(3) حيث يظهر في الجدول أن الزيادة في سعر الصرف تصاحبها زيادة في المستوى العام للأسعار.

كما لا ننسى أن هناك العديد من السلع كانت مدعومة، والخدمات الصحية في الأغلب تقدها المؤسسات العامة. وغياب هذا الأمر من دون شك عاملا إضافيا ساهم في رفع الأسعار خلال هذه الفترة وخاصة في قفزتها الأولى.فمن غير المرجح أن تعود الأسعار إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل العام 2011م بسبب انحسار دور الدولة.

نخلص من هذا التحليل أن الأسباب الأساسية التي كانت وراء ارتفاع الأسعار خلال الفترة قيد البحث تتمثل في الأتي:

ـ ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي (انخفاض قيمة الدينار) والذي أصبح يرتفع باستمرار منذ العام 2014م في السوق الموازنة نتيجة للأسباب التي سبق توضيحها.

ـ تخلي الدولة كليا عن دورها الذي كانت تضطلع به كمورد ومسوق ومسعر في نفس الوقت للعديد من السلع وبخاصة الأساسية، وأيضا، عدم قدرة الدولة ماليا(بسبب نقص العملة الصعبة) على مواصلة الدعم السلعي بشكله المعتاد للعديد من السلع خاصة الأساسية منها كالمواد الغذائية الرئيسية.

وأيضا، نضيف عامل ضعف الدولة في ظل هذا الانقسام وما نتج عنه من عدم قدرتها على مراقبة الأسعار والحد من التهريب وغير ذلك من الأمور التي من المفترض أن تقوم بها الحكومة في الأحوال العادية.

الخاتمـــــة

في الواقع أن دراسة التضخم والبحث في أسبابه تعد مهمة صعبة نظرا لأن هذه الظاهرة مركبة ومتعددة ، فأنواع التضخم ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة، ثم أن مقاييس هذه الظاهرة متعددة ولكل من هذه المقاييس ما له وما عليه. كذلك، الأسباب أو العوامل التي تتسبب في هذه ظاهرة هي أيضا متعددة ومتداخلة.

وحاولت هذه الورقة البحثية دراسة ظاهرة التضخم في ليبيا خلال الفترة (2011 ـ 2019م) من أجل الوقوف على الأسباب الأساسية لهذه الموجة التصاعدية في الأسعار. وقد توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

1 ـمن خلال الخلفية التاريخية للتضخم في ليبيا يمكن القول أن هذه الظاهرة في ليبيا قديمة نسبيا تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي.

2 ـشهد مستوى الأسعار في ليبيا بالفترة المستهدفة(2011ـ 2019) تطور كبيرا، حيث تسارع مؤشر أسعار المستهلك محققا أرقاما قياسية، فبعد أن حقق زيادة قدرها حوالي16% في عام 2011م، سجل نحو 6.6% بالربع الرابع من العام 2014، ثم تجاوز 30% في الربع الثالث من عام 2016م،ونحو 26% في المتوسط في سنة 2017م، وحوالي 14% في عام 2018م. وبالمقارنة بسنة 2010 م نجد أن معدل الأسعار قد زاد بأكثر من الضعف في نهاية سنة 2018م.

3 ـبالنظر إلى توقيت هذه الموجة التضخمية في الاقتصاد الليبي ونمط تطورها،يمكن القول أنها ترتبط بدرجة كبيرة بسعر الصرف وذلك لاعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات والتي تتزايد أسعارها ـــ كما هو معروف ـــ بانخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.

هكذا، نخلص ـ كما يعتقد الباحثان ـ أن العامل الأساسي المسبب في الموجة التضخمية خلال الفترة قيد الدراسة إنما هو انخفاض قيمة العملة الليبية المستمر في السوق الموازية.

بناءا على هذه الاستنتاجات ، يكمن ابدأ مجموعة من المقترحات، تتمثل في الأتي:

1 ـ إن حل أي مشكلة اقتصادية يتطلب سياسة اقتصادية كلية تتخذها الحكومة. بالتالي، فأن النقطة الأولى الأساسية هي ضرورة الوصول إلى اتفاق سياسي تنبثق عنه حكومة توافقية واحدة لديها القدرة على اتخاذ القرارات والقدرة على تنفيذها.فلا يمكن أن تحل المشاكل الاقتصادية في ليبيا التي هي في الغالب ناتجة عن مشكل سياسي متأزم دون الوصول إلى حل لهذا المشكل السياسي.

2 المحافظة على قيمة العملة الليبية التي تتعرض لانخفاض مستمر، وذلك من خلال زيادة المعروض من العملة الأجنبية المقبولة دوليا في السوق الليبي خاصة أن كميات وأسعار النفط حاليا في تحسن.

يمكن في إطار سياسة رفع قيمة العملة الليبية العمل على تفعيل الشركة العامة للسلع (أو صندوق موازنة الأسعار) بحيث يتم استيراد السلع الغذائية الأساسية وتوزيعها عبر الجمعيات الاستهلاكية، وهو الأمر الذي بدوره سوف ينعكس ايجابيا على أسعار السلع الضرورية(ينخفض ثمنها) ومن ثم مستوى الأسعار بشكل عام.

3 ـ نعتقد بضرورة دعم دور الأجهزة الحكومية (كجهاز الحرس البلدي) لمراقبة الأسعار والحد من ارتفاعها,أيضا، الأجهزة الحكومية الأخرى التي يمكنها منع احتكار السلع والخدمات وتهريبها خارج الحدود وكذلك، المساعدة في تأمين هذه السلع والخدمات في المكان والزمان المناسبين للمواطن.

4ـ النقطة الأخيرة، التي نرى الأخذ بها هي ترشيد سياسات الإنفاق العام،وضبط نمو مستوى عرض النقود كون هذه العوامل تؤثر في الأسعار وان كنا حاليا في ليبيا نراها في مرتبة اقل من مرتبة سعر الصرف.

المراجـــع:ـ

1 ـ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992.

2 ـ رنييه، أ سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

3 ـــ مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور،دار المريخ،الرياض،1999.

4 ـ كروبن،التضخم،ترجمة، محمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس،1981.

5 ـ خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود،الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن،2011.

6 ـ مخلوف مفتاح محمد، تقييم فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية الليبية،2015.

7 ــ مركز البحوث الاقتصادية ، فريق من الخبراء الليبيين لدراسة (التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 ـ 2007)، بنغازي ، ليبيا، 2008.

8 ــ عمر القيزاني، التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية للفترة(1970ـ2011)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف ،صفاقس، تونس،2014.

9 ـــ . مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

10 ـ هيئة توثيق المعلومات ، سلسة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، 1970 ــ 2004

11 . الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي، ليبيا، 2008. 12 مجموعة من الخبراء الليبيين، الاقتصاد الليبي دراسة متأنية والحلول اللازمة، خلال الفترة (1975 ـ 1994)، جامعة بنغازي ، ليبيا، بنغازي ، صيف 1994.

13. المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة عن التضخم في العراق،2006، مجلة الإصلاح الاقتصادي،

14ـ صندوق النقد الدولي، دراسة عن التضخم في ليبيا،2013، موقع بشبكة الانترنت.

15- M. Semudram, Tan.Euchye, The Monetarist Versus Neo – keneianconterversy over Inflation, Indian Economic Journal. Malaysian Eviolence, 1992.

16- DhaneshwarGhuro, Effect of MacroeonomicPolicles On Income and out put Growth, in Flation(voi 17, jornal of policy modelig.sub – sharan Africa, August 1995.

الملاحق

الملحق رقم (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010 ــــ 2019)

السنة	2010	2011	Q1 الربع الأول	Q2 الربع الثاني	Q3 الربع الثالث	Q4 الربع الرابع	2012	Q1 الربع الأول
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	153.5	178.5	158.2	171.4	189.9	194.5	171.8	170.2
الملابس والأقمشة والأحذية	106.8	120.8	107.8	109.3	126.9	139.1	141.1	135.4
السكن ومستلزماته	109.7	122.6	109.7	112.1	126.4	142.4	149.6	147.7
أثاث المسكن	99.6	122.9	101.1	115.1	131.0	144.3	142.9	143.4
العناية الصحية	134.0	202.1	153.9	200.5	222.6	231.5	217.4	222.6
النقل والمواصلات	136.7	149.2	135.2	145.6	155.6	160.6	160.7	160.2
التعليم والثقافة والتسلية	105.3	110.4	105.0	108.5	110.5	117.5	121.9	124.3
سلع وخدمات متفرقة	132.3	162.4	144.6	162.3	169.1	173.4	162.9	171.1
الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة	129.8	150.4	133.0	143.5	158.3	167.0	159.6	158.9
معدل التضخم العام	2.4	15.9	3.3	11.1	22.1	26.8	6.1	19.5

Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2014	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2013	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني
201.7	189.5	177.5	176.1	186.2	178.6	181.2	177.3	175.7	178.2	174.9	175.2	166.9
152.3	146.2	146.2	149.7	148.6	150.3	153.0	151.5	150.7	151.4	147.5	146.0	135.6
162.9	159.5	158.9	158.5	159.9	158.5	157.8	155.2	155.8	156.8	152.5	149.9	148.3
145.6	143.7	141.9	143.2	143.6	144.2	143.9	143.8	142.6	143.7	142.0	141.4	144.7
219.9	210.1	209.2	209.2	212.1	210.6	210.6	209.7	207.2	209.5	213.4	215.0	218.7
164.6	166.4	162.4	162.4	163.9	162.4	162.1	159.5	161.4	161.4	161.7	160.5	160.2
124.9	124.1	124.9	124.9	124.7	124.9	123.9	124.1	118.9	123.0	119.3	121.7	122.1
160.9	152.6	150.7	149.4	153.4	151.5	150.6	152.8	156.4	152.8	157.2	159.5	163.9
175.3	168.7	163.6	163.2	167.7	164.4	165.3	162.9	162.3	163.7	161.3	160.9	157.2
6.6	2.1	0.4	0.6	2.4	1.9	2.7	3.6	2.1	2.6	-3.4	1.6	9.5

2015	Q1الربع الأول	Q2 الربع الثاني	Q3 الربع الثالث	Q4 الربع الرابع	2016	Q1 الربع الأول	Q2 الربع الثاني	Q3 الربع الثالث	Q4 الربع الرابع	2017	Q1 الربع الأول	Q2 الربع الثاني
214.7	201.4	205.2	210.8	241.5	278.7	261.8	272.0	287.4	293.5	376.6	323.9	367.4
179.0	151.1	168.2	191.4	205.5	245.9	215.5	243.4	274.2	286.5	325.0	301.0	318.6
162.1	164.3	159.3	159.5	165.3	167.2	166.0	166.3	167.3	169.0	172.0	170.3	171.0
148.5	146.6	145.9	149.9	152.6	245.5	205.9	207.9	272.1	296.2	325.9	306.8	319.2
228.3	220.5	225.0	229.4	238.4	308.0	282.6	303.5	311.1	334.8	367.1	345.4	366.2
164.4	164.1	163.7	163.9	165.9	181.5	176.2	178.7	182.1	189.0	209.2	195.9	204.8
134.4	124.9	124.9	141.3	146.4	180.8	155.3	156.3	190.3	221.3	270.7	250.0	260.1
186.3	165.3	177.3	194.9	207.8	250.8	225.7	232.7	275.9	269.0	407.3	387.0	402.1
184.2	175.6	177.8	184.0	199.4	231.9	215.3	222.8	239.9	249.6	238.7	219.0	235.1
9.8	7.6	8.7	9.1	13.7	25.9	22.6	25.3	30.3	25.2	28.5	23.9	29.7

Q4 الربع الرابع*	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2019	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2018	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث
—	561.5	594.4	619.1	511.7	410.7	437.9	431.8	428.4	427.2	432.1	382.8
—	380.8	393.1	392.7	388.9	368.2	359.7	348.2	350.3	356.6	347.8	332.7
—	173.3	166.5	156.0	165.8	174.0	173.7	173.0	172.7	173.4	174.0	172.7
—	333.3	336.6	272.4	314.1	353.0	354.3	345.6	342.1	348.7	344.7	332.8
—	307.9	301.8	301.4	303.7	398.6	397.9	390.9	385.9	393.3	381.7	374.9
—	262.3	265.6	240.6	256.2	222.7	224.9	221.1	218.2	221.7	221.1	213.8
—	586.2	587.4	588.9	587.5	287.3	286.3	283.0	282.5	284.8	287.4	277.3
—	614.0	672.2	628.2	638.1	445.3	451.5	444.8	428.1	442.4	425.9	414.2
—	263.2	267.9	262.8	264.4	265.1	278.6	269.6	267.4	270.2	258.8	242.1
—	-5.6	-0.6	-1.7	-7.9	2.4	15.1	14.7	22.1	13.6	26.6	23.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
*بيانات الربع الرابع / 2019 غير متوفر بالنشرة الاقتصادية.

التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية (دراسة نظرية)

د. مفتاح الحسوني الجمل [1] **أ . محسن رمضان جابر [2]**

مستخلص الدراسة:

التنشئة السياسية عملية تعليمية تتم بطريقة رسمية وغير رسمية ، و تعتبر عامل مؤثر في الرقي بوعي المجتمع وتنميته وتغير نمط ثقافته السياسية ، فالمجتمعات التي تمر بمرحلة تغيير سياسي في حاجة مهمة لتغير نمط ثقافتها السياسية بما يتماشى مع متطلبات الانتقال الديمقراطي، فهي تحتاج الى ثقافة سياسية ديمقراطية ترسخ الدور الفاعل والإيجابي في الحياة السياسية للمواطن، وغرس القيم السياسية الحضارية ، لذا فإن البحث تناول عملية التنشئة السياسية كمدخل رئيسي في تغيير المجتمع وتنميته وتقدمه السياسي والديمقراطي .

الكلمات المفتاحية : التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الوعي السياسي، الثقافة السياسية الديمقراطية .

المقدمة :

تعتبر التنشئة السياسية أحد أشكال التنشئة الاجتماعية وعملية تعليمية تشمل كل أنواع التعليم السياسي الرسمي وغير الرسمي ، المخطط وغير المخطط ، في كل مرحلة من المراحل العمرية لحياة الفرد ، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي تؤثر على السلوك السياسي للفرد، وتنتج الثقافة السياسية للمجتمع ، فجملة القيم والتوجهات والمعارف وأنماط السلوك التي تتضمنها الثقافة السياسية هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فعملية التنشئة السياسية تعتبر عملية تعليمية ، وتمثل عامل مؤثر في تكوين نوع ومضمون الثقافة السياسية التي تمثل احد المتطلبات المهمة لعملية التحول الديمقراطي .

وفي ظل التطورات السياسية التي تعيشها بعض المجتمعات مؤخرا ، التي شهدت حدوث انتفاضات وثورات وسقوط انظمة حكم دكتاتورية ، من أجل تحقيق التحول الديمقراطي الذي فشلت بعضها في تحقيقه بسبب التحديات والمعوقات التي برزت وحالت دون الدخول فيه وترسيخ مبادئه ، حيث يتضح أن هناك أزمة حقيقية تمثل احد هذه التحديات لعملية التجول الديمقراطي وهي الحاجة إلى تجديد الثقافة السياسية وتحقيق التنمية السياسية وبناء ثقافة ديمقراطية ، فعملية تجديد الثقافة السياسية بما يتلاءم مع عملية التحول الديمقراطي، تحتاج إلى عملية تنشئة سياسية ترسخ قيم الثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان والتقدم الحضاري، كاستثمار في الرأس المال البشري ، فبناء ثقافة سياسية ديمقراطية يحتاج إلى عملية تنشئة سياسية تغرس القيم والاتجاهات الديمقراطية في المجتمع .

[1] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب muftahhassn@yahoo.com

[2] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الأسمرية الإسلامية mu.jaber@asmarya.edu.ly

مشكلة الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة بشكل عام حول ((ما هو تأثير عملية التنشئة السياسية باعتبارها احد وسائل التعليم السياسي في بناء ثقافة سياسية ديمقراطية في المجتمع)).

اما التساؤلات الفرعية فإنها تتمحور في الاتي :

1. ماهي التنشئة السياسية .
2. ماهي الثقافة السياسية الديمقراطية .
3. ماهي وسائل وقنوات التنشئة السياسية .
4. كيف تؤثر التنشئة السياسية في عملية بناء الثقافة السياسية الديمقراطية.

أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من خلال النقاط التالية :

1. أن الواقع السياسي الذي تعيشه العديد من المجتمعات التي تواجه نمط من الثقافة السياسية يعيق عملية التحول والبناء الديمقراطي يعطي أهمية لدراسة كيفية تكوين نمط من الثقافة السياسية يكون له دور في تحقيق التحول الديمقراطي .
2. تقديم دراسة علمية نظرية توضح دور عملية التنشئة السياسية في بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تكون أساس بناء نظام سياسي ديمقراطي في أي مجتمع.

فرضية الدراسة :

تتناول الدراسة دراسة وتحليل الفرضيات الآتية :

(تعتبر التنشئة السياسية بأدواتها المختلفة عملية مؤثرة في تكوين الثقافة السياسية الديمقراطية).

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح النقاط التالية :

1. توضيح مفهوم ووسائل التنشئة السياسية ، وتوضيح مفهوم وأنواع الثقافة السياسية .
2. توضيح كيفية تأثير عملية التنشئة السياسية في بناء وتأسيس الثقافة السياسية الديمقراطية .

منهجية الدراسة :

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، لوصف وتحليل عملية التنشئة السياسية والثقافة السياسية والعلاقة التفاعلية بينهما.

تقسيمات الدراسة :

1. مفهوم التنشئة السياسية .
2. مفهوم الثقافة السياسية .
3. تأثير التنشئة السياسية في بناء الثقافة السياسية الديمقراطية .

1. مفهوم التنشئة السياسية .

أن الاهتمام بظاهرة التنشئة لم يكون حديثا، فقد أهتم أفلاطون وأرسطو ومفكرو العلوم الاجتماعية من بعدهم بموضوعات تندرج تحت موضوع التنشئة ، أما الاستخدام الحديث لهذا المصطلح كان في عام 1940 م ، حيث استخدم كل من (أوجبرن) و (نيمكوف) مصطلح التنشئة في كتابها علم الاجتماع (سعد، 1988، ص 139).

عملية التنشئة لها بعد اجتماعي ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع لأنها تقوم على التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، ليكتسب بذلك سلوكا ومعايير وقيم واتجاهات تدخل في بناء شخصيته لتسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية ، فهي تبدأ منذ الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة . فقد عرفها البرفيسور (ميشيل) بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على أشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي (الطبيب، 2001، ص 10). يتضمن التعريف السابق عملية تأهيل الفرد اجتماعيا ليتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه .

ويتضح هنا أن عملية التنشئة لا تتم الا في محيط اجتماعي فسميت في أدبيات علم الاجتماع بالتنشئة الاجتماعية وعرفت بأنها " هي عملية تفاعل بين الفرد بما لديه من استعدادات فطرية ووراثية وبيئته الاجتماعية ، ليتم التكوين التدريجي لشخصيته من جهة واندماجه في المجتمع من جهة اخرى ضمن الاطار الثقافي الذين يؤمن به ويتمسك بمحتواه " (العيسوي، 1985، ص 205). ويتنوع التفاعل الاجتماعي في محيطه الى تفاعلات ثقافية ودينية وسياسية وغيرها، وتعتبر التنشئة السياسية أحد مجالات التنشئة الاجتماعية مجال دراستنا في هذه الموضوع لذا نستعرض بعض التعريفات التي تناولتها في ما يأتي :

عرفت التنشئة السياسية أنها العملية التي يكتسب الافراد من خلالها المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري (سعد، 1988، ص 309) . يركز هذا التعريف على البعد الاجتماعي من خلال ترسيخ مبدأ الاهتمام بالشأن العام .

وعرفت أيضا بأنها" عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطنا صالحا ، مترجما تلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه محافظا على إطاره السياسي ، لذا فان التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر تبعا للبيئة السياسية لتلك المجتمعات" (الطبيب، 2001، ص13).

وهنا يشار إلى تأثير البيئة السياسية في مضمون التنشئة السياسية ، فيمكن أن تختلف وسائل التنشئة السياسية في طبيعة المضمون الذي تعمل على ترسيخه في المجتمع .

وعرفت ايضا بأنها ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطنا – كائنا سياسي – يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين ومن خلال الدور الذي يتقلده في

إطار ذلك النسق ، ويتم ذلك في إطار التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه (الطبيب، 2001، ص ص 12،13). ويرى فريد جبرينشتين أن التنشئة السياسية هي التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية ، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية والاجتماعية الموجودة داخل المجتمع (قوي وآخرون، 2011، ص 62).

وعرفت التنشئة السياسية من طرف علماء النفس الاجتماعي بأنها " تلك العملية التي يكتسب من خلالها أنماط معينة من الخبرات والسلوك الاجتماعي والسياسي الملائم (معرفة ، قيم ، مهارات اجتماعية) أثناء تفاعله مع الآخرين، بهدف جعل الشخصية المعيارية التي يرتضيها المجتمع هي الشخصية الأكثر شيوعا" (عبدالحليم، 1980، ص 52). ويعرفها كمال المنوفي بأنها " عملية اكتساب الثقافة السياسية ، كما أنها عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضلع بها جملة من مؤسسات اجتماعية وسياسية مثل : الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الرفاق ، والحزب السياسي، ووسائل الاعلام .... الخ" (المنوفي، 1988، ص ص 40،41).

ويرى جابرييل الموند أن التنشئة السياسية هي العملية التي تتشكل بها الثقافة السياسية وتتغير ، ولدى كل نظام سياسي هياكل أساسية تتولاها ، لتلقين المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم سياسية ، وتوجه المهارات السياسية للمواطن والنخب السياسية (داود، 2005، ص 31).

فالتنشئة السياسية على المستوى الفردي هي عملية تطورية يتمكن المواطن خلالها من النضوج السياسي والتي من خلالها ايضا يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات تساعده على الفهم والتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به. وهي تساهم في تكوين الذات السياسية للفرد التي يمكن ان نطلق عليها مضمون الثقافة السياسية التي تتحدد من خلال ثلاثة عوامل (داوسن واخرون، 1990، ص 63):

1. شكل وطبيعة اداء النظام السياسي تلعب دورا مهما في تحديد التوجهات السياسية.
2. انواع وخبرات وعلاقات الفرد مع غيره من الافراد والجماعات .
3. حاجات وقدرات الفرد الشخصية او الخاصة.

وظائف التنشئة السياسية :

وظائف التنشئة السياسية متعددة ومهمة جدا لا نها تساعد على احترام العمل الجماعي والإحساس المشترك بالمسئولية ونكران الذات والإيثار على بناء مجتمع سياسي يتميز بالتجانس ، وخلق الانتماء والولاء السياسي بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الاتفاق العام ، والتخفيف من حدة الصراع (سالم، 2000، ص 41). ويمكن أن نحصرها بشكل أكثر وضوح في النقاط التالية (فيصل، 2014، ص ص 167،177):

1. بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة : وتعني بناء الجماعة السياسية وتنظيم الولاء للسلطة والطاعة لإرادة الجماعة السياسية والايمان بوحدة أهدافها ومنع الجماعة من التفكك.

2. توسيع المشاركة السياسية : تنمي التنشئة السياسية دوافع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية وتقلل من الانعزالية والسلبية في الحياة السياسية ، فالشخص الذي يتعرض لتنشئة مضمونها الحوار والمشاركة في اتخاذ القرار يكون اكثر ميلا للمشاركة السياسية من الشخص الذي تعرض لتنشئة اجتماعية سلطوية .
3. تأمين الاستقرار السياسي : وهي تتمثل ي قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة والنظام العام لدى افراد المجتمع .
4. نشر القيم والاتجاهات بغرض بناء نمط مشترك من التفكير .

وبشكل عام تعتبر وظيفة التنشئة السياسية من الوظائف المهمة لدى جميع الأنظمة السياسية ، كوسيلة من وسائل بناء القيم السياسية وتوجهاتهم وتكوين الثقافة السياسية بما يتماشى مع ضمان شرعية واستمرار النظام السياسي القائم ، مع ذلك لا يمنع أن يكون مضمون التنشئة السياسية غير الرسمية أهداف تتعارض مع توجهات النظام السياسي القائم ، خصوصا في حالة أن هذا النظام والنخبة السياسية الحاكمة ، يعملون ضد تطلعات المجتمع وطموحاته مقابل المحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم بممارسة تزييف الوعي السياسي ، وتجريد المواطنين من أن يكون لهم دور فاعل في الحياة السياسية (العقيدي، 2016، ص 30).

مستويات التنشئة السياسية :

إن عملية التنشئة السياسية عملية مركبة من جوانب معرفية ووجدانية وقيمية ويتم في إطارها إكساب الفرد الشعور بالهوية القومية والإنسانية والأفكار السياسية العامة وطرق صنع القرار السياسي في المجتمع ، ويمكن تحديد ثلاث مستويات للتنشئة السياسية (أبوركبة، 2012، ص 22):

1. التنشئة المعرفية : وتعني اكتساب المعلومات والبيانات المتعلقة بالنظام السياسي وقواعد التفاعلات والعملية السياسية التي تشكل الوعي السياسي .
2. التنشئة القيمية : وهي العملية التي يستمد من خلالها الفرد أحكامه ، وآراؤه حول النظام السياسي .
3. التنشئة الوجدانية : ويقصد بها الطريقة التي يكون ويطور بها الفرد مشاعر التأييد والرفض للرمز السياسي أو الحكومة أو النظام السياسي .

ونشير هنا إلى أن عملية التنشئة السياسية هي " عملية تكوين الثقافة السياسية ونقلها وتغيرها عبر الأجيال" (البرعصي، 2013، ص ص 217،219).

أبعاد التنشئة السياسية :

تتمثل أبعاد التنشئة السياسية في البعد المعرفي، والقيمي، والمهاراتي نتناولها في ما يلي :

1. المعارف السياسية :

تتولى التنشئة السياسية مهمة التنشئة المعرفية للمواطنين لتعزيز قدراتهم على فهم الأحداث السياسية والحكم عليها وتقييمها والتعامل معها وفق منظورهم الخاص ، فإلمام المواطن بالمعارف السياسية يعزز ثقافته السياسية وسيؤدي به إلى اتخاذ الموقف المناسب تجاه الأحداث السياسية التي يعيشها ، ويتحدد سلوكه السياسي وفق لخبراته المتراكمة (العقيدي، 2016، ص 47) .

2. القيم السياسية :

تعرف القيم السياسية " بأنها ما يعتقد أو يؤمن به الأفراد فيما يتصل بعلاقتهم بالنظام السياسي، وهي تعني على مستوى أكثر عمقا تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأفراد والأشياء والمعاني واوجه النشاط السياسي" (بدوي م .ع.) وهي تتضمن نوعاً من أنواع العلو والسمو ، فهي تضفي الكرامة والقوة ، وتفرض الهيبة والارتقاء ، فهي اطار فكري يضفي على الأهداف المباشرة سموا وتقديسا معينا (ربيع، 1977، ص 2). ومن القيم السياسية العليا على سبيل المثال (الديمقراطية ، والسيادة ، والانتماء ، والوحدة الوطنية ، والوطنية) (ربيع، 1977، ص ص 48،49) .

3. المهارات السياسية :

للتنشئة السياسية دور مهم في تنمية مهارات متعددة لدى الأفراد ، من اهمها المشاركة السياسية التي تعتبر مدخل للممارسة العملية للفرد في الحياة السياسي وفقا لمبدأ الإرادة الحرة للمواطن ، فالمشاركة السياسية علاقة ثنائية مقصودة تشمل المواطن السياسي والنسق السياسي (ربيع، 1977، ص 51) .

وتتم عملية التنشئة السياسية من خلال مجموعة من المصادر والوسائل تعرف بمصادر التنشئة السياسية وهي :الأسرة ، والمؤسسات التربوية والتعليمية كالمدرسة والجامعات الرسمية والمؤسسات الدينية غير الرسمية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، و وسال الإعلام ، والأحزاب السياسية ، والسلطة السياسية (فرج و عبدالله، 2010، ص ص5–9) وسنتناول بعض منها لاحقا.

فهذه الوسائل التي تؤدي عملية التنشئة السياسية تسعى إلى تأهيل المواطن لكي يصبح له دور ايجابي وفعال في الحياة السياسية ، وتتباين هذه الوسائل في مستوى تأثيرها على المواطن وفقا لاعتبارات مختلفة : كالعمر والبيئة الاجتماعية ، طبيعة النظام الحاكم ، إضافة الى أنها قد تختلف أو تتفق في المبادئ و القيم التي تسعى الى زرعها وترسيخها في المواطن ، وهي تتداخل وتتفاعل في تأثيرها على المواطنين (قوي وآخرون، 2011، ص ص 54–66). فمضمون ومحتوى التنشئة السياسية الذي تتبناه مختلف وسائلها قد يرسخ ثقافة سياسية ديمقراطية او يرسخ ثقافة سياسية رعوية او محلية هذا مرتبط بمدى النضج والوعي السياسي لهذه الوسائل والمصادر التي يقع على عاتقها وظيفة النتشة السياسية للمجتمع ، ومن هذه الوسائل ماهي وسائل رسمية واخرى غير رسمية نذكر منها ما يلي :

أ– الأسرة :

للأسرة دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية ففي داخلها يبدأ الفرد اكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع ، " حيث تعتبر فترة ما قبل المدرسة من اهم الفترات في تشكيل شخصية الطفل وتحديد معالم سلوكه الاجتماعي الذي يؤثر على سلوكه السياسي مستقبلا (البرعصي، 2013، ص 13) .

ب– المدرسة :

تبدأ المؤسسات التعليمية ممارسة دورها في التنشئة السياسية بدءا من مرحلة الحضانة فلدور الحضانة دور مهم في تنشئة الطفل سياسيا عن طريق تنمية روح المشاركة والانتماء والاستقلالية في الطفل ، فالمبادئ الديمقراطية

عندما تسود البيئة المدرسية سيكون لها تأثير ايجابي على عملية التنشئة السياسية ، فهناك علاقة ترابطية بين طبيعة الاساليب التعليمية وبين التنشئة فاذا كانت هذه الاساليب ديمقراطية فإنها ستنشئ الأجيال ديمقراطية (البرعصي، 2013، ص 13).

ت- جماعة الرفاق:

العلاقات التي تتكون بين الفرد والجماعة مع طول الفترة التي يقيضها الفرد مع هذه الجماعة يتم تناقل التجارب العملية وتبادل الخبرات والمهارات والمعتقدات ونقل ثقافة المجتمع وتعزيز القيم الاجتماعية القائمة (سالم، 2000، ص ص 74-78).

ث- وسال الاعلام:

تمثل وسال الإعلام أهمية كبيرة كأحد قنوات التنشئة السياسية خصوصا في ظل التطور التكنولوجي الحديث الذي فتح المجال للمجتمعات لاكتساب خبرات جديدة والحصول على المعلومات والاخبار السياسية والتعرف على قيم سياسية جديدة . " ويعتبر البعض أن التنشئة هي من الوظائف الرئيسية لوسائل الاعلام ، حيت يؤكد هارولد لاسويل أن لوسائل العام ثلاث وظائف رئيسية هي : مراقبة العالم لتقرير الأحداث الجارية – التعبير عن الأحداث ، تنشئة الأفراد داخل الإطار الثقافي ، والوظائف الثلاث تخدم عملية التنشئة السياسية في أكثر من بعد " (البرعصي، 2013، ص 225).

ج- المؤسسات الدينية:

يتركز دور المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في عملية التنشئة السياسية حول المؤسسات والأشخاص الذين يوظفون الدين لتلقين الأفراد قيما وأفكارا سياسية ، أو قيما وأفكارا ذات مدلولات سياسية (العقيدي، 2016، ص 76) .

ما نستخلصه هو أن عملية التنشئة السياسية تتم بتأثير مجموعة من الوسائل المختلفة المتباينة والمتداخلة في مدى ونوع تأثيرها على المواطن ، فهي عملية مرتبط بالتكوين المعرفي والتوعوي والقيمي والسلوكي من الناحية السياسية ، حيت تعتبر هي من له الدور الاساسي في تكوين الثقافة السياسية للفرد وللمجتمع . ويتحدد نوع وشكل الثقافة السياسية بناء على نوع مضمون النتشة السياسية التي يتفاعل معها المواطن .

2. مفهوم الثقافة السياسية

يعتبر عالم السياسة الامريكي جبرئيل الموند (ALMOND) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956 م حيث عرفها بأنها: (مجموعة التوجهات السياسية ، والاتجاهات والانماط السلوكية ، التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ، ومكوناته المختلفة ، وتجاه دوره في النظام السياسي) (المغيربي، 1989، ص 219).

وعرفها لوسيان باي ((بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الافراد داخل النظام السياسي)) (الإدريسي).

ويعرف الدكتور غازي فيصل حسين الثقافة السياسية بأنها (مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات، التي تتبلور في المجتمع، يتميز في ضوئها عن المجتمعات الاخرى ، وهي العامل الذي يؤثر في الافراد من خلال القيم لبناء سلوك سياسي تجاه السلطة السياسية مع التأثير في اتجاهات السلطة اتجاه الافراد) (فيصل، 2014، ص 174) .

فالثقافة السياسية هي مجمل التكوين المعرفي والعاطفي والقيمي الذي تشكله التنشئة السياسية وتتناقله من جيل لأخر بالإضافة الى المعلومات السياسية المتاحة عن النظام السياسي والمؤسسات السياسية والدولة ومجريات الاحداث السياسية . فهي تتشكل وتتغير من خلال عملية التنشئة السياسية وهي تشمل انواع التعليم السياسي الرسمي وغير الرسمي ، والمخطط وغير المخطط ، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، وهي انعكاس لنوعية هذه التنشئة السياسية التي يتعرض لها افراد المجتمع (المغيربي، 1989، ص222).

أنواع الثقافة السياسية :

واستنادا الى دراسة علمية قام بها الكاتبان جابرئيل الموند وسيدني فيربا تم تصنيف أنواع الثقافة السياسية وهي :

1. الثقافة السياسية الضيقة او المحلية .

يوجد هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص الى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء ادور متعددة في نفس الوقت فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة فمثلا في المجتمع القبلي نجد رئيس القبيلة (شيخ القبيلة) يقوم بأداء أدوار سياسية ودينية واجتماعية مختلفة دون ان يكون لديه تمييز واضح ومحدد بين هذه الادوار والنشاطات. والفرد المتسم بمثل هذه الثقافة تكون معلوماته ومداركه ومعارفه ضيقة جدا وفي اطار مجتمعه المحلي، أما إدراكه ووعيه بنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح وضعيف، ولذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام – المدخلات والمخرجات ودور الذات – هو أدراك بسيط ومشوش ، ويقوم على التعصب للعائلة والقرية والجماعة الاثنية والمنطقة والقبيلة (المغيربي، 1989، ص 225). وهذا يعطي مؤشرا على أن مضمون التنشئة السياسية محدود وضيق من حيث أبعادها المعرفية والقيمية والمهاراتية .

2. الثقافة السياسية التابعة او الرعوية .

تظهر هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الافراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي. اما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا ، بمعنى أنه قد يعتبر السلطات شرعية وقد يعتبرها غير شرعية . الا ان الفرد وسلوكه الفعلي عادة ما يكون سلبيا وذلك لإحساسه بعدم قدرته على التأثير على النظام ، ولذا يخضع للقرارات التي تتخذها السلطات ويعتبرها إلزامية و لا يمكن تحديها . ويفسر دوره على أنه قبول للسلطة ولقرارتها المختلفة دونما تحدي او اية محاولة لتغييرها سواء كان راضيا او غير راض حيث أنه ليس لديه القدرة على فعل أي شيء تجاهها وأنه مجرد تابع أو رعية

(المغيربي، 1989، ص 225). ويكون خاضع ، فهذا النوع قائم على الخضوع فكما يقول "موريس ديفرجية" (في ثقافة الخضوع يعترف أعضاء النظام بوجوده، ولكنهم يظلون سلبيين تجاهه فهو غريب عنهم نوعا ما بالنسبة اليهم وهم ينتظرون من جانبه ان يقدم لهم الخدمات ويخشون عقوباته، ولكنهم لا يفكرون بأنهم يستطيعون تغيير عمليات النظام على نحو ملموس) (الخزرجي، 2012–2013، ص 101).

3. الثقافة السياسية المشاركة (الديمقراطية).

في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية المتعلقة بالنظام السياسي ككل والمدخلات والمخرجات ودور الذات في النظام السياسي . فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءاته وقدراته على التأثير في الحياة السياسية ويفسر دوره على انه ايجابي وفعال في العملية السياسية . وهذا الادراك تصاحبه مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته ، هذا الى جانب وجود نوع معين من التقييم والحكم على النظام ومكوناته. وهذه التوجهات وأنماط التكيف قد تكون سلبية أو إيجابية ، بمعنى أن شعور الفرد وتقييمه للنظام بجوانبه المختلفة يكون بين القبول الكامل والرفض التام (المغيربي، 1989، ص 226).

و تساهم الثقافة السياسية في تحقيق مجموعة من الوظائف في المجتمع وهي: التعرف على طبيعة النظم السياسية ، و تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية ، و دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديدها ، و خلق الشخصية الوطنية ، و خلق الوعي بحقوق المواطنة لدى المواطنين (زريفه، 2013/2014، ص 42).

فالثقافة السياسية من خلال ما تم عرضه من تعريفات هي نتاج عملية التنشئة السياسية ، ويتحدد نمطها في المجتمع من خلال مضمون التنشئة السياسية بأبعاده المعرفية والقيمية والمهاراتية .

3. تأثير التنشئة السياسية في بناء الثقافة السياسية الديمقراطية

بناء ثقافة سياسية ديمقراطية يكون من خلال نوع وطبيعة التنشئة السياسية التي يتلقاها افراد المجتمع ، حيث يستلزم هذا الامر أن تكون طبيعة التنشئة السياسية صالحة وعلى اسس تخدم المصلحة العامة والقيم والمبادئ الديمقراطية .

فالتنشئة السياسية تعمل على ترسيخ الروح الوطنية ، وتخلق توجه أيدلوجي لدى الأفراد بما يتماشى مع قيم ومبادئ مجتمعهم بما يحقق طموحهم في تحقيق التنمية ، كذلك تعمل التنشئة على التصدي للأفكار والمعتقدات التي تشكل خطر على ثقافة المجتمع (الطبيب، 2001، ص 75) .

وهي ترتبط بعملية تكوين وتأسيس الوعي السياسي للفرد ، في المجتمع المستقرة سياسيا و تعمل على بناء القيم السياسية ، وتوفير فرص للمواطن لممارسة الفعاليات الاجتماعية والسياسية ، فالثقافة السياسية الديمقراطية هي أحد الأسس التي تستند عليها عملية التحول الديمقراطي وعملية ترسيخ النظام السياسي الديمقراطي ، ومن اهم الآليات التي يمكن ان تؤسس لثقافة ديمقراطية هي أن تكون عملية التنشئة السياسية من خلال قنواتها المختلفة لها دور في خلق وعي سياسي وطني ، وبناء قيم سياسية ديمقراطية ، ولها دور في تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة كممارسة عملية ، وفي ما يلي نوضح هذه الآليات :

1. دور التنشئة السياسية في اكتساب الوعي السياسي الإيجابي :

تساهم التنشئة السياسية في اكساب وتكون الوعي السياسي، الذي يعتبر بالنسبة للفرد المواطن إرثا مكتسبا يشكل نمط من المعرفة والإدراك السياسي يترجم في شكل سلوك سياسي ، كالسلوك الانتخابي أو الترشح للمناصب العامة أو الانضمام لحزب سياسي (قوي وآخرون، 2011، ص ص67-68). فالوعي السياسي يمثل الرؤية الشاملة بما تتضمنه من معارف وقيم واتجاهات سياسية تتيح للإنسان أن يدرك أوضاع مجتمعه ويحللها ، ويحكم عليها ويحدد موقفه منها والتي تدفعه للتحرك من أجل تغييرها وتطويرها والحفاظ عليها للإبقاء على أحسن الأوضاع المتطورة (أحمد و ابوالقاسم، 2017، ص153). ومن خلال هذا الدور تتبلور الثقافة السياسية الديمقراطية من خلال الوعي السياسي الذي يرسخ المفاهيم المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي المتمثلة في: الدستور ، والحريات العامة ، و التعددية السياسية ، والنظام التمثيلي ، والتداول السلمي على السلطة ، ونزاهة العملية الانتخابية والفصل بين السلطات (قوي وآخرون، 2011، ص ص 215،216). فالتنشئة السياسية عندما تغذي المجتمع بتعليم المواطنة والتربية الوطنية التي يكون فيها التعليم السياسي داعما لكيفية مشاركة المواطن في الحياة السياسية لامته ووطنه فان نتيجة هذه العملية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ، بالعكس الذي تكون فيه التنشئة السياسية غرضها التلقين السياسي الايدلوجي الذي يهتم بتعليم أيديولوجيا سياسية معينة بقصد تبرير وقبول نظام حكم معين (أحمد و ابوالقاسم، 2017، ص 159).

2. دور التنشئة السياسية في تعزيز المشاركة السياسية .

وللتنشئة السياسية ارتباط بالمشاركة السياسية الفاعلة التي تعتبر من اسس الثقافة السياسية الديمقراطية ومن خصائصها أنها سلوك مكتسب ومتعلم، أي هي سلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية و السياسية ، ومن ثم هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليكون له دورا فعالا داخل مؤسسات التنشئة المبكرة ، كالأسرة والمدرسة وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفاعلية في الحياة السياسية ، فمن خلال المشاركة السياسية يتعلم المواطنون حقوقهم ووجباتهم ويؤدي إلى إدراكها ومعرفتها والى انتهاج سلوك واقعي في مطالبهم ، فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع المشاركة وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع (فرج و عبدالله، 2010، ص 4).

فهي تعتبر محدد أساسي لمشاركة المواطن سياسيا من عدمها وايجابية هذه المشاركة داخل المجتمع ، حيث هي الي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي (قوي وآخرون، 2011، ص 68).

فالمشاركة السياسية تعتبر هي انعكاس لعملية التنشئة السياسية من خلال إبراز والتأكيد على دور المواطن في الحياة السياسية .

3. دور التنشئة السياسية في بناء القيم السياسية الديمقراطية .

تعتبر الديمقراطية قيمة سياسية كبرى وتمثل منظومة من القيم السياسية والثقافية ، فهي ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فقط بل هي مرتبطة بنمط الثقافة السياسية في المجتمع والتي تمثل القيم السياسية جزء منها . " فالديمقراطية تعني جميع الأفكار والقيم والتوجهات المتعلقة بحكم الدستور والقانون ودولة المؤسسات ، وتنص

على احترام الحريات العامة والخاصة، وفصل السلطات ، وتعدد الأحزاب السياسية ، ودورية الانتخابات ، فالتداول السلطة على السلطة، عبر الانتخابات الحرة والدورية ، وحرية الرأي والتعبير ، ووجود الصحافة وحق المشاركة في الانتخابات" (كرانستون، 1968، ص37). وبناء هذه القيم يكون من خلال مؤسسات التنشئة السياسية بأساليب مختلفة لتغرس في ثقافتهم اهمية واحتراما لهذه القيم لغرض بناء نظام سياسي ديمقراطي فهي تمثل مثل عليا و معايير للسلوك السياسي بالنسبة للمواطن ، فليست الديمقراطية مجرد إجراء شكلي فقط بل هي قيم يؤمن بها المجتمع .

نستخلص مما سبق أن عملية التنشئة السياسية تمثل مدخلا رئيسيا لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية من خلال المضمون الذي ترسخه ، والمتمثل في الوعي السياسي المرتبط بالمستوى المعرفي والإدراكي للفرد في الشأن السياسي ليكون صاحب إرادة حرة ودور مؤثر وفاعل ، والقيم السياسية كمثل عليا موجهة للسلوك السياسي ، وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين كممارسة عملية مؤثرة في العملية السياسية.

ومن خلال ملاحظة الواقع الذي تعيشه المجتمعات المطالبة بالتغيير وبناء دول على أسس ديمقراطية بعد الثورات التي اسقطت حكاما كانوا رمزا للاستبداد والديكتاتورية والتحديات – التي شكلت عائقا أمام تحقيق هذه المطالب والطموحات وبناء نظم سياسية ديمقراطية – المرتبطة بواقع التخلف السياسي ونمط الثقافة السياسية الاستبدادية ، ومضمون ومحتوى التنشئة السياسية الذي رسخ هذه الثقافة فإننا نحتاج إلى تغيير في اساليب ومضمون التنشئة السياسية لتكون على اسس ترسخ الثقافة السياسية الديمقراطية كركيزة أساسية في النظام السياسي الديمقراطي .

إن الثقافة السياسية قد تكون عائقا امام التحول الديمقراطي فيكون المجتمع في حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة لترسيخ مقومات النظام الديمقراطي في المجتمع من ملامحها غرس القيم السياسية الديمقراطية وتغيير نمط الثقافة السياسية السائد من خلال عملية التنشئة السياسية لمبادئ وقيم جديدة يمكن إبراز بعض منها في النقاط التالية (محفوظ):

- تكوين الوعي الاجتماعي والسياسي على أسس العدالة والمساواة وحقوق الانسان وتجاوز ونبذ الوعي السياسي السلبي الذي يبرر العنف والقهر والاستبداد .
- الديمقراطية ترتكز على المشاركة السياسية الفاعلة بشكل ايجابي للناس ، واهتمامهم بالشأن العام بدافع الإرادة الحرة وتحمل المسئولية الوطنية .
- أن ترسيخ قيم التسامح والحرية وسيادة القانون وقيم حقوق الانسان كتجديد لنمط الثقافة السياسية هو علاج وحل لكثير من التوترات والتناقضات السياسية .
- إن الاصلاح السياسي يحتاج الى إلى بلورة ثقافة سياسية جديدة تعيد صياغة الاوليات السياسية وعلاقة الحاكم بالمحكوم .

فعملية بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تحتاج الى عملية تنشئة سياسية تستنهض الوعي السياسي الديمقراطي ، وغرس القيم السياسية الديمقراطية ، وتعزيز المشاركة السياسية ، ومماسة السلطة من خلال عملية بناء

المؤسسات ، ودمقرطة المجتمع (الزياني). وهذا لا يكون الا من خلال قنوات التنشئة السياسية المختلفة بتبني التوجه الديمقراطي لبناء القيم والمبادئ الديمقراطية فهي تحتاج إلى مجموعة قنوات يمكن من خلالها زرع وترسيخ وتنمية الافكار والممارسات السياسية عند الأفراد والجماعات .

وكما اشرنا أن الثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية فإن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع ، لذلك نجد أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ، ويتم ذلك عن طريق قنوات التنشئة السياسية التي تخضع لسيطرة السلطة وتؤثر في الثقافة السياسية للفرد ، لكن رغم سيطرة السلطة على جزء من قنوات التنشئة السياسية فإن هناك قنوات لا تخضع لسيطرة السلطة وبالتالي فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية من خلالها (الزياني). فقنوات التنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية ومضمون المحتوى الذي يتلقاه المجتمع منها هو المؤثر في تحديد شكل ونوع الثقافة السياسية.

الخاتمة :

التنشئة السياسية عملية تعليمية تتم بأساليب مختلفة رسمية وغير رسمية ، يكون مخطط لها بشكل هادف واحيانا تكون بشكل عفوي لتوسيع المعرفة السياسية للمواطن ، وبناء القيم السياسية ، وتعزيز دوره في الحياة السياسية من خلال أشكال المشاركة السياسية المختلفة .

وتتعدد المصادر والجهات والمؤسسات التي تقوم بهذه العملية في المجتمع من الفرد من خلال علاقاته مع الاخرين إلى المؤسسات بمختلف أنواعها سوء كانت رسمية تحت سيطرة السلطة الحكامة أو غير رسمية لا تتحكم الدولة في مضمون تنشئتها السياسية التي احيانا تكرس نوع من الثقافة السياسة القائمة لتحافظ على وضع سياسي قائم أو تسعى الى تغيير هذه النوع من الثقافة السياسية بما يتماشى مع متطلبات وطموحات الجماهير .

بناء الثقافة السياسية الديمقراطية يقوم على تنشئة سياسة ترسخ الوعي السياسي الايجابي بواسطة التعليم السياسي الوطني ، فوسائل التنشئة السياسية المختلفة عندما تتوحد نحو هدف وطني يقدم مصلحة المجتمع فأنها تعمل على غرس وترسيخ القيم والمبادي والتوجهات والسلوكيات الديمقراطية . فتنتج التنشئة السياسية ثقافة سياسية ديمقراطية وترتقي بمستوى التفكير السياسي للمواطن وفاعلية سلوكه في الحياة السياسية . ومن خلال ما تم دراسته نستعرض النتائج التالية:

1. تعتبر عملية التنشئة السياسية هي المسئول الرئيسي على عملية بناء نوع معين من الثقافة السياسية، الذي يتحدد وفقا لمحتوى عملية التنشئة السياسية التي تتم عبر أدواتها المختلفة.
2. يتمحور محتوى التنشئة السياسية حول مستوى وطبيعة الوعي السياسي للمجتمع ، وطبيعة القيم السياسية ، ومدى تعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية .

3. بناء الثقافة السياسية الديمقراطية يحتاج إلى عملية تنشئة سياسية ترفع من مستوى الوعي السياسي الإيجابي ، وترسخ المبادئ والقيم السياسية الديمقراطية ، وتعزز الممارسة الديمقراطية من خلال وسائل المشاركة السياسية المختلفة .

4. العديد من المجتمعات بعد الثورات التي أطاحت بأنظمة حكم دكتاتوريه ، اصطدمت بنمط من الثقافة السياسية شكل عائقا لعملية التحول الديمقراطي ، لذلك يفرض الواقع تجديد محتوى التنشئة السياسية كمدخل لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية ترسخ عملية بناء نظام سياسي ديمقراطي .

التوصيات :

1. تحتاج المجتمعات التي تسعى إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي إلى ترسيخ الثقافة السياسية الديمقراطية من خلال توظيف أدوات التنشئة السياسية المختلفة التي تعمل على بناء وترسيخ القيم الديمقراطية .
2. أن التغيير السياسي الذي يهدف إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي يحتاج إلى عملية التنشئة السياسية في تأهيل وتهيئة كافة أفراد المجتمع لمتطلبات التغيير السياسي وتجنب الدخول في صراعات قد تؤدي إلى اندلاع العنف.
3. التغيير في اساليب ومضمون التنشئة السياسية لتكون على اسس ترسخ الثقافة السياسية الديمقراطية كركيزة أساسية في النظام السياسي الديمقراطي وذلك لوجود أنماط من التنشئة والثقافة السياسية ترسخ الاستبداد والدكتاتورية.

قائمة المراجع :

اولا : الكتب.

إسماعيل علي سعد. (1988). *أصول علم الاجتماع السياسي*. بيروت: مطابع دار النهضة العربية.

بوحنية قوي وآخرون. (2011). *الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

ثامر كامل الخزرجي. (2012-2013). *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة* (المجلد ط1). عمان: دار مجدولاي للتشر والتوزيع .

حازم العقيدي. (2016). *كيفية صناعة التطرف...التنشة السياسية ودورها*. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

حامد ربيع. (1977). *نظرية القيم السياسية*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

رعد حافظ سالم. (2000). *التنشئة السياسية وأثرها في السلوك السياسي* (المجلد ط1). عمان: دار وائل للتشر.

ريتشارد داوسن واخرون. (1990). *التنشئة السياسية دراسة تحليلية*. (مصطفى عبدالله خشيم، و محمد زاهي المغيربي، المترجمون) بنغازي: جامعة قاريونس.

عبدالباري محمد داود. (2005). *التنشئة السياسية للطفل* (المجلد ط1). الإسكندرية: مطبعة الجلال.

عبدالرحمن العيسوي. (1985). *سيكولوجية التنشئة الاجتماعية*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
عمر حمد البرعصي. (2013). *مبادىء العلوم السياسية* (المجلد ط2). بنغازي: دار الكتب الوطنية.
غازي حسين فيصل. (2014). *التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
محمد زاهي بشير المغيربي. (1989). *قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهاجية ومداخل نظرية* (المجلد ط2). بنغازي: جامعة قاريونس.
محمود السيد عبدالحليم. (1980). *الأسرة وإبداع الأبناء*. القاهرة: دار المعارف.
موريس كرانستون. (1968). *المصطلحات السياسية*. بيروت: دار النهار للنشر والتوزيع.
مولود زايد الطبيب. (2001). *التنشئة الاجتملعية*. عمان: المؤسسة العربية الدولية للنشر.

ثانيا : الرسائل الجامعية .

أسامة عبدالرؤوف أبوركبة. (2012). أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافزة غزة، رسالة ماجستير. غزة: جامعة الأزهر كلية التربية قسم غلم النفس.
روابحي زريفه. (2013/2014). أثر الثقافة السياسية على أداء النظام السياسي دراسة حالة الجزائر 2000–2014 رسالة ماجستير. جامعة محمد بوظياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014/2013.

ثالثا : الدوريات العلمية .

أنور محمد فرج، و آسو إبراهيم عبدالله. (2010). دور التنشئة الاجتماعية في النشاركة السياسية للشباب دراسة ميدانية. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية*.
كمال المنوفي. (1988). التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل المضمون المقرارات الدراسية. مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية(العدد 91).
ناصر زين العابدين أحمد، و ليلى عيسى ابوالقاسم. (2017). مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع. مجلة تكريت للعلوم السياسية.

رابعا: شبكة المعلومات الدولية " الانترنت ".

رشيد الإدريسي. (بلا تاريخ). www.maghress.com. تاريخ الاسترداد 10 10, 2019.
عثمان الزياني. (بلا تاريخ). www.aljazeera.net. تاريخ الاسترداد 30 12, 2019، من الجزيرة.
محمد عوض السيد بدوي. (بلا تاريخ). *www.gamra.almountadayat.com*. تاريخ الاسترداد 11 08, 2019، من المركز الديمقراطي العربي.
محمد محفوظ. (بلا تاريخ). *www.alriyadh.com*. تاريخ الاسترداد 16 12, 2019.

المزيج التسويقي الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية
(دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص)

أ. صلاح علي علي الاشقر[1] د. عبدالرزاق عمران سالم سعد[2]

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية وذلك من وجهة نظر العاملين بالمصرف قيد الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وتم توزيع عدد (23) استمارة استبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في العاملين بالمصرف قيد الدراسة وثم استرجاع (19) استمارة قابلة للتحليل الإحصائي. وبناء على إجاباتهم تم إجراء التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج والتوصيات. وتم استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وأكدت نتائج الدراسة على:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية) والمتغير المستقل المزيج التسويقي الإلكتروني (الخدمة الإلكترونية، السعر الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني، الترويج الإلكتروني) قيد الدراسة.
- وجد أثر ذو دلالة معنوية (للتوزيع الإلكتروني، الترويج الإلكتروني) في جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة. بينما لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية (للخدمة الإلكترونية، السعر الإلكتروني) على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها:

- الحرص على توزيع أجهزة (ATM) في أماكن مدروسة على مستوى المدينة.
- العمل على اتباع المصرف الوسائل والطرق الحديثة في توزيع المنتجات والخدمات كالأنترنت وأجهزة الصراف الآلي.
- العمل على تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء بسهولة تامة في الوقت والمكان المناسبين.

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني، الخدمة المصرفية، جودة الخدمات المصرفية.

مقدمة:

إن المصارف تسعى جاهدة إلى تحسين خدماتها المصرفية من خلال إدخالها تقنيات حديثة تضمن لها تقديم خدمات ذات جودة عالية ودقة وسرعة في الأداء كما أنها تحقق رضا المتعاملين وتحول رضاهم إلى ولاء دائم. فالتطور التكنولوجي الكبير يسهل عملية إنجاز المعاملات المصرفية والاتصال السريع بالنسبة للعملاء وتقليل الجهد و الوقت و العناء اعتماداً على الأساليب الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، كما انتشرت

[1] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، Email: saalashger@elmergib.edu.ly

[2] محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، Email: ars_2014_l@yahoo.com

العديد من قنوات توزيع الخدمة المصرفية كخدمات الصرف الآلي و نظام التحويل الالكتروني للنقود و العمليات المصرفية المنزلية، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على نمط سلوك العملاء من خلال اهتمامهم المتزايد بكل من الزمان والمكان الذي يقدم فيه الخدمة المصرفية، هذا ما جعل المصارف المعاصرة تستجيب تدريجياً للتغيرات الحاصلة في أنماط المستهلكين لضمان المحافظة على حصتها السوقية والسعي لكسب حصة سوقية أكبر.

وقد كان المزيج التسويقي الإلكتروني أحد هذه الاساليب فى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من أجل مواكبة ظاهرة التجارة الإلكترونية لئلا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف، وذلك من خلال استخدام التقنيات المتطورة في تنفيذ الأعمال التسويقية كخدمة الصراف الآلي والبريد الإلكتروني، والتحويل الإلكتروني للنقود، ودفع الفواتير عن طريق الصراف الآلي، هذا يجعل تلك المصارف تقدم خدمات متطورة بجودة عالية وبسعر مناسب، وتتمتع بميزات تنافسية تميزها عن الآخرين وتلبي حاجات العميل ورغباته بشكل يمكنها من كسب رضاه، ويتيح لها مع مرور الزمن تقديم خدمات بتكلفة أقل وبتنوع شامل وبطريقة سهلة ومناسبة.(محمود،2013)

إن تزايد الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية سواء بالنسبة للمصرف أو العميل في نفس الوقت تعتبر الأداة الفعالة لتحقيق التحسين المستمر لجميع أوجه عمليات الخدمة، حيث إنّ قياس جودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصرف يمكن إداراتها من معرفة موقعها التنافسي في بيئتها والانطلاق لرفع مستوى هذه الخدمات من خلال زيادة حصتها السوقية وتزويدها بالمعلومات الضرورية التي تمكنها من معرفة مستوى الخدمات المقدمة و المتوقعة من العملاء، ومن ثم تمكينها من اتخاذ كل ما هو ضروري لتدارك النقص ومعالجة الخلل من خلال تحسين نوعية الخدمات للاحتفاظ بالعملاء الحاليين واجتذاب عملاء جدد لتحسين أداء المصرف.

ولذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على المزيج التسويقي الإلكتروني وأثره في جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

مشـــكلة الدراســـة:

تمتاز الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف بالنمطية، وفي ظل زيادة حدة المنافسة بينها فقد لجأت المصارف إلى خلق التمايز فيما بينها من خلال العمل في جودة خدماتها المصرفية التي تقدمها للعملاء، ولعل الوسيلة التي أسهمت في ذلك هي تبنيها للتسويق الإلكتروني في عملها المصرفي. وأُجريت العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ومن هذه الدراسات دراسة (بن حوة، مويسي،2018)، والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ المؤسسة تسعى جاهدة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل الوصول إلى تقديم خدماتها بالشكل المطلوب وتقليل الوقت والجهد والمال. في حين أظهرت نتائج دراسة (محمود، 2013)، والتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المصرف التجاري السوري يستخدم التسويق الإلكتروني بشكل كفء وفعال. وكذلك أظهرت نتائج دراسة (فضيلة، 2010)، أن هناك تأثيرًا للتسويق

الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ببعض البنوك في الجزائر. وهذا ما دعى الى تبني فكرة البحث التي تتمحور حول تأثير المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص وماهي أهم العناصر التي تساهم في جودة الخدمات المصرفية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات، وما توفره من تقنيات حديثة. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما آثر المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها الموضوعية والتطبيقية في الاعتبارات الآتية:

1. أهمية الدور الذي يلعبه المصرف للانفتاح على الأسواق العالمية، وذلك من خلال استخدام التسويق الإلكتروني في تقديم خدماته بكفاءة وفعالية لضمان جودة خدماته المصرفية التي يتم تقديمها للعملاء.

2. معرفة التقنيات والبرمجيات الحديثة والعمل على إدخالها بهدف تنويع الخدمات المصرفية لإرضاء العملاء وذلك باستخدام تقنيات التسويق الإلكتروني وتوفير قاعدة بيانات تساعد على تحقيق المزايا التنافسية.

3. أهمية تنويع الخدمات المصرفية المقدمة وسهولة الحصول عليها من خلال استخدام قنوات جديدة لمواجهة سوق تتصف بالديناميكية والتغير المستمر.

فرضيات الدراسة:

تتمثل في الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للخدمة الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للسعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الاهداف الآتية:

1. التعرف على أثر المزيج التسويقي الإلكتروني (الخدمة الإلكترونية، السعر الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني، الترويج الإلكتروني) على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
2. التعرف على أثر الخدمة الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
3. التعرف على أثر السعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.

4. التعرف على أثر التوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
5.التعرف على أثر الترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بالمصرف قيد الدراسة.
3. تقديم التوصيات التي تساهم في الاستفادة من المزيج التسويقي الإلكتروني بالمصرف قيد الدراسة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي في وصف المشكلة محل الدراسة من خلال المراجع والدوريات والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد علي المنهج الكمي من خلال تصميم استمارة استبيان وتوزيعها علي عينة الدراسة لجمع البيانات وتحليلها للوصول إلي نتائج الدراسة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد العاملين في مصرف الجمهورية فرع العلوص والبالغ عددهم (23) عاملاً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدم أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع عدد (23) استمارة استبيان، استرد منها (19) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

حـــدود الدراســـة: تتمثل في الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة موضوع المزيج التسويقي الإلكتروني وأثره وعلى جودة الخدمات المصرفية.
الحدود المكانية: انحصرت هذه الحدود في مدينة العلوص وبالتحديد في مصرف الجمهورية.
الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة التي أجريت فيها الدراسة في النصف الثاني لسنة 2019 م.
الحدود البشرية: تمثلت في الأفراد العاملين بالمصرف قيد الدراسة.

التعريفات الإجرائية:

التسويق الإلكتروني: هو مجموعة الأنشطة التسويقية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية وشبكات الحاسبات الآلية وشبكة الانترنت.

الخدمات المصرفية: هي مجموعة الانشطة والفاعليات التي يقدمها المصرف لغرض تلبية حاجات العملاء ورغباتهم.

جودة الخدمات المصرفية: هي مقياس للدرجة التي يرتقي إليها مستوى تقديم الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ليقابل توقعاتهم

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث ومتغيراته، وفيما يلي استعرض لبعض هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

. دراسة (السحاتي،2019) بعنوان: " تمكين العاملين وأثره على جودة الخدمات المصرفية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تمكين العاملين على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الليبية العامة في مدينة بنغازي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إنّ العاملين قيد الدراسة في المصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي يتمتعون بدرجة مرتفعة من التمكين الإداري.

. دراسة (بن حوة، مويسي،2018) بعنوان: " أثر التسويق الإلكتروني على تحسين جودة الخدمات" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة الوطيدة بين التسويق الإلكتروني وجودة الخدمات والدور الذي يلعبه التسويق الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات في مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة تبسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل الوصول إلى تقديم خدماتها بالشكل المطلوب وتقليل الوقت والجهد والمال.

. دراسة (الباهي،2016) بعنوان: " أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان – الأردن " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان) على رضا الزبائن ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان) على رضا الزبائن في البنك الإسلامي الأردني.

. دراسة (بزخامي،2015) بعنوان: " أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّه رغم اقتناع مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأهمية التسويق الالكترونية إلا أن إدارة البنك لم تولِ له أهمية بدرجة كافية بدليل عدم وجود مصلحة خاصة لتسويق على مستوى الوكالة.

. دراسة (محمود، 2013) بعنوان: " تقويم فرص تطبيق التسويق الإلكتروني وتأثيره على تحسين جودة الخدمات المصرفية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كل من (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) المستخدم في التسويق الإلكتروني على تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصرف التجاري السوري. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المصرف التجاري السوري يستخدم التسويق الإلكتروني بشكل كفء وفعال. وأيضاً وجود تأثر معنوي للتسويق الإلكتروني بجميع عناصر مزيجه التسويقي على جودة الخدمات المصرفية في المصرف التجاري السوري.

. دراسة (وادي،الاسطل،2011) بعنوان:" واقع تطبيق التسويق الإلكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر المستويات الإدارية"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق التسويق الإلكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، من وجهة نظر المستويات الإدارية، التي تهدف إلى معرفة الواقع الممارس وما يحقق من مزايا بالنسبة (للبنك، للكادر الوظيفي، العملاء)، وماهي الصعوبات التي تواجه كل من (موظفي المصرف والعملاء)، وما يحقق من توفر قاعدة البيانات، والثقة والآمان والخصوصية والسرية، دعم الإدارة

العليا، البحث والتطوير، عند استخدام التسويق الإلكتروني. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك تطبيق واضح وملموس لدى البنوك العاملة في قطاع غزة للتسويق الإلكتروني من وجهة نظر المستويات العليا. وإن من أهم مزايا تطبيق التسويق الإلكتروني في بنوك غزة توفر الثقة والأمان والخصوصية.

ـ دراسة (فضيلة، 2010) بعنوان: " أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية" هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التسويق الإلكتروني الذي أصبح ضرورة لإيصال البنوك ببيئتها وتسهيل المعاملات الإلكترونية بأقل جهد ووقت لتحقيق الجودة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك تأثيراً للتسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ببعض البنوك في الجزائر.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

ـ دراسة (Alfred, 2012) بعنوان: "دور الإنترنت في جودة الخدمة في القطاع المصرفي في غانا" هدفت هذه الدراسة إلى تقيم دور الإنترنت في جودة الخدمة في القطاع المصرفي في غانا ومن خلال دراسة الأهداف المحددة الآتية: كيف يمكن للإنترنت أن يساعد في تسهيل الخدمات المصرفية، وفي تحسين خدمة العملاء في القطاع المصرفي في غانا، وتحديد دور الإنترنت في الصناعة المصرفية في غانا، وما هو السبب وراء إدخال الإنترنت في الصناعة المصرفية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غالبية العملاء ليس لديهم مشكلة في التعامل مع الإنترنت المصرفي، وأن تقديم الخدمات المصرفية قد تحسن نتيجة لإدخال الإنترنت في العمل المصرفي، وأن الإنترنت المصرفي يؤدي الى زيادة عدد العملاء وزيادة الحصة السوقية، كما يساهم في تحسين الخدمات المصرفية من خلال زيادة السرعة والاعتمادية كما أنه يضمن الثقة والاهتمام بالعملاء.

ـ دراسة(Sohail & Shaikh, 2008) بعنوان: "جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر العملاء في المملكة العربية السعودية، وقد ناقشت هذه العبارة كيف يمكن للمصارف أن تكون قادرة على المنافسة من خلال توفر خدمات ذات نوعية جيدة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك ثلاثة عوامل تؤثر في تقييم العملاء لجودة الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الإنترنت وهي الكفاءة والأمان، الوفاء، الاستجابة. فتوفر درجة الأمان والحماية فيما يتعلق بالخصوصية والسرية وضمان أمن المدفوعات المصرفية الإلكترونية له أثر بالغ في ولاء العميل للمصرف، كما أنّ استجابة المصرف إلى متطلبات العميل في المكان والزمان المناسبين له تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق جودة الخدمات المصرفية.

ـ دراسة (Khalid et al, 2006) بعنوان: "مدى رضا عملاء البنك العربي في الأردن عن موقعه الإلكتروني. هدفت هذه الدراسة الى دراسة مدى رضا عملاء البنك العربي في الأردن عن موقعه الإلكتروني وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات: الأمن، السرية، التعامل التجاري، الدفع الإلكتروني، الإبداع والتطوير. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف رضا عملاء البنك العربي في الأردن عن موقعه الإلكتروني إذا ثم دراسة

كل مؤشر على حدي، أما عند دراسة المؤشرات مجتمعة فينتج عن ذلك أن هناك رضا للعملاء عن الموقع الإلكتروني للبنك.

. تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسات السابقة تناولت موضوع أبعاد جودة الخدمات المصرفية، وأقرت كلها على أهمية تطبيقها والاهتمام بها بغرض تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وصولاً إلى أعلى معدلات الرضا لديهم. وتحاول الدراسة الحالية التواصل مع الجهود البحثية السابقة في الإثراء الفكري والتراكم المعرفي في مجال جودة الخدمة، وذلك من خلال التعرف على أثر المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية في مصرف الجمهورية فرع العلوص، حيث أنّ الدراسة الحالية جمعت بين أغلب المحددات الاساسية لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى أنها قد أجريت في بيئة مختلفة عن بعضها واختلافها أيضاً في المجال التطبيقي والتركيز المباشر لها المصارف الليبية وبالتحديد مصرف الجمهورية.

الجانب النظري:

المزيج التسويقي الإلكتروني

يمثل المزيج التسويقي الإلكتروني الاستراتيجية التسويقية التي تحددها إدارة التسويق من خلال إيجاد التوليفة المناسبة التي تتماشى مع حاجات الزبائن، وتبقى عناصر المزيج التسويقي ثابتة مهما تغير توجهات المصارف في تقديم خدماتها المصرفية.

عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني:

لا يوجد اتفاق محدد وتقسيم موحد لعناصر المزيج التسويقي الالكتروني بين العلماء والباحثين في ميدان الأعمال الإلكترونية، فهناك من يرى أن تتكون من نفس العناصر التقليدية الأربعة مع اختلافات في الممارسة والتطبيق . فقد قدم الباحثان " merlyre and Kalanam " تقسيما واضحا وشاملا لعناصر المزيج التسويقي الإلكتروني:

أ. **المنتج الإلكتروني product– E:** إن المنتج الالكتروني هو المنتج الذي يمكن تبادله بشكل آلي تماماً، ومن ثم فهو لا يحتاج إلى توزيع مادي، بمعنى أنه يمكن إتمام عملية البيع والشراء كاملة من المنزل أو المنظمة، ويتم تداول هذا المنتج عبر شبكة الانترنت دون تأير للحدود الجغرافية عليه، فعلى سبيل المثال يمكن شراء استشارات طبية من طبيب في الخارج أو الداخل دون وجود أدنى فرق بينهما سوى في لغة التعامل أحياً (الصيرفي،134:2008) .

ب. السعر الإلكتروني pricing –E: يبقى المفهوم الجوهري للسعر ثابت سواء في التسويق المصرفي التقليدي أو الإلكتروني إذ أن القيمة المحددة للمنافع التي يحصل عليها الفرد من الخدمات أو هو المبلغ النقدي المدفوع للحصول على خدمة مصرفية معينة، والإشكالية التي تطرح ليست في تحديد السعر وإنما في كيفية تسديد قيمة الخدمة إذ نجد المصارف أصبحت توفر العديد من الطرق الإلكترونية لتسوية المدفوعات تتمثل في بطاقة الائتمان، الشيك الإلكتروني، النقود الإلكترونية والدفع عن طريق الإنترنت. ويرتبط التسعير بحقيقة افتراضية

تقول إن العميل يستطيع معرفة الأسعار المنافسة للمنتجات والخدمات حول العالم من خلال ضغطة زر (نصير،2005: 292).

ج. التوزيع الإلكتروني E– PLACE: يتميز التسويق الإلكتروني باختصار القنوات التقليدية وهذا راجع إلى شبكة الإنترنت التي تساعد على تخفيض القنوت التسويقية وتعمل على إيصال السلعة للمستهلك بالزمان والمكان المناسبين وتؤدي إلى تطبيق قاعدة من المنتج إلى المستهلك مباشرة. كما أن التوزيع عبر الانترنت ساهم بإيجاد بدائل للنقل وخصوصا عندما يكون المنتج رقميا بحيث يتم نقله عبر شبكة الإنترنت مباشرة مثل: الكتب الإلكترونية، برامج الكمبيوتر (الصيرفي،136:2008).

د.الترويج الإلكتروني E–promotin : ويتم من خلال هذه السياسة التعريف بالخدمة المصرفية من خلال استعمال أحدث وسائل الاتصال ويعتبر الإنترنت من خلال مواقعه المختلفة أهم وسيلة أصبحت تستخدمها المصارف في ترويج خدماتها بالإضافة إلى الوسائل التقليدية. و يرى (أل ربيعة،2007) أن التقدم الهائل في تقانات المعلومات أدى إلى تغيرات واسعة في السياسات التقليدية المتبعة في المنظمات، ففي عصر الإنترنت أصبح بالإمكان الاتصال بالعملاء مباشرة من خلال مواقع إلكترونية، فأصبح العالم قرية صغيرة وسوقاً واحداً تتفاعل فيه الأنشطة التسويقية المختلفة مما دفع بالعديد من المنظمات إلى استخدام تقانات المعلومات للترويج كمدخل هام من مدخلات المزيج التسويقي(أل ربيعة، 2007: 2).

جودة الخدمة المصرفية: .

مفهوم جودة الخدمة المصرفية: .

فقد عرفها (الدراركة ،2006)على أنها: "تلك الجودة التي تشتمل على البعد الإجرائي والبعد الشخصي كأبعاد مهمة في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية" (الدراركة،2006 : 17). بينما أكد كلُ من (Lewis and Booms) بأن جودة الخدمة:"مفهوم يعكس مدى ملائمة الخدمة المقدمة بالفعل لتوقعات المستفيد منها"(ادريس،2006 : 291). كما عرفت الجمعية الفرنسية للمعيارية (AFNOR) ، (Association Françoise de Normalisation)الجودة بأنها"قابلية منتوج لإشباع رغبات المستعملين (2004, P.73 ,EIGLIER P) وفي التعريف الحديث للجودة وفقاً للمواصفة ISO 9000 إصدار 2000، فقد عرفت بأنها عبارة عن قابلية مجموعة من الخصائص الباطنية لمنتج لإرضاء المتطلبات(SEDDIKI A ,2004, P.73) ويمكن تعريف جودة الخدمات المصرفية بأنها: قدرة المصرف على الاستجابة لتوقعات العملاء ومتطلباتهم أو التفوق عليها. فمن خلال الجودة تسعى المصارف لدعم قدراتها التنافسية من خلال تقديم الخدمة الممتازة التي تعزز موقع المصرف ومكانته في السوق المستهدفة.

أبعاد جودة الخدمة المصرفية: .

لقد تناولت معظم الدراسات المتعلقة بجودة الخدمات المصرفية الأبعاد التي يبني عليها الزبائن توقعاتهم وبالتالي حكمهم على جودة الخدمات المقدمة من قبل المصارف. إلا أن المعايير التي يعتمد عليها في تقييم جودة الخدمة، هي تلك التي يحددها المستفيد من الخدمة (الطائي و العلاق ،2009 :243). وإن من الصعب وضع معايير موحدة لجودة الخدمات لما لها من خصائص تميزها عن المنتجات المادية الملموسة، لذلك تعددت أبعاد (معايير) جودة الخدمات المصرفية. ولجأ العديد من الباحثين والكتاب إلى دمج وتوحيد معايير الجودة بخمسة معايير تمثل معايير يُقيم الزبون جودة الخدمة في ضوئها ومنهم (Zeithaml et.al ,2006:116) : وهي

الاعتمادية: . وتعبر عن قدرة المصرف من وجهة نظر العملاء على تقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها العميل وبدقة ترضي طموحه كذلك تعبر عن مدى وفاء البنك بالتزاماته تجاه العميل(الوادي وآخرون،2020: 42).

الاستجابة:. يقصد بالاستجابة الرغبة في المساعدة، والاستجابة هي وجود الإرادة لمساعدة الزبائن وتزويدهم فوراً بالخدمة ويركز هذا البعد على المجاملة واللطف والأصل في التعامل مع طلبات الزبون من الأسئلة، والشكاوى والمشكلات، وفي خدمة المواجهة حيث الموازنة بين الاستجابة والإحداث التي ترافقها والتي يمكن إن تؤدي إلى التكيفية، فهناك تشابه قوي بين سلوك الزبون في خدمة المواجهة الحاسمة وبعد الاستجابة لجودة الخدمة، وتصل الاستجابة للزبون من خلال طول الوقت الذي ينتظره لتلقي المساعدة (الإجابة على الأسئلة والاهتمام بالمشاكل وكذلك المرونة والقدرة على تقديم الخدمة الجيدة لاحتياجات الزبون) (الديوه جي،2003 :20).

الثقة والأمان: تسعى جميع المنظمات المصرفية لكسب قناعة الزبون وذلك بقدرة المصرف على كسب ثقة الزبائن (Kotler ، 2000:59) بالمعلومات ولطف القائمين على تقديم الخدمة، وقدرتهم على استلهام الثقة (2001:110، أحمد) ويرى(Davis) بأنها المصداقية و الأمانة المميزة التي يعتقد بها الزبون في المصرف(220: 2003، Davis et. al) ويميل هذا البعد إلى أهمية واضحة للخدمات التي يدركها الزبون كالمخاطر أو الشعور بعدم التأكد بخصوص قدراته على تقييم منافعها ومخرجاتها كالخدمات المصرفية وخدمات التأمين. وكسب الثقة يتجسد بالشكل الذي يربط الزبون بالمصرف مثل وسطاء الأوراق المالية ووكالات التأمين.

التعاطف: قدرة مقدم الخدمة على أن يكون على قدر من الاحترام والأدب، وأن يتسم بالمعاملة الودية مع الزبون، ومن ثم فإنّ هذا المعيار يشير إلى المودة والاحترام بين مقدم الخدمة والزبون (العلاق وآخرون، 2002 :21). والتعاطف يعني العناية بالزبون والاهتمام بالمشكلات التي قد يتعرض لها في المصرف والعمل على أيجاد حلولها (أحمد ،2001 :111).

الملموسية: تعني الدليل المادي للخدمة ويتم التعرف على الملموسية بسهولة من خلال الزي الرسمي لموظفي المصرف، وتوفير المكان المناسب للموظفين حتى يتمكنوا من تقديم خدمة جيدة للزبون في الوقت اللازم (220: 2003، Davis et . al) ويرى(Kotler) أن الملموسية تعني الوسائل المادية المتمثلة بالمرافق العامة وهيأة الموظفين(59: 2000، Kotler) وغالب ما تعتمد المصارف على بعد الملموسية لبناء علاقات جيدة مع الزبائن الحالين والمتوقعين.

الدراسة الميدانية

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

استخدم الباحثان الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقاما بتصميم استمارة استبيان واشتملت على جزأين، حيث استخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين وهي الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، وعدد سنوات الخدمة. أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من متغيرين لبيان أثر المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية.

المتغير المستقل: المزيج التسويقي الإلكتروني، ويشمل: –

المحور الأول: محور الخدمة الإلكترونية، وتكون المحور من (5) فقرات.

المحور الثاني: محور السعر الإلكتروني، وتكون المحور من (4) فقرات.

المحور الثالث: محور التوزيع الإلكتروني، وتكون المحور من (4) فقرات.

المحور الرابع: محور الترويج الإلكتروني، وتكون المحور من (4) فقرات.

المتغير التابع: جودة الخدمات المصرفية، ويشمل: –

المحور الأول: محور الاستجابة، وتكون المحور من (4) فقرات.

المحور الثاني: محور التعاطف، وتكون المحور من (4) فقرات.

المحور الثالث: محور الأمان، وتكون المحور من (5) فقرات.

المحور الرابع: محور الملموسية، وتكون المحور من (5) فقرات.

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

بعد ترميز البيانات تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في أسئلة الاستبيان، حيث كان متوسط القياس مساويًا إلى (3) وهو متوسط القيم (1 ، 2 ، 3، 4، 5) للإجابات الخمسة..

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

وقد تم استخدام الأتي :

التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة

المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل محور ، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مدى توفر متغيرات كل محور من محاور الدراسة.

المتوسط الحسابي المرجح: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.

الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

اختبار تي (One Sample T – test): لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط استجابة أفراد المجتمع ومتوسط القياس (3) في المقياس الخماسي.

معامل الارتباط : لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.

الانحدار الخطي والمتعدد: لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (المزيج التسويقي الإلكتروني) على المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية)

صدق فقرات الاستبيان : وتم ذلك من خلال:

1. صدق المحكمين

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2. **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	العبـــــارات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	المزيج التسويقي الإلكتروني	17	0.81	0.000
2	جودة الخدمات المصرفية	18	0.894	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الاستبيان ومتغير (المزيج التسويقي) تساوي (0.81)، وبين إجمالي الاستبيان ومتغير (جودة الخدمات المصرفية) تساوي (0.894)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

الثبات: وهو الاتســاق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفســها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وإن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة

(Uma Sekaran, 2003, p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (14) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور " الخدمة الإلكترونية " (0.707) ولمحور "السعر الالكتروني " (0.763)، ولمحور " التوزيع الالكتروني " (0.746)، ولمحور " الترويج الالكتروني " (0.839)، ولمحور " الاستجابة " (0.973)، ولمحور " التعاطف " (0.924)، ولمحور " الأمان " (0.787)، ولمحور " الملموسية " (0.617)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.924)، وبالتالي يمكن القول إنّها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم (3) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	العبـــــارات	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	الخدمة الالكترونية	5	0.707
2	السعر الإلكتروني	4	0.763
3	التوزيع الإلكتروني	4	0.746
4	الترويج الإلكتروني	4	0.839
5	الاستجابة	4	0.973
6	التعاطف	4	0.924
7	الأمان	5	0.787
8	الملموسية	5	0.617
	إجمالي الاستبيان	35	0.924

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مصرف الجمهورية فرع العلوص والبالغ عددهم (23) فرداً، وقد استخدم الباحثان أسلوب المسح الشامل، فقاما بتوزيع (23) استمارة ، استردا منها (19) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (82.61%).

جدول (4) الاستمارات الموزعة على مجتمع البحث

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستردة الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل
23	**4**	**17.39**	**19**	**82.61**

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (5) توزيع أفراد المجتمع حسب بياناتهم الشخصية

الجنس		ذكر		أنثى		المجموع
	العدد	11		3		14
	النسبة%	78.6		21.4		%100
العمر		22 سنة إلى أقل من 30 سنة	30 إلى أقل من 35 سنة	35 سنة إلى أقل من 45 سنة	45 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	2	6	2	4	14
	النسبة%	14.3	42.9	14.3	28.6	%100
المؤهل العلمي		دبلوم متوسط	دبلوم عالي		شهادة جامعية	المجموع
	العدد	5	4		5	14
	النسبة%	35.7	28.6		35.7	%100
الوظيفة		محاسب	موظف حسابات جارية	إداري	مدقق شرعي	مسوق مبيعات	المجموع
	العدد	5	6	1	1	1	14
	النسبة%	35.7	42.9	7.1	7.1	7.1	%100
سنوات الخدمة		أقل من 5 سنوات		أقل من 10سنوات	أكثر من 10 سنوات		المجموع
	العدد	3		1	10		14
	النسبة%	21.4		7.1	71.4		%100

بينت النتائج في الجدول رقم (5) أنّ غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (78.6%) كانوا من الذكور في حين ان (3) مبحوثين وما نسبته (21.4%) من الإناث.

كما أظهرت النتائج أن مبحوثين اثنين وما نسبته (14.3%) تراوحت أعمارهم من 22 سنة إلى أقل من 30 سنة و (6) مبحوثين وما نسبته (42.9%) كانت أعمارهم ما بين 30 سنة إلى أقل من 35 سنة ومبحوثين

اثنين وما نسبته (14.3%) تراوحت أعمارهم من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة و(4) مبحوثين وما نسبته (28.6%) كانت أعمارهم 45 سنة فأكثر.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي فقد تبين أن (5) مبحوثين وما نسبته (35.7%) يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط و(4) مبحوثين و ما نسبته (28.6%) يحملون مؤهل الدبلوم العالي و(5) مبحوثين وما نسبته (35.7%) من خريجي الجامعات.

وبالنسبة للوظائف فقد أظهرت النتائج أن (5) مبحوثين وما نسبته (35.7%) من المحاسبين و(6) مبحوثين وما نسبته (42.9%) من الموظفين التابعين لقسم الحسابات الجارية في المصرف ومبحوثاً واحداً وما نسبته (7.1%) يشغل منصب إداري ومبحوثاً آخراً وبنفس النسبة يعمل كمدقق شرعي ومبحوثاً آخراً وبنفس النسبة يعمل كمسوق للمبيعات.

أما فيما يخص عدد سنوات الخدمة فقد تبين أن غالبية أفراد المجتمع وبنسبة بلغت (71.4%) كانت لهم خبرة (10) سنوات فأكثر في مجال عملهم و(3) مبحوثين وما نسبته (21.4%) كانت لهم خبرة أقل من(5) ومبحوثاً واحداً وما نسبته (7.1%) كانت له خبرة أقل من (10) سنوات.

الوصف الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع البحث حسب محاور البحث:

المتغير المستقل (المزيج التسويقي الإلكتروني) ، ويشمل (الخدمة الإلكترونية ، السعر الإلكتروني، التوزيع الإلكتروني ، الترويج الإلكتروني)

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة وكل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام الاختبار (T-Test)، فإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي الفقرة أو لإجمالي المحور أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، تكون درجة الموافقة مرتفعة، وإذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أو لإجمالي المحور أقل من قيمة متوسط القياس (3)، تكون درجة الموافقة منخفضة، و إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، فإن درجة الموافقة تكون متوسطة.

محور الخدمة الإلكترونية:

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الخدمة الإلكترونية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية المطلوبة من العملاء.	ك	0	1	4	9	0	3.57	0.646	0.006	مرتفعة
		%	0	7.1	28.6	64.3	0				
2	يقوم المصرف بتقديم خدمات بطاقات السحب الالي (ATM)التي توفر النقود في حالات المصرف مغلقاً	ك	1	3	1	9	0	3.29	1.069	0.336	متوسطة
		%	7.1	21.4	7.1	64.3	0				
3	يرسل المصرف كشوفات حسابات العملاء من خلال بريدهم الإلكتروني	ك	2	4	1	6	1	3.00	1.301	1.000	متوسطة
		%	14.3	28.6	7.1	42.9	7.1				
4	يقوم المصرف بتقديم خدمات دفع الفواتير (الكهرباء . الهاتف . المياه)	ك	0	3	1	8	2	3.64	1.008	0.033	مرتفعة
		%	0	21.4	7.1	57.1	14.3				
5	يقوم المصرف بتقديم خدمات البطاقة التي بموجبها يفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة حامل البطاقة لكي يفي بمشترياته لدى المحلات التجارية المرتبطة بالتعامل مع مصدر البطاقة	ك	0	0	3	8	3	4.00	0.679	0.000	مرتفعة
		%	**0**	**0**	**21.4**	**57.1**	**21.4**				
	إجمالي محور الخدمة الالكترونية							**3.50**	**0.660**	**0.014**	**مرتفعة**

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على (3) فقرات من فقرات محور الخدمة الإلكترونية في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على فقرتين من فقرات هذا المحور، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.50) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.014) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الخدمة الالكترونية كان مرتفعاً**.

محور السعر الإلكتروني:

جدول رقم (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور السعر الإلكترون

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يحدد المصرف سعراً أقل لخدماته المصرفية الإلكترونية مقارنة بالمصارف المنافسة لجذب عملاء جدد	ك	0	0	3	10	1	3.86	0.535	0.000	مرتفعة
		%	0	0	21.4	71.4	7.1				
2	يحدد المصرف أسعار منتجاته وخدماته وفقا لجودتها	ك	0	1	3	9	1	3.71	0.726	0.003	مرتفعة
		%	0	7.1	21.4	64.3	7.1				
3	يقوم المصرف بتقديم أسعار مقابل خدمات مناسبة على الخدمات المقدمة للعملاء	ك	0	0	4	9	1	3.79	0.579	0.000	مرتفعة
		%	0	0	28.6	64.3	7.1				
4	يقوم المصرف بتعديل أسعار خدماته ومنتجاته باستمرار	ك	0	1	3	9	1	3.71	0.726	0.003	مرتفعة
		%	0	7.1	21.4	64.3	7.1				
	إجمالي محور السعر الإلكتروني							3.77	0.495	0.000	مرت

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (7) أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور السعر الإلكتروني، وتبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.77) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.77)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى السعر الإلكتروني كان مرتفعاً.**

محور التوزيع الإلكتروني:

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور التوزيع الإلكتروني

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	أجهزة (ATM) منتشرة في أماكن مدروسة على مستوى المدينة	ك	2	1	4	5	2	3.29	1.267	0.414	متوسطة
		%	14.3	7.1	28.6	35.7	14.3				
2	يقدم المصرف منتجاته وخدماته لعملائه بسهولة تامة وفي الوقت والمكان المناسبين	ك	1	0	3	9	1	3.64	0.929	0.022	مرتفعة
		%	7.1	0	21.4	64.3	7.1				
3	يهتم المصرف باختيار مواقع فروع مميزة تسهل وصول العملاء إليها وتجذب المزيد منهم	ك	0	1	2	11	0	3.71	0.611	0.001	مرتفعة
		%	0	7.1	14.3	78.6	0				
4	يتبع المصرف الطرق الحديثة في توزيع منتجاته وخدماته (الانترنت،أجهزة الصراف الآلي...الخ)	ك	2	1	3	6	2	3.36	1.277	0.315	متوسطة
		%	14.3	7.1	21.4	42.9	14.3				
	إجمالي محور التوزيع الإلكتروني							3.50	0.797	0.035	م

لقد *بينت* النتائج في الجدول رقم (8) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرتين من فقرات محور التوزيع الإلكتروني، في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على باقي فقرات هذا المحور، وقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.5) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.035) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى التوزيع الإلكتروني كان مرتفعاً.**

محور الترويج الإلكتروني:

z ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الترويج الإلكتروني

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يضع المصرف استراتيجية ترويجية تستهدف التوجيه إلى احتياجات العملاء والتركيز عليها	ك	1	1	5	7	0	3.29	0.914	0.263	متوسطة
		%	7.1	7.1	35.7	50.0	0				
2	إن المصرف يقوم بإعداد مزيج ترويجي خاص ومكثف وجذاب لخدماته الإلكترونية	ك	1	1	4	6	2	3.50	1.092	0.110	متوسطة
		%	7.1	7.1	28.6	42.9	14.3				
3	يوفر المصرف لعملائه مختلف المعلومات الضرورية عن كافة منتجاته وخدماته الحالية والجديدة	ك	0	2	1	9	2	3.79	0.893	0.006	مرتفعة
		%	0	14.3	7.1	64.3	14.3				
4	يتبع المصرف أساليب حديثة في الترويج لمختلف منتجاته وخدماته (الوسائل السمعية والبصرية، مواقع التواصل الاجتماعي،اللوحات الالكترونية..الخ).	ك	2	3	2	7	0	3.00	1.177	1.000	متوسطة
		%	14.3	21.4	14.3	50.0	0				
	أجمالي محور ترويج الخدمة المصرفية الإلكترونية							3.39	0.842	0.104	متوسط

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (9) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرة واحدة فقط من فقرات محور الترويج الالكتروني، في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على باقي فقرات هذا المحور، وقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.39) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.39)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.104) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الترويج الإلكتروني كان متوسطاً**.

إجمالي المزيج التسويقي الإلكتروني:

جدول (10) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور المزيج التسويقي الالكتروني

المحـــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى المزيج التسويقي الالكتروني
المزيج التسويقي الالكتروني	3.54	0.54	0.553	3.638	0.003	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى المزيج التسويق الالكتروني، فإن النتائج في الجدول رقم (10) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.54) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.54)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى المزيج التسويق الإلكتروني كان مرتفعاً**.

المتغير التابع (جودة الخدمات المصرفية) ويشمل (الاستجابة، التعاطف، الأمان، الملموسية)

محور الاستجابة:

جدول رقم (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الاستجابة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	هناك استجابة سريعة لشكاوي العملاء واستفساراتهم	ك	1	1	4	7	1	3.43	1.016	0.139	متوسطة
		%	7.1	7.1	28.6	50.0	7.1				
2	هناك سرعة كبيرة في عملية حصول العميل على احتياجاته من المعلومات المتعلقة بمعاملاته المصرفية	ك	2	0	1	9	2	3.64	1.216	0.069	متوسطة
		%	14.3	0	7.1	64.3	14.3				
3	هناك سرعة كبيرة في عملية التحويلات المصرفية التي يحتاجها العميل	ك	2	1	1	9	1	3.43	1.222	0.212	متوسطة
		%	14.3	7.1	7.1	64.3	7.1				
4	هناك سرعة كبيرة في عملية تسليم العميل للخدمة المصرفية المطلوبة	ك	2	1	1	8	2	3.50	1.286	0.169	متوسطة
		%	14.3	7.1	7.1	57.1	14.3				
م	إجمالي محور الاستجابة							3.50	1.144	0.126	

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (11) إن درجة الموافقة كانت متوسطة على جميع فقرات محور الاستجابة، فقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.5) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.126) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الاستجابة كان متوسطاً**.

محور التعاطف:

جدول رقم (12) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور التعاطف

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الاحصائية	الدرجة
1	إظهار الإدارة اهتمامها بالعملاء وبشكل مستمر	ك	1	0	3	10	0	3.57	0.852	0.026	مرتفعة
		%	7.1	0	21.4	71.4	0				
2	يحرص المصرف على معرفة احتياجات العميل لتحقيق رضاه	ك	1	0	4	8	1	3.57	0.938	0.040	مرتفعة
		%	7.1	0	28.6	57.1	7.1				
3	ملائمة ساعات دوام عمل المصرف لجميع العملاء	ك	1	0	2	8	3	3.86	1.027	0.008	مرتفعة
		%	7.1	0	14.3	57.1	21.4				
4	من السمات الأساسية للعاملين في المصرف اللباقة والابتسامة عند استقبالهم للعملاء للتعامل معهم	ك	1	0	3	9	1	3.64	0.929	0.022	مرتفعة
		%	7.1	0	21.4	64.3	7.1				
	إجمالي محور التعاطف							3.66	0.847	0.012	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (12) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور التعاطف، فقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.66) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.012) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى التعاطف كان مرتفعاً.**

محور الأمان:

جدول رقم (13) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الأمان

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	هناك شعور بالأمان لدى عملاء المصرف في أثناء إجراء معاملاتهم المصرفية عبر المواقع الإلكتروني	ك	1	1	6	5	1	3.29	0.994	0.302	متوسطة
		%	7.1	7.1	42.9	35.7	7.1				
2	هناك أنظمة متطورة في المصرف تفيد الدخول الى الخدمة المصرفية بعدد المرات من محاولة ادخال غير ناجحة	ك	1	1	4	6	2	3.50	1.092	0.110	متوسطة
		%	7.1	7.1	28.6	42.9	14.3				
3	هناك أنظمة متطورة للتأكد من هوية العميل قبل البدء بإتمام الصفقة بهدف تحقيق المنفعة للعميل والمصرف	ك	0	3	4	4	3	3.50	1.092	0.110	متوسطة
		%	0	21.4	28.6	28.6	21.4				
4	هناك أنظمة للأمان تمكن العميل من إجراء معاملاته المصرفية بخصوصية وسرية تامة	ك	0	0	4	8	2	3.86	0.663	0.000	مرتفعة
		%	0	0	28.6	57.1	14.3				
5	المستوى المتقدم في تقديم الخدمة الإلكترونية كان سبباً في تعزيز الأمان لدى العملاء	ك	1	1	3	6	3	3.64	1.151	0.057	متوسطة
		%	7.1	7.1	21.4	42.9	21.4				
	إجمالي محور الأمان							**3.56**	**0.745**	**0.015**	**مرتفع**

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (13) أن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرة واحدة فقط من فقرات محور الأمان، في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على باقي فقرات هذا المحور، وقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.56) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.56)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.015) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الأمان كان مرتفعاً.**

محور الملموسية:

جدول رقم (14) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات محور الملموسية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	محتوى هيكل وتنظيم موقع المصرف من السهل تتبعه	ك	1	4	2	7	0	3.07	1.072	0.807	متوسطة
		%	7.1	28.6	14.3	50.0	0				
2	موقع المصرف مصمم تصميماً جميلاً وجذاباً	ك	3	3	3	4	1	2.79	1.311	0.551	متوسطة
		%	21.4	21.4	21.4	28.6	7.1				
3	يقوم المصرف بتحديث الحواسيب لتخزين البيانات واسترجاعها بسهولة	ك	1	0	2	9	2	3.79	0.975	0.010	مرتفعة
		%	7.1	0	14.3	64.3	14.3				
4	يقدم المصرف (ATM) في أماكن مدروسة في جميع أنحاء المدينة وتعمل على مدار 24 ساعة	ك	3	0	4	6	1	3.14	1.292	0.686	متوسطة
		%	21.4	0	28.6	42.9	7.1				
5	يقوم المصرف بتحديث المعلومات المتوفرة على موقعه الإلكتروني	ك	0	1	2	10	1	3.79	0.699	0.001	مرتفعة
		%	0	7.1	14.3	71.4	7.1				
	إجمالي محور الملموسية							3.31	0.687	0.111	متوسط

لقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) إن درجة الموافقة كانت مرتفعة على فقرتين فقط من فقرات محور الملموسية، في حين كانت درجة الاتفاق متوسطة على باقي فقرات هذا المحور، وقد تبين أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.31) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.31)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.111) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى الملموسية كان متوسطاً**.

إجمالي جودة الخدمات المصرفية:

جدول (15): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور جودة الخدمات المصرفية

المحـــــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى جودة الخدمات المصرفية
جودة الخدمات المصرفية	3.5	0.5	0.683	2.738	0.017	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى جودة الخدمات المصرفية، فإن النتائج في الجدول رقم (15) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.5) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.5)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.017) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، **وهذا يدل على أن مستوى جودة الخدمات المصرفية كان مرتفعاً**.

اختبار الفرضيات

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين المزيج التسويقي الإلكتروني وجودة الخدمات المصرفية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية اذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر المزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، سيتم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم تأكيد نسبة الأثر عن طريق البرنامج الإحصائي المرئي (Bath analysis version 22).

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي للمزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر معنوي للخدمة الالكترونية على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

جدول (16): نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الخدمة المصرفية الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	الخدمة المصرفية الالكترونية
0.047	0.002	0.872	%0.2	3.672	0.049 –

قيمة F المحسوبة = 0.027 درجات الحرية (1 ، 12) ، قيمة F الجدولية = 4.747

أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) عدم وجود علاقة معنوية بين الخدمة الالكترونية وجودة الخدمات المصرفية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط ضعيفة وتساوي (0.047)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.872) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين، ويؤكد ذلك قيمة F المحسوبة (0.027) والتي هي أقل من القيمة الجدولية (4.7472). لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى " يوجد أثر معنوي للخدمة الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص" وقبول الفرضية البديله لها.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر معنوي للسعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

جدول (17) تباين الانحدار لأثر السعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	السعر الإلكتروني
0.063	0.004	0.83	%0.4	3.171	0.087

قيمة F المحسوبة = 0.048 درجات الحرية (1 ، 12) ، قيمة F الجدولية = 4.747

أظهرت النتائج في الجدول رقم (17) عدم وجود علاقة معنوية بين السعر الإلكتروني وجودة الخدمات المصرفية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط ضعيفة وتساوي (0.063)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.83) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين، ويؤكد ذلك قيمة F المحسوبة (0.048) والتي هي أقل من القيمة الجدولية (4.7472). لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية " يوجد أثر معنوي للسعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص" وقبول الفرضية البديله لها.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر معنوي للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

جدول (18): تباين الانحدار لأثر التوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	التوزيع الإلكتروني
0.665	0.443	0.009	%44.3	1.503	0.571

قيمة F المحسوبة = 9.538 درجات الحرية (1 ، 12) ، قيمة F الجدولية = 4.747

أظهرت النتائج في الجدول رقم (18) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الإلكتروني وجودة الخدمات المصرفية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.665)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.009) وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية.

ولتحديد أثر التوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ، فإن قيمة F تساوي (9.538) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.7472)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.009)، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية ، وكانت قيمة معامل التحديد (0.443) وهي تشير إلى أن ما نسبته (44.3%) من التغيرات في جودة الخدمات المصرفية يعود إلى التوزيع الإلكتروني ، **لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة " يوجد أثر معنوي للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص ".**

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر معنوي للترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

جدول (19): تباين الانحدار لأثر الترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار	
				الثابت	الترويج الإلكتروني
0.665	0.442	0.009	%44.2	1.669	0.54

قيمة F المحسوبة = 9.512 درجات الحرية (1 ، 12)، قيمة F الجدولية = 4.7472

أظهرت النتائج في الجدول رقم (19) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ترويج الخدمة المصرفية الالكترونية وجودة الخدمات المصرفية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.665)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.009) وهي أقل من 0.05 وتشير معنوية العلاقة بين المتغيرين، وهذا يشير إلى أن الترويج الإلكتروني يرفع من مستوى جودة الخدمات المصرفية.

ولتحديد أثر ترويج الخدمة المصرفية الالكترونية على جودة الخدمات المصرفية ، فإن قيمة F تساوي (9.512) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.7472)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.009)، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي للترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.442) وهي تشير إلى أن ما نسبته (44.2%) من التغيرات في جودة الخدمات المصرفية يعود إلى الترويج الإلكتروني، **لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة " يوجد أثر معنوي للترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص ".**

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي للمزيج التسويقي الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص.

جدول (20): تباين الانحدار لتحديد أثر المزيج التسويقي الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية

معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	قيمة الدلالة الإحصائية	نسبة الأثر	معاملات الانحدار				
				الثابت	الخدمة المصرفية الإلكترونية	سعر الخدمة المصرفية الإلكترونية	توزيع الخدمة المصرفية الإلكترونية	ترويج الخدمة المصرفية الإلكترونية
0.792	0.627	0.045	%62.7	2.533	0.453 –	0.01–	0.26	0.495

قيمة F المحسوبة = 3.788 درجات الحرية (4 ، 9) ، قيمة F الجدولية = 3.6331

أظهرت النتائج في الجدول رقم (20) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المزيج التسويقي الإلكتروني وجودة الخدمات المصرفية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.792)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.045) وهي أقل من 0.05 ، وهذا يشير إلى أن المزيج التسويقي الالكتروني له أثر على جودة الخدمات المصرفية.

ولتحديد أثر المزيج التسويقي الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، فإن قيمة F تساوي (3.788) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (3.6631)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.045)، وهي أقل من 0.05 ، وهذا يدل على وجود أثر معنوي للمزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.627) وهي تشير إلى أن ما نسبته (62.7%) من التغيرات في التحديات في جودة الخدمات المصرفية يعود إلى المزيج التسويقي الالكتروني ، **لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية " يوجد أثر معنوي للمزيج التسويقي الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية بمصرف الجمهورية فرع العلوص"**

استنتاجات الدراسة الميدانية وتوصياتها:

أولاً. **النتائج**

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها فإن الدراسة توصلت إلى الآتي:

1. عدم وجود أثر معنوي للخدمة الإلكترونية والسعر الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية في مصرف الجمهورية فرع العلوص.
2. وجود أثر معنوي للتوزيع الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، فقد تبين أن التوزيع الإلكتروني يؤثر بنسبة (44.3%) على جودة الخدمات المصرفية.
3. وجود أثر معنوي للترويج الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، فقد تبين أن الترويج الإلكتروني يؤثر بنسبة (44.2%) على جودة الخدمات المصرفية.
4. وجود أثر معنوي للمزيج التسويقي الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية، فقد تبين أن المزيج التسويقي الإلكتروني يؤثر بنسبة (62.7%) على جودة الخدمات المصرفية.
5. ارتفاع مستوى الخدمة الإلكترونية، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (3.5) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان أن هذا الارتفاع يعزى إلى قيام المصرف بتقديم الخدمة الإلكترونية المطلوبة من قبل العملاء وقيامه بتقديم خدمة البطاقة التي بموجبها يفتح اعتماد بمبلغ معين لمصلحة حامل البطاقة لكي يتمكن من الحصول على مشترياته من المحلات التجارية المرتبطة بالتعامل مع مصدر البطاقة إضافة إلى قيام المصرف بتقديم خدمات كدفع الفواتير المتمثلة بفواتير الكهرباء والمياه وفواتير الهاتف.
6. جودة مستوى الخدمة الإلكترونية، فقد تبين إن قيمة متوسط الاستجابة (3.77) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان أن هذا الارتفاع يعزى إلى أن المصرف يحدد سعراً منخفضاً لخدماته الإلكترونية مقارنة بالمصارف المنافسة لجذب العملاء الجدد، وتحديده أسعار منتجاته وفقاً لجودتها إضافة إلى تقديم المصرف أسعارًا مناسبةً مقابل الخدمات المقدمة للعملاء وكذلك تعديل المصرف لأسعار الخدمات والمنتجات باستمرار.
7. ارتفاع مستوى التوزيع الإلكتروني، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (3.5) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويعزى الباحث ذلك إلى تقديم المصرف لمنتجاته وخدماته بسهولة تامة في الوقت والمكان المناسبيين وكذلك اهتمام المصرف باختيار مواقع فروع مميزة تسهل وصول العملاء إليها وتجذب المزيد منهم.

8. مستوى الترويج الإلكتروني، كان متوسطاً، فقد تبين أن قيمة متوسط الاستجابة (3.39) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان ذلك إلى اتباع المصرف لأساليب حديثة إلى حد ما لترويج مختلف منتجاته وخدماته وإعداد المصرف لمزيج ترويجي محدود المستوى من أجل جذب الخدمات الإلكترونية.
9. ارتفاع مستوى المزيج التسويقي الإلكتروني، فقد تبين أنّ قيمة متوسط الاستجابة (3.54) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان ذلك إلى ارتفاع مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية وجودة سعر الخدمة المصرفية إضافة إلى ارتفاع مستوى توزيع الخدمة المصرفية الإلكترونية
10. ارتفاع مستوى جودة الخدمات المصرفية، فقد تبين إن قيمة متوسط الاستجابة (3.5) وفق مقياس التدرج الخماسي، ويرى الباحثان ذلك إلى ارتفاع مستوى الأمان والتعاطف.

ثانياً. التوصيات

استناداً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فإنّ الباحثين يوصيان بالآتي:

1. الحرص على توزيع أجهزة (ATM) في أماكن مدروسة على مستوى المدينة.
2. ضرورة اتباع المصرف الوسائل والطرق الحديثة في توزيع المنتجات والخدمات كالإنترنت وأجهزة الصراف الآلي.
3. العمل على تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء بسهولة تامة في الوقت والمكان المناسبين.
4. العمل على اختيار مواقع الفروع لضمان سهولة الوصول إليها من قبل العملاء ولجذب المزيد منهم.
5. الحرص على وضع المصرف لاستراتيجية ترويجية تهدف إلى التوجيه إلى احتياجات العملاء والتركيز عليها.
6. العمل على إعداد مزيج ترويجي خاص ومكثف وجذاب للخدمات الإلكترونية.
7. الحرص على اتباع الأساليب الحديثة في الترويج لمختلف منتجاته وخدماته كالوسائل السمعية والبصرية ومواقع التواصل الاجتماعي واللوحات الإلكترونية..الخ.
8. الحرص على الاستجابة السريعة لشكاوي العملاء واستفساراتهم، من أجل ضمان حصول العملاء على احتياجاتهم من المعلومات المتعلقة بالمعاملات المصرفية.
9. العمل على توفير أنظمة متطورة للتأكد من هوية العميل قبل البدء بإتمام الصفقة بهدف تحقيق المنفعة للعميل والمصرف.
10. الحرص على أن يكون موقع المصرف مصمم تصميماً جميلاً وجذاباً.
11. العمل على مراسلة المصرف لكشوفات حسابات العملاء من خلال بريدهم الإلكتروني.

المراجع

أولاً. المراجع العربية:

1. أحمد، أحمد محمود،(2001)، تسويق الخدمات المصرفية مدخل نظري – تطبيقي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان.
2. إدريس، ثابت عبد الرحمن،(2006)، كفاءة جودة الخدمات اللوجستية، مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الإسكندرية ، الدار الجامعية.
3. آل ربيعه، وائل حسين بدر،(2007)، أثر استخدام الإنترنت على ترويج السياحة في دولة الإمارات
4. الوادي و آخرون (2010)، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية،الطبعة الأولى، دار الصفراء للنشر، عمان.
5. الدراركة،(2006)، مأمون سليمان، إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء ،الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان.
6. الديوه جي، أبي سعيد، عبدالله ، عادل محمد، (مجلة تنمية الرافدين، العدد 23–20 ،موصل ،العراق، 2003)،النوعية والجودة في الخدمات دراسة تحليلية لآراء المرضى في عينة من المستشفيات العامة.
7. الطائي، حميد و العلاق، بشير،(2009)، إدارة عمليات الخدمة، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
8. محمد الصيرفي،(2008)، التسويق الإلكتروني، الإسكندرية ، دار الفكر الجماعي.العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
9. محمود، سهى حسن، (2013)، تقويم فرص تطبيق التسويق الإلكتروني وتأثيره على تحسين جودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة دمشق، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين كلية الاقتصاد قسم إدارة الأعمال.
10. نصير، محمد طاهر(2005)، التسويق الإلكتروني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً. المراجع الاجنبية:

1.EIGLIER P. Marketing et Stratégie des Services.éditionéconomica Paris,2004

2.SEDDIKI A. Management de La Qualité. office des Publications Universitaires, Algérie, 2003.

3.Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003.

بعض التحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج من وجهة نظر خريجي قسمي إدارة الأعمال والتمويل والمصارف خريف ربيع 2019-2018

كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

أ.عبد السلام محمد التونسي[1] أ. طارق عبد الله محمد[2] أ. خالد مصطفى بن جمعة[3]

مستخلص البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على بعض التحديات المتعلقة بإعداد بحوث التخرج لدى طلبة كلية الاقتصاد والتجارة من وجهة نظر خريجي قسمي الإدارة والتمويل والمصارف حيث تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الذي ينص على " ما هي أهم التحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج؟ "، وقد اعتمد هذا البحث على فرضيتين مفادهما الفرضية الأولى توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير الجانب الأكاديمي ، أما الفرضية الثانية فتنص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير المنظمات محل البحث ، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي وهو يُعد أنسب المناهج لمثل هذه الأبحاث حيث وصف الواقع الراهن لمجال البحث وتصميم واعتماد استبانة بالخصوص وزعت على مجتمع البحث، والذي تم فيه اتباع أسلوب المسح الشامل نظرًا لصغر حجم مجتمع البحث ، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث، توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05% في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغيري الجانب الأكاديمي والمنظمات محل البحث).

الكلمات المفتاحية ، بحوث التخرج ، المنظمات، الجانب الأكاديمي

[1]- محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، aaltunei71@gmail.com.

[2]- محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب ، tark722003@yahoo.com.

[3]- محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب ، khledjoma@gmail.com

1- الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة:

يعتبر البحث العلمي وسيلة منهجية للاكتشاف والتفسير العلمي والمنطقي للظواهر والاتجاهات والمشاكل ، ويستهدف وصولاً إلى نتائج تحقق رغبات الباحث أو الجهة المتبينة للبحث، سواء كان هذا البحث نظرياً تفسيريًا أم تحليلياً، وتتعدد الأهداف بتعدد البحوث، وتختلف البحوث باختلاف مواضيعها وأهدافها، فقد يكون البحث الهدف منه تصحيح أخطاء وملابسات علمية سابقة،أو قد يكون إثراء لما هو قائم أو أنه تجديد وابتكار.

وللوصول إلى مستوى مقبول من تطوير المؤسسات في كافة الجوانب المتعلقة بها والتي منها تنمية الأفراد، وتدريبهم، وتطوير الهيكل التنظيمي وإجراءات وأساليب العمل ، فإن هذا يتطلب دراستها وتحليلها بالشكل العلمي في صورة أبحاث ودراسات علمية بغية، الوصول إلى أفضل النتائج، مع مراعاة التقليل قدر الإمكان من جوانب الانحراف والقصور (اللوزي ، 2002 ، 63).

إن من أهم الأسباب وراء القيام بهذا البحث ما تم ملامسته من تحديات تواجه الطلبة في أبحاث التخرج سواء في المرحلة الجامعية، أم العليا و الدقيقة وبين كيفية الاستفادة من هذه الأبحاث في الجهات و المؤسسات التي تم دراستها كممثله للجانب العملي التطبيقي، والتي في غالب الأحيان تكون الاستفادة ضئيلة إن وجدت أصلاً .(عقيل،1995،ص25)

ومن هنا يأتي دور الجانب الأكاديمي المهم في صقل شخصية الباحث، وتأهيله، وتوفير متطلبات البحث العلمي المادية وغير الملموسة (كريبات ، 2005 : 219).

وحيث أن عملية إعداد البحوث العلمية تواجه العديد من المشاكل والمعوقات، لذا فإن هذا البحث جاء لتسليط الضوء حول أهم التحديات التي تواجه الطلاب من الناحية الأكاديمية وتلك المتعلقة بالمنظمات التي تم إجراء الجانب العملي فيها ، بغية حصول النفع والفائدة لكل الأطراف المعنية بهذه البحوث ، على أمل أن يقدم هذا البحث الفائدة المرجوة منه دفعاً بالعملية التعليمية والبحثية إلى مزيد من التقدم والرقي .

2.1 إشكالية البحث :

يواجه معظم الباحثين على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم العديد من التحديات والمشاكل في انجاز البحث العلمي، على الرغم من التباين النسبي بين هذه المشاكل تتعلق بأسباب مختلفة منها ،الفترة الزمنية أثناء القيام بالأبحاث، أو مكان إجراء البحث الميداني، أو تلك المتعلقة بالأسباب الفنية أو المرتبطة بالإمكانات أو الأفراد، ونظرًا للأهمية القصوى التي تمثلها الأبحاث العلمية سواء على مستوى الباحثين أو المؤسسات العلمية أو المنظمات المعنية بإجراء الجانب الميداني فيها، فقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على واقع البحث العلمي والتحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج بكلية الاقتصاد والتجارة.

لذا فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هي أهم التحديات التي تواجه الطلبة في إعداد بحوث التخرج من وجهة نظر خريجي طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف لفصلي خريف وربيع 2018-2019م بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس.

3.1 فرضيات البحث:

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير الجانب الأكاديمي .

الفرضية الثانية فتنص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير المنظمات محل البحث.

4.1 أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

1.4.1 – التعرف على طبيعة البحوث المقدمة من قبل خريجي قسمي الإدارة والتمويل والمصارف.

2.4.1 – التعرف على التحديات التي تواجه الطلبة في إعداد بحوث التخرج والمتمثلة في الجانب الأكاديمي وتلك المتعلقة بالمنظمات محل البحث .

3.4.1 – يفيد هذا البحث المسئولين في المؤسسات بأهمية مثل هذه البحوث، والحرص على متابعة ما تم التوصل إليه من نتائج تساهم في تطوير المؤسسات.

5.1 أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في:

1.5.1 – حاجة الحقل العلمي لمثل هذه الدراسات .

2.5.1 – بيان أهمية الربط بين الجانب الأكاديمي والجانب العلمي.

3.5.1 – نذرة البحوث لاسيما في البيئة المحلية،التي تعني بدراسة مثل هذه المواضيع حسب علم الباحثين، حيث يمثل إضافة يمكن الاستفادة منها وتطويرها .

6.1 منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث في الآتي:

1.6.1 – منهج البحث :

تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره أنسب المناهج لمثل هذه الأبحاث ، حيث وصف الظاهرة كمًا وكيفًا بالدراسة والتحليل المناسبين وصولاً إلى نتائج تخدم أغراض وأهداف هذا البحث.

2.6.1 – مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في خريجي قسمي إدارة الأعمال والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب لفصلي خريف وربيع 2019 البالغ عددهم 30 وقد تم إتباع أسلوب المسح الشامل نظرًا لصغر حجم مجتمع البحث.

3.6.1 – مصادر البيانات :

- المصادر الثانوية : تتمثل في المصادر التي من بينها الكتب والدوريات وكل ما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات لتغطية أدبيات البحث في حدود إمكانيات الباحثين.
- المصادر الأولية : تم تصميم وإعداد استمارة استبيان بالخصوص وقد تم تحكيمها من قبل أساتذة متخصصين وصولاً للصورة النهائية لضمان شموليته وتغطيته لكافة محاور البحث .

7.1 حدود البحث :

- الحدود الموضوعية : بعض التحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج.
- الحدود الزمنية : خريف ، ربيع 2018 ، 2019 م.
- الحدود المكانية : كلية الاقتصاد والتجارة الخمس.
- الحدود البشرية : الطلبة الخريجين بقسمي الإدارة والتمويل والمصارف.

8.1 مصطلحات البحث :

1 – البحث العلمي : يقصد به وسيلة الدراسة، والتي يمكن عن طريقها الوصول إلى حل لمشكلة محددة عن طريق الاستقصاء الشامل الدقيق لجميع الشواهد والأدلة، التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة (عقيلي ، 2009).

2 – الباحثون :يقصد بها كل الأفراد الذين يسخرون كافة الإمكانيات من أجل جمع البيانات والمعلومات حول موضوع معين، وصولاً للحقائق للاستفادة منها في الجانب العلمي (تعريف الباحثين الإجرائي).

3 –المتغير الأكاديمي : يعني مدى توفر الإمكانات والعناصر المتعلقة بالجانب الإداري والعلمي بالكلية، سواء تلك المادية أم البشرية أو الإجراءات، ومدى توفر التسهيلات للطلبة بإعداد بحوث التخرج (تعريف الباحثين الإجرائي).

4 – متغير المنظمة محل البحث :تعني بهذا المتغير مدى توفر التسهيلات في إجراءات الجانب العملي، والمعنية بكيفية الوصول والحصول على البيانات والمعلومات التي تخدم البحث العلمي بكل دقة وموضوعية (تعريف الباحثين الإجرائي).

9.1 الدراسات السابقة :

1.9.1 – دراسة كريبات 2015 بعنوان مشكلات بحوث التخرج لدى طلبة كليات الاقتصاد في الجامعات الليبية من وجهة نظر الخريجين.

دراسة حالة في كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلات بحوث التخرج لدى طلبة كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب، والفروق في هذه المشكلات والتي تعزى لمتغيري التخصص العلمي والمعدل التراكمي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أبرز المسببات لمشكلات بحوث التخرج تتمثل في المشكلات الإدارية والأكاديمية، إضافة إلى الأسباب المنهجية في كتابة البحث العلمي،

كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في المجالات النوعية لمشكلات بحث التخرج (الإدارية ، الأكاديمية ، كتابة البحث) تعزى لمتغيري التخصص العلمي والمعدل التراكمي.

2.9.1 – دراسة منصور 2013 بعنوان المشكلات التي يواجهها طلبة الجامعات الفلسطنية في إعداد بحث التخرج وسبل مواجهاتها

وكان الهدف الرئيس لهذه الدراسة التعرف على أهم المشكلات التي يواجهها الطلاب عند إعداد بحث التخرج.

وأظهرت الدراسة عدد من المشكلات منها قلة النشاطات البحثية المتعلقة بكيفية إعداد البحوث، كذلك ضعف الأساليب الإحصائية المستخدمة، أيضًا ضعف الخبرة في إعداد البحوث .

3.9.1 – دراسة Ghanem et.al 2011 واقع البحث العلمي من وجهة نظر طلبة البكالوريس جامعة مؤتة وأربد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في جامعة مؤتة وأربد وعلاقتها ببعض المتغيرات .

وأظهرت النتائج أن مجالي الدراسة (توظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، وممارسة الطلبة في البحث العلمي جاءت متوسطة(3.00، 2.85 على التوالي، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع البحث العلمية في الجامعتين من جهة نظر الطلبة تعزى المتغيرات : "الكلية " الشهادة الثانوية المعدل التراكمي.

4.9.1 دراسة البرغوتي وأبو سمرة 2006 بعنوان مشاكل البحث العلمي في العالم العربي

حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع المشاكل المتعلقة بالبحث العلمي في العالم العربي، ومقارنتها بالبحث العلمي في بعض الدول المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك فجوة بين الأبحاث العلمية والجوانب التطبيقية لها، كذلك تأخر الأبحاث العلمية في كثير من العالم العربي عنها في البلدان المتقدمة .

- **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة فقد تم التركيز في هذه الدراسة حول التعرف على التحديات التي تواجه الطلاب في إعداد بحوث التخرج ، حيث تشابهت مع دراسة كريبات في مجتمع وبيئة الدراسة، إلا أن اختلفت معها في كون دراسة كريبات ركزت على المشكلات التي يواجهها الطلبة في إعداد بحوث التخرج تعزى لمتغيري التخصص العلمي والمعدل التراكمي، أما هذه الدراسة اهتمت بدراسة بعض التحديات لبحوث التخرج في الجانب الأكاديمي والمنظمات محل البحث.

وبالنظر إلى دراسة منصور فأنها استخدمت أداة المقابلة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات إضافةً إلى اختلاف مجتمع الدراسة باعتبارها بيئة خارجية وتشابهت معها في البحث عن المشاكل والتحديات التي تواجه الطلبة عند إعدادهم لبحوث التخرج.

أما دراسة Ghanem et.al فقد هدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي في جامعة مؤتة بالأردن ومدى تأثر البحوث ببعض المتغيرات ومنها توظيف البحث العلمي والمراكز البحثية حيث تشابهت معها في عينة الدراسة واختلفت معها في الأهداف والمشكلة والفرضيات.

2- الإطار النظري

1.2 ماهية البحث العلمي :

البحث العلمي عملية منظمة هدفها معرفة الحقيقة عن موضوع معين ، حيث يسعى الباحث عادة لإمكانية الوصول إلى الأدلة والبراهين لتفسير العديد من القضايا والمشاكل الغامضة التي تصادفه ، وبذلك يستطيع أن يكون شخصيته العلمية بأن يحلل ويقيم بعض الحقائق التي توصل إليها عن طريق التفكير السليم باستعمال العقل والمنطق وانتهاج الاسلوب الموضوعي .(الصمد،2002،ص15)

والبحث مجهود منظم لأخذ ملاحظات وإجراء تجارب وله قيمته العلمية ، ولا يستحق البحث أن يكون بحثًا إلا إذا ساهم لحل مشكلة معينة سواء كانت أكاديمية أم تطبيقية متخذًا المنهج العلمي أسلوبًا لبحثه ، والباحث يكون باحثًا علميًا إذا كانت المعارف التي يتبادلها وطريقته في البحث تكون علمية.

وعرف بولانسكي (N.polansky) البحث العلمي في كتابة " البحث في الأعمال الاجتماعية" بأنه استقصاء منظم ودقيق يهدف إلى إضافة معارف يمكن الوصول إليها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي. (المغربي، 2001 ، ص19).

وقد أولت الدول المتقدمة رعاية فائقة للبحث العلمي باعتباره الركيزة الأساسية للتقدم، ولذلك اتسعت الدراسة بشكل ملحوظ في مراحلها العليا ، وأصبحت طرق البحث ضمن المواد المعتمدة في المعاهد والجامعات باعتبارها الأساس لتكوين الباحث وإعداده الإعداد السليم. (مبارك ،2006،ص1).

2.2 مراحل البحث العلمي:

يمكن الإشارة إلى تقسيم البحوث العلمية إلى الخطوات والمراحل التالية: (المغربي، 2001 ، ص19-20).

المرحلة الأولى :- تصميم البحث:

- اختيار موضوع البحث ، تحديد مشكلة البحث ، تحديد الهدف من البحث ، تحديد المصطلحات والمفاهيم، الاطلاع على الدراسات السابقة – تحديد مجالات البحث .
- تحديد الفروض والتساؤلات التي يهدف البحث إلى اختبارها.
- تحديد العلاقات التي يراد معرفة نوعها ودرجتها.
- تحديد المناهج العلمية المتبعة وفقًا لموضوع البحث.
- تحديد الأدوات التي سيستخدمها الباحثون في الحصول على البيانات والمعلومات

- تحديد مواصفات العينة وطرق اختيارها .

المرحلة الثانية : تنفيذ البحث :

- الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الثانوية (المكتبة).
- الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الأولية .
- استخدم الأدوات والمقاييس التي صممت للبحث .

المرحلة الثالثة : استخلاص النتائج:

- تجميع البيانات والمعلومات في كشوفات خاصة .
- تحليل البيانات والمعلومات في ضوء الفروض المقترحة .
- استخلاص النتائج ومناقشتها وبيان أهم القضايا التي أظهرتها.
- وضع التوصيات واقتراح الحلول للقضايا التي أثارتها الدراسة .

المرحلة الرابعة : كتابة التقرير النهائي مع الفهرس والملاحق اللازمة:

3.2خصائص البحث العلمي :

يتسم البحث العلمي بعدة خصائص تتمثل في : (الهادي ، 1995، 25)

1.3.2 – التركيز حول المشكلة.

2.3.2– تضمين أعمال أصلية غير مزيفة .

3.3.2–الارتكاز على اتجاه عقلي يتسم بحب الاستطلاع والاستقصاء.

4.3.2– يتطلب بصيرة وعقل متفتح غير متحيز.

5.3.2– افتراض خضوع كل الظواهر لقوانين ونظم الحياة.

6.3.2– اكتشاف القوانين والتعميمات.

7.3.2– دراسة الأسباب والمسببات.

8.3.2– الاعتماد على القياس والاختبار والتحقيق.

9.3.2– إتباع طريقة علمية واعية ومنظمة لجمع الحقائق والبراهين.

4.2 معوقات إعداد البحث العلمي :

توجد العديد من العوامل التي من شأنها أن تحد من فعالية البحث العلمي أهمها: (أحمد،2013)

1– قلة المراجع والمصادر وضعف المنظومة المكتبية.

2– صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية للبحث.

3– النقص في التجهيزات الضرورية الحديثة والأجهزة والمعدات والآلات الحديثة .

4– ضعف التكوين المنهجي المتعلق بإعداد البحث العلمي.

5– عدم تناسب أعداد الطلاب مع أعداد المشرفين.

6- ضعف المنظومة التعليمية الجامعية واعتمادها على الأساليب التقليدية.

5.2 نحو فهم أفضل للبحث العلمي

يعتبر البحث العلمي في مؤسسات التعليم ذا أهمية كبرى في أي مجال من مجالات العلوم المختلفة، فقد أصبح معيار تقييم الجامعات وتصنيفها على المستوى العالمي يستند على مدى جودة البحث العلمي بها.

إن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى إستراتيجية علمية قابلة للتطبيق، وإدارة داعمة على قناعة بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات، كما يحتاج إلى إدارات مؤهلة أكاديميًا وقياديًا مدركة الحاجة الماسة إليه، قادرة على تقصي كل ما هو حديث .

إضافة إلى أن البحث العلمي يحتاج الدعم المادي والمعنوي الكافي، وكذلك توفير المتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة ، والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة، والخدمات الإدارية المساندة، فبهذه الشروط تمكنت البحوث العلمية في دول العالم الأول من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية، ونظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

والمتابع لوضع البحث العلمي في العالم العربي بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، يلاحظ أن هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي وتحد من أدائه لدوره المناط به ، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية والتطور في هذا الجزء من العالم، لاسيما في وقتنا الحالي.

إن الاهتمام بالبحث العلمي يتيح التعرف على أهم المشاكل التي تواجه استخدام التقنية الحديثة في البحث العلمي وذلك من أجل اقتراح الحلول لها ، وكذلك التعريف بالفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث عن طريقها في إعداده البحث العلمي.(زكري، الأربد ، 2015)

3- الإطار العملي للبحث

1.3 وصف خصائص مجتمع البحث :

1.1.3 منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها ، وباعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث ، لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها كماً وكيفاً.

2.1.3 أداة البحث :

تم الاعتماد على أداة البحث (الاستبيان) ، وقد مرت عملية تصميم وإعداد الاستبيان بعدة مراحل وخطوات كما يلي:

1. تحديد الأقسام الرئيسية التي شملها الاستبيان.
2. جمع وتحديد عبارات الاستبيان.
3. صياغة العبارات التي تقع تحت كل قسم.

4. إعداد الاستبيان في صورته الأولية .

ولقد تم اســـتخدام مقياس ليكارت الخماســـي +(Likert Scale) لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاســـتبيان، حيث منح الدرجات من (1–5) ابتداء بالبدائل (لا أتفق مطلقا، لا أتفق، محايد، أتفق ، أتفق تمامًا) ثم وزعت الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكارت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5–1 = 4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷5 = 0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) : يوضح ترميز بدائل الإجابات وطول خلايا المقياس

الإجابة علي الأسئلة	لا أتفق مطلقا	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1 – 1.79	1.8 – 2.59	2.6 – 3.39	3.40 – 4.19	4.20 – 5
الوزن النسبي	%20 – 35 %	36 % – 51 %	%52 – 67 %	%68 – %83	%84 – % 100
التقدير في التعليق	درجة ضعيفة جدا	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جدا

3.1.3 مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من خريجين سابقين بقسمي إدارة الأعمال والتمويل والمصارف تضمنت بحوث تخرجهم دراسة عملية في عدد من المنظمات، وبلغ عددهم الفعلي (28) مفردة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لصغر حجم مجتمع البحث.

جدول (2) عدد الاستبيانات الموزعة على مجتمع البحث

المجتمع	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات الغير مجابة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات التي خضعت للتحليل	نسبة الاستبيانات التي خضعت للتحليل
30	30	–	2	28	%93.33

4.1.3– الوصف الإحصائي لمجتمع البحث وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول رقم (3) يبين الخصائص والسمات الشخصية لمجتمع البحث

النوع		ذكور	إناث	المجموع
	العدد	19	9	28
	النسبة %	%67.9	%32.1	%100
العمر	أقل من 25 سنة	25 إلى أقل من 30	من 30 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	7	0	28
	النسبة %	%25	%0	%100

		فصل دراسي 1	فصلين دراسيين	أكثر من فصلين دراسيين	المجموع
عدد الفصول الدراسية	العدد	23	4	1	28
	النسبة %	%82.1	%14.3	%3.6	%100
		خدمية	إنتاجية		المجموع
نوع المنظمة	العدد	16	12		28
	النسبة %	%57.1	%42.9		%100

بالنظر إلى الجدول رقم (3) وفق خصائص والسمات الشخصية يتبين أن :-

ما يتعلق بمتغير النوع فإن ما نسبته (67.9) هم من فئة الذكور في حيث ما نسبته (32.1) من فئة الإناث وهذا يدل على طبيعة الثقافة المجتمعية السائدة من حيث ميل العنصر النسائي للدراسة في الكليات ذات الطابع التربوي والتعليمي أما ما يخص متغير العمر فإنه من الملاحظ أن النسبة الأكبر والتي بلغت (75%) تمثل من دون السن (25) وهذا مؤشر على جانب من الجدية والمثابرة لدى طلبة هذا المرفق والذي ينعكس على الإجابات الواردة في الاستبانة.

وبالنظر إلى المدة المستوفية في إعداد البحث الملاحظ إن ما نسبته (82.10) تمثل فصلاً دراسيًا واحدًا وهذه دلالة على مدى الاهتمام والحرص على إتمام البحوث في أقل مدة ممكنة ويعطي جانبًا من الجدية من قبل الباحث .

وأخيرًا ما يخص نوع المنظمة التي أجرى فيها البحث فإنها تنوعت بين (57.1) كمنظمات خدمية وما نسبته (42.9) منظمات انتاجية وهذا مؤسسة على التنوع الواضح ما يثري هذه الدراسة ويعزز من نتائجها.

5.1.3 صدق الاتساق البنائي للاستبيان:

حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة للوصول إليها ، ويبين صدق الاتساق البنائي كذلك مدى ارتباط كل محور من محاور أداة البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان مجتمعة.

وعليه تم حساب معامل الارتباط "بيرسون" بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) يوضح مدى الاتساق البنائي للمحور مع المجال الكلي للدراسة

محاور الاستبيان		معامل الارتباط	P-Value	النتيجة
محاور الاستبيان	المحور الأول (التحديات المتعلقة بالجانب الأكاديمي)	0.904	0.000	يوجد ارتباط
	المحور الثاني (التحديات المتعلقة بالمنظمات محل البحث)	0.915	0.000	يوجد ارتباط

من خلال الجدول رقم (4) يتبين أن معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) وبذلك تعتبر المحاور صادقة ومتناسقة لما وضعت لقياسه.

6.1.3 ثبات الاستبيان :

تم التحقق من ثبات استبيان البحث من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

عند حساب قيمة معامل الثبات (ألفا كرو نباخ) كانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول (5) يوضح نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحاور	معامل ألفاكرونباخ
1-	الجانب الأكاديمي	0.844
2-	المنظمات محل البحث	0.883
3-	جميع عبارات الاستبيان	0.912

ت = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في الجدول (5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكلا المحورينوهي على الترتيب (0.844, 0.883) لكل محور من محاور الاستبيان, كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان (0.912). مما يجعله على مقدار من الثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج .

7.1.3 اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث :

لاختبار طبيعة التوزيع لمتغيرات البحث ، تم إخضاع هذه المتغيرات لاختبار كولوموغروف سمرنوف: One Sample Kolomgorov-Smirnov Test وكان النتائج وفق الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	قيمة(Z)	المعنوية(Sig)
المحور الأول(التحديات المتعلقة بالجانب الأكاديمي)	0.123	0020.
المحور الثاني(التحديات المتعلقة بالمنظمات محل البحث)	0.114	2000.
جميع عبارات الاستبيان	0.066	0.200

واضح من النتائج في جدول (6) أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور البحث أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور يتبع التوزيع الطبيعي وعليه يتم استخدام الاختبارات المعملية لاختبار فرضيات البحث

8.1.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام أساليب المعالجة الإحصائية والتي يعبر عنها اختصاراً (SPSS) وهي كالتالي:

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري : يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض تفيد في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- تحليل الانحدار والارتباط بين المتغيرات, يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات ومعرفة التأثيرات بينها.

2.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.2.3 الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين :

هنا يكون المجال إيجابياً (أفراد العينة غير متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05), وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أقل من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون سلبياً (أفراد العينة متفقين على فقرات المحور) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05), وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3)، ويكون المجال متوسطاً إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من (0.05).

وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات مجتمع البحث حول عبارات المحور الأول (التحديات المتعلقة بالجانب الأكاديمي)

ت	العبارات	المقياس	لا أتفق مطلقا	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة والترتيب
-1	يترك للطالب حرية اختيار عنوان البحث وفق الموضوع الذي يتماشى مع ميوله وتوجهاته.	التكرار	0	0	1	9	18	4.607	92.14	70.56	موافق بشدة (1)
		النسبة	0	0	63.	32.1	64.3				
-2	تشعر بأن هناك ارتباط وثيق بين مفردات مادة طرق البحث العلمي	التكرار	0	0	3	14	11	4.286	85.72	0.659	موافق بشدة (4)
		النسبة	0	0	10.7	50	39.3				

	وبين عملية إعداد بحث التخرج.									
-3	يحتاج الطالب إلى مهارة وقدرة تتعلق بكيفية إعداد البحوث العلمية.	التكرار	0	0	1	15	12	4.393	87.86	0.567	موافق بشدة (2)
		النسبة	0	0	3.6	53.6	42.9				
-4	يوجد اهتمام من جانب أعضاء هيئة التدريس يتعلق بتوعية ونصح وتبصير الطلبة الخريجين بكيفية إعداد البحوث العلمية.	التكرار	0	1	5	11	11	4.143	82.86	0.848	موافق (5)
		النسبة	0	3.6	17.9	39.3	39.3				
-5	يتم اختيار المشرف من قبل الطالب ولا يتم توجيهه بل بناء على رغبته.	التكرار	2	0	2	12	12	4.143	82.86	1.079	موافق (6)
		النسبة	7.1	0	7.1	42.9	42.9				
-6	تتسم البحوث العلمية (بحوث	التكرار	0	0	2	16	10	4.286	85.72	0.6	موافق بشدة (3)

	التخرج) بكونها تعالج مشاكل وظواهر تعاني منها المنظمات وتعايشها بشكل مباشر.	النسبة	0	0	7.1	57.1	35.7			
7-	يتمتع الأستاذ المشرف بمهنية عالية وقدرة في توجيه الطلاب وتذليل الصعاب أمامهم.	التكرار	0	0	8	12	8	4	0.77	80	موافق (8)
		النسبة	0	0	28.6	42.9	28.6				
8-	تقوم إدارة الكلية بتقديم كافة أنواع المساعدة والتسهيلات للطلبة الخريجين من النواحي الإدارية والفنية.	التكرار	0	0	6	61	6	4	0.667	80	موافق (7)
		النسبة	0	0	21.4	57.4	21.4				
9-	يوجد نوع من التواصل بين إدارة الكلية وكافة منظمات المجتمع للوقوف على المشاكل	التكرار	0	7	17	2	2	2.964	0.793	59.28	محايد (14)
		النسبة	0	25	60.7	7.1	7.1				

	والمعوقات التي تحتاج إلى دراسة وتسليط الضوء عليها بغية تقديم الحلول للمشاكل والحيلولة دون وقوعها.									
10-	يقوم الطالب قبل وأثناء إعداده لبحث التخرج بعدد من الزيارات للجهات ذات العلاقة (الجهة المعنية بالجانب العملي) كنوع من الانخراط من أجل الوقوف على الجوانب ومعرفة الأبعاد التي يتطلب دراستها وتحليلها.	التكرار	0	3	7	13	5	3.714	74.28	0.897	موافق (11)
		النسبة	0	10.7	25	46.4	17.9				

11-	يتم اعتماد معايير علمية في إعداد البحوث ومناقشتها من قبل اللجان المشرفة قبل الشروع في البحث وعند التقييم النهائي.	التكرار	0	0	7	17	4	3.893	77.86	0.629	موافق (9)
		النسبة	0	0	25	60.7	14.3				
12-	تم إدخال تعديلات على عنوان البحث ومشكلته وفق آراء ومقترحات المسئولين بالمؤسسة بما يتناسب مع الواقع.	التكرار	0	8	12	7	1	3.036	60.72	0.838	محايد (13)
		النسبة	0	28.6	42.9	25	3.6				
13-	البحث الذي قمت بإعداده يعتبر إضافة علمية وأنه ساهم في تقديم حلول ناجعة ومهمة للمنظمة التي تم إجراء البحث الميداني بها.	التكرار	0	0	10	15	3	3.75	75	0.646	موافق (10)
		النسبة	0	0	35.7	53.6	10.7				

14-	تتسم بحوث التخرج في الكلية بالحداثة وتواكب في معظمها المتغيرات الحديثة وليست تكرار البحوث سابقة	التكرار	1	2	9	12	4	3.571	71.42	0.96	موافق (12)
		النسبة	3.6	7.1	32.2	42.9	14.3				
نتيجة المحور الأول		التكرار	3	21	88	173	107	3.913	78.26	0.44	موافق
		النسبة	0.77	5.36	22.45	44.12	27.3				

من الجدول رقم (7) يتضح أن أغلب أفراد مجتمع البحث يوافقون بشدة على أن للطالب حرية اختيار عنوان وموضوع البحث حسب ميوله وتوجهاته، ولذلك كان متوسط هذه العبارة أعلى متوسط وبلغ (4.607) وهو متوسط مرتفع بدرجة كبيرة، وبانحراف معياري قيمته (0.567) وهي قيمة ضئيلة تدل على التجانس, وبملاحظة نتائج باقي العبارات يتبين أن المتوسط جاءت مرتفعة لأن أغلب الإجابات كانت إما (أتفق أو أتفق بشدة)، والإجابات (بلا أتفق ولا أتفق مطلقا) كانت شبه معدومة، ولذا كان المتوسط الحسابي للمحور مرتفع ويساوي (3.913),وهذا يدل على أن بحوث التخرج تجرى وفق معايير علمية، وهناك اهتمام من قبل الطلاب بها لتعطي نتائج دقيقة.

وبالرجوع لنتائج المحور الأول المتعلق بإعداد بحث التخرج يتبين أن متوسط هذا المحور بلغ (3.913) وهذه النتيجة تدل على أن أفراد المجتمع يرون أن بحوثهم أجريت وفق مقاييس ومعايير علمية دقيقة، وأنها أفادت المنظمة التي أجري الجانب العملي حولها، وقد قدمت حلولا لبعض المشاكل التي تعايشها هذه المنظمة.

ومن الجدول (7) يتبين أن ترتيب عبارات المحور الأول المتعلقة بتحديات الجانب الأكاديمي جاء كالتالي:

1- يترك للطالب حرية اختيار عنوان البحث وفق الموضوع الذي يتماشى مع ميوله وتوجهاته.
2- يحتاج الطالب إلى مهارة وقدرة تتعلق بكيفية إعداد البحوث العلمية.
3- تتسم البحوث العلمية (بحوث التخرج) بكونها تعالج مشاكل وظواهر تعاني منها المنظمات وتعايشها بشكل مباشر.
4- تشعر بأن هناك ارتباط وثيق بين مفردات مادة طرق البحث العلمي وبين عملية إعداد بحث التخرج.

5- يوجد اهتمام من جانب أعضاء هيئة التدريس يتعلق بتوعية ونصح وتبصير الطلبة الخريجين بكيفية إعداد البحوث العلمية.

6- يتم اختيار المشرف من قبل الطالب ولا يتم توجيهه بل بناء على رغبته.

7- تقوم إدارة الكلية بتقديم كافة أنواع المساعدة والتسهيلات للطلبة الخريجين من النواحي الإدارية والفنية.

8- يتمتع الأستاذ المشرف بمهنية عالية وقدرة في توجيه الطلاب وتذليل الصعاب أمامهم.

9- يتم اعتماد معايير علمية في إعداد البحوث ومناقشتها من قبل اللجان المشرفة قبل الشروع في البحث وعند التقييم النهائي.

10- البحث الذي قمت بإعداده يعتبر إضافة علمية وأنه ساهم في تقديم حلول ناجعة ومهمة للمنظمة التي تم إجراء البحث الميداني بها.

11- يقوم الطالب قبل وأثناء إعداده لبحث التخرج بعدد من الزيارات للجهات ذات العلاقة (الجهة المعنية بالجانب العملي) كنوع من الانخراط من أجل الوقوف على الجوانب ومعرفة الأبعاد التي يتطلب دراستها وتحليلها.

12- تتسم بحوث التخرج في الكلية بالحداثة وتواكب في معظمها المتغيرات الحديثة وليست تكرار لبحوث سابقة.

13- تم إدخال تعديلات على عنوان البحث ومشكلته وفق آراء ومقترحات المسئولين بالمؤسسة بما يتناسب مع الواقع.

14- يوجد نوع من التواصل بين إدارة الكلية وكافة منظمات المجتمع للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحتاج إلى دراسة وتسليط الضوء عليها بغية تقديم الحلول للمشاكل والحيلولة دون وقوعها.

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لإجابات مجتمع الدراسة حول عبارات المحور الثاني (التحديات المتعلقة بالمنظمات محل البحث).

العبارات	المقياس	لا أتفق مطلقا	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق بشدة	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	التنبيه والترتيب
تقوم المنظمة المعنية بالجانب العملي بتقديم كافة التسهيلات للباحثين.	التكرار	0	3	6	14	5	3.75	75	0.887	أتفق (3)
	النسبة	0	10.7	21.4	50	17.9				
يتم الحصول على البيانات والمعلومات التي تخص إعداد البحث بكل سهولة ويسر	التكرار	0	4	5	14	5	3.714	74.28	0.937	أتفق (4)
	النسبة	0	14.3	17.9	50	17.9				
يتم التواصل المباشر بين إدارة الكلية وبين المؤسسات المعنية عن	التكرار	1	10	13	2	2	2.786	55.72	0.917	محايد (10)
	النسبة	3.6	35.7	46.4	7.1	7.1				

طريق مندوبين مكلفين بالخصوص									
يوجد مكتب أو إدارة أو قسم يعنى بتكوين قاعدة بيانات في المنظمات التي تم إجراء البحث الميداني فيها	التكرار	0	11	13	3	1	2.786	5572	0.787	محايد (9)
	النسبة	0	39.3	46.4	10.7	3.6				
يتسم الأفراد الذين تم مقابلتهم في الزيارات الاستطلاعية بالوعي حول الأهمية التطبيقية للبحوث العلمية	التكرار	0	4	12	10	2	3.357	67.14	0.826	محايد (6)
	النسبة	0	14.3	42.8	35.7	7.1				
تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة بشكل مباشر لتفادي الأخطاء التي قد تقع في حالة التسليم غير المباشر	التكرار	0	2	0	14	12	4.286	85.72	0.81	أتفق بشدة (1)
	النسبة	0	7.1	0	50	42.9				
تقوم المؤسسات المعنية بالجانب العملي للدراسة بتحديد المشاكل والمعوقات التي يتطلع الباحث للخوض فيها ودراستها تحديدا دقيقا وموضوعيا.	التكرار	0	3	12	7	6	3.571	71.42	.96	أتفق (5)
	النسبة	0	10.7	42.9	25	21.4				
سبق وأن قمت بزيارات استطلاعية للوقوف على جوانب تحتاج إلى معالجة أو تطوير قبل تحديد نوع بحثك.	التكرار	0	1	3	18	6	4.036	80.72	0.693	أتفق (2)
	النسبة	0	3.6	10.7	64.3	21.4				
تقوم إدارة المؤسسة بمتابعة آلية إتمام البحوث التي تم إجراؤها فيها.	التكرار	0	10	12	5	1	2.893	57.86	0.832	محايد (7)
	النسبة	0	35.7	42.8	17.9	3.6				
حرص إدارة المؤسسة على دقة نتائج الدراسة والبحث التي تمت فيها وذلك للاستفادة من التوصيات باعتبارها تعد حلولا ناجعة للمشاكل التي تمت دراستها.	التكرار	0	13	10	3	2	2.786	55.72	0.917	محايد (11)
	النسبة	0	46.4	35.7	10.7	7.1				
يتم تسليم نسخة من البحث (ورقية أو إلكترونية) للمؤسسة المعنية وذلك	التكرار	1	10	12	2	3	2.857	57.14	1.01	محايد (8)
	النسبة	3.6	35.7	42.9	7.1	10.7				

للوقوف المباشر على المشاكل والاطلاع على طرق وسبل المعالجة للاستفادة منها.									
نتيجة المحور الثاني	التكرار	2	71	98	92	45	3.347	66.94	0.593	محايد
	النسبة	0.65	23.1	31.8	29.9	14.6				

ومن خلال تحليل ودراسة النتائج السابقة تبين أن المحور المتعلق بالمنظمات المعنية بالجانب العملي لبحوث التخرج يحتوي على إحدى عشرة عبارة لقياسه, وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لجميع العبارات نلاحظ أن أغلب قيم المتوسطات كانت تدل حسب المقياس على (محايد), ولذا كان المتوسط الحسابي للمحور "تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة بشكل مباشر لتفادي الأخطاء التي قد تقع في حالة التسليم غير المباشر" وبلغت قيمته (4.286) وهي قيمة مرتفعة جدا, ومتوسطات باقي العبارات موضحة في الجدول (8) وأغلبها ذات قيمة متوسطة.

ومن الجدول (8) يتبين ترتيب عبارات المحور الثاني المتعلقة بالمنظمات محل البحث وهو كالتالي:

1- تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة بشكل مباشر لتفادي الأخطاء التي قد تقع في حالة التسليم غير المباشر.
2- سبق وأن قمت بزيارات استطلاعية للوقوف على جوانب تحتاج إلى معالجة أو تطوير قبل تحديد نوع بحثك.
3- تقوم المنظمة المعنية بالجانب العملي بتقديم كافة التسهيلات للباحثين.
4- يتم الحصول على البيانات والمعلومات التي تخص إعداد البحث بكل سهولة ويسر.
5- تقوم المؤسسات المعنية بالجانب العملي للدراسة بتحديد المشاكل والمعوقات التي يتطلع الباحث للخوض فيها ودراستها تحديدا دقيقا وموضوعيا.
6- يتسم الأفراد الذين تم مقابلتهم في الزيارات الاستطلاعية بالوعي حول الأهمية التطبيقية للبحوث العلمية.
7- تقوم إدارة المؤسسة بمتابعة آلية إتمام البحوث التي تم إجراؤها فيها.
8- يتم تسليم نسخة من البحث (ورقية أو إلكترونية) للمؤسسة المعنية وذلك للوقوف المباشر على المشاكل والاطلاع على طرق وسبل المعالجة للاستفادة منها.
9- يوجد مكتب أو إدارة أو قسم يعنى بتكوين قاعدة بيانات في المنظمات التي تم إجراء البحث الميداني فيها.
10- يتم التواصل المباشر بين إدارة الكلية وبين المؤسسات المعنية عن طريق مندوبين مكلفين بالخصوص.
11- حرص إدارة المؤسسة على دقة نتائج الدراسة والبحث التي تمت فيها وذلك للاستفادة من التوصيات باعتبارها تعد حلولا ناجعة للمشاكل التي تمت دراستها.

2.2.3 اختبار فرضيات البحث :

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير الجانب الأكاديمي .

الفرضية الثانية فتنص على : توجد فروق ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05%) في متوسط وجهات نظر طلبة قسمي الإدارة والتمويل والمصارف بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب حول تحديات بحوث التخرج تعزى لمتغير المنظمات محل البحث .

للتعرف على ما إذا كان هنا لكمن علاقة بين المتغير الأكاديمي و المنظمات محل البحث والتي تمثل بعض التحديات التي تواجه البحوث العلمية تم استخدام " تحليل الانحدار الخطي البسيط وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار لبيان بعض التحديات التي تواجه الطلاب لإعداد بحوث التخرج

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد ^{2}	اختبار التأثير T–test	معامل الانحدار β	Sig
الجانب الأكاديمي المنظمات محل البحث	0.653	0.427	4.4	0.880	0.0

تشير النتائج بالجدول السابق وفقا لآراء أفراد مجتمع الدراسة على وجود فروق ذو دلالة إحصائية لبحوث التخرج حول التحديات تعزى لمتغيري الجانب الأكاديمي والمنظمات محل البحث عند مستوى معنوية (α=0.05). حيث يلغ معامل الارتباط (R=0.653)وهذا يدل على وجود ارتباط قوي، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.427) ، كما بلغت قيمة درجة التأثير (β= 1.348) وقد بلغت قيمة (T = 4.4) بمستوى دلالة (0.00) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وعليه يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحديات المتعلقة ببحوث التخرج تعزى لمتغيري الجانب الأكاديمي والمنظمات محل البحث عند مستوى معنوية (α=0.05).

3.3النتائج والتوصيات:

1.3.3 النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت نتائج البحث أنّ مستوى جودة بحوث التخرج وإجرائها وفق المعايير العلمية مرتفع, فقد بلغ متوسط الاستجابة عن العبارات المتعلقة بهذا الخصوص (3.913).

2- أظهرت نتائج البحث وجود فروق ذو دلالة إحصائية لبحوث التخرج تعزى لمتغيري الجانب الأكاديمي والمنظمات محل البحث حيث كانت نسبة الأثر42.7%.

3- أظهرت نتائج البحث أن هناك أثر طردي ذو دلالة إحصائية لبحوث التخرج على تطوير المنظمات حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.653) وهي قيمة موجبة تشير إلى طردية العلاقة بين المتغيرين.

4- توصل البحث إلى أن هناك تحديات لبحوث التخرج في قسمي إدارة الأعمال والتمويل والمصارف تؤثر على جودة البحوث .

5- أوضحت نتائج البحث أن اهتمام المؤسسات والمنظمات بالبحوث التي تجرى حولها يعد متوسطا ولا يرقى للمستوى المطلوب.

6- أوضحت نتائج البحث أنه لا يوجد تنسيق بين الكلية والمؤسسات التي تجرى حولها بحوث التخرج, لغرض التسهيل على الطالب وتذليل الصعوبات التي تواجهه.

7- بينت نتائج البحث أن بحوث لتخرج تقدم حلولا للمشكلات التي تعترض المؤسسات, إلا أن المسئولين عن هذه المؤسسات لا يلقون اهتمامًا لهذه البحوث ولما توصلت إليه من نتائج.

2.3.3 التوصيات :

1- على إدارة الكليات الجامعية الاهتمام بالبحوث العلمية التي تعنى بدراسة عملية لمشكلة من المشكلات التي تواجه المؤسسات الخدمية والإنتاجية, وتشجيع الطلبة على اختيار هذا النوع من الأبحاث؛ لما له من أثر في تطوير هذه المؤسسات.

2- زيادة التركيز على إجراء بحوث التخرج وفق المعايير العلمية الدقيقة, والعمل على تطويرها وتقديمها في نسق علمي دقيق.

3- التزام المسئولين في الكلية بالاهتمام ببحوث التخرج, ودعمهم ماديا ومعنوياً للطلبة لما لهذا الدعم من أثر على المنظمات خاصة في المدى الطويل.

4- ضرورة إطلاع مدراء المؤسسات على نتائج البحوث العلمية التي أجريت حولها, والاهتمام بتوصيات هذه البحوث, وعمل أرشيف خاص بالبحوث العلمية؛ للاحتفاظ بها؛ ولحل المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات, و لتحقيق مستويات أفضل على المدى البعيد.

5- زيادة اهتمام المؤسسات بالمقترحات المقدمة من الطلبة والأخذ بها والسعي لتطبيقها ما أمكن.

6- تخصيص قسم أو مكتب بالمؤسسات خاص بمساعدة الباحثين, وتقديم المعلومات الدقيقة والمساعدات التي يحتاجونها.

المصادر والمراجع :

أولاً الكتب :

1 –الحمد، عبد الستار جبار (2002) .البحث العلمي وتطبيقات الإحصاء الرياضي. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع الزاوية.

2- اللوزي،موسى (2002) .التنمية الإدارية. ط2 ، دار وائل للطباعة والنشر ،عمان،الأردن.

3–المغربي ، كامل محمد (2001) .أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.

4–الهادي،محمد محمد (1995) .أساليب اعداد وتوثيق البحوث العلمية. المكتبة الأكاديمية القاهرة.

5– عقيل عقيل حسن (1995) .فلسفة مناهج البحث العلمي. ط 2 ،جامعة طرابلس، كلية العلوم الاجتماعية .

6– مبارك، محمد الصاوي (2006) .البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته.ط2 ،المكتبة الأكاديمية 2006 القاهرة.

7– محروس، محمد أنور (2004) .مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق. المكتبة المصرية، الاسكندرية.

8– نجم، عبود نجم (2003) .إدارة الابتكار : المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

ثانيًا : الدوريات :

1– أحمد ، نصر صالح محمد (2013) .العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة التعليم الدقيق في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين. دراسة حالة في كلية المحاسبة جامعة الجبل الغربي . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العدد (1) بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن الجامعة الأسمرية.

2– عقيلي ، فاطمة عبد العزيز (2009) .معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض السعودية.

3– كريبات ، موسى محمد (2015) .مشكلات بحوث التخرج لدى طلبة كلية الاقتصاد في الجامعات الليبية من وجهة نظر الخريجين. مجلة أفاق اقتصادية ، جامعة المرقب ، العدد الثاني يونيو 2015م.

4 – زكري ، محمد أبو القاسم والأربد ، أحمد خليفة (2015). الانترنت والبحث العلمي المحاسبي لأعضاء هيئة التدريس المحاسبية بالجامعات الليبية. مجلة آفاق اقتصادية ، جامعة المرقب، العدد الثاني ، يونيو2015.

مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية
دراسة ميدانية على فروع مصرف الجمهورية العاملة بمدينة مصراتة

د.حسن محمد العربي الشريف[1] **أ.يوسف محمد أبوختالة[2]**

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف إلى أي مدى تتوفر فيها مقومات محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية، والتعرف على الصعوبات التي تعترض تطبيقها، وبيان الفوائد التي تعود على المصرف نتيجة لتطبيقه لنظام محاسبة المسؤولية، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد المقومات الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية في الأتي (الهيكل تنظيمي، نظام المعلومات المحاسبية، نظام الموازنات التخطيطية، نظام التقارير الرقابية).

اعتمدت الدراسة على استبانة مكونة من أربع محاور للتعرف على درجة توفر تلك المقومات بما يتناسب وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، ووزعت على عينة الدراسة المكون من (31) من أفراد الإدارة العليا والموظفين القياديين العاملين بفروع مصرف الجمهورية العاملة بمدينة مصراتة، وتم استخدام برنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واستخراج النتائج، والتأكد من صحة الفرضيات.

وتم التوصل إلى النتائج أهمها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي المعد جيداً وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام الموازنات التخطيطية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام التقارير الرقابية المرتبط بكل مراكز المسؤولية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.

وتوصي الدراسة بزيادة الاهتمام بتوفير مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.

مفتاح الكلمات: محاسبة المسؤولية، هيكل تنظيمي, نظام معلومات محاسبية, موازنات تخطيطية, نظام للتقارير الرقابية

[1] محاضر بكلية العلوم التقنية – مصراتة، hasanelarabi@ctsm.edu.ly

[2] مساعد محاضر بكلية العلوم التقنية – مصراتة ، yousefabokhatala@gmail.com

1. الإطار العام للدراسة:

1.1 مقدمة:

يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنيتها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة لإنتاجها، وذلك لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة، ومن ثم تؤثر إيجاباً على موارد المجتمعات وثرواتها، وبالتبعية على رفاهية أفرادها، كما تؤدي إلى الكشف عن الإمكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونموها.

ويعتبر النظام المحاسبي ظل الثورة التقنية التي نعيشها أهم الأنظمة المنتجة للبيانات والمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات، كما يعتبر استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات ظاهرة عملية من ظواهر الحياة في العصر الحديث.

لذلك يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جميع التنظيمات الاقتصادية بغض النظر عن نوعها أو حجمها وأسلوب إدارتها فيمكن تطبيقها في المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية ومشروع الخدمات كالمصارف وشركات التأمين والإدارات الحكومية.

هذا ولما كانت المصارف التجارية تمثل عصب الحياة الاقتصادية في المجتمعات لما تقدمه في إسهامات في خطط تمويلية وتنموية اقتصادية واجتماعية، وفي ظل التطور العلمي والتقدم التقني الذي يواكب المصارف في إدارتها لواجباتها وكبر حجم مهامها وعملياتها المقدمة للأفراد والمؤسسات والحكومات... إلخ، بالإضافة إلى تعدد وتنوع فروعها وأقسامها الأمر الذي أدى بدوره إلى صعوبة إدارة كافة العلميات التي تنجز بشكل يومي واتخاذ الحلول المناسبة لها بصورة مركزية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعتبر محاسبة المسؤولية أداة قياس مهمة تهدف إلى التحقق من أن كل نشاط في المصرف يسير وفقا لما هو مخطط له، لذلك يتطلب تقييم الأداء الفعلي مع ما هو مخطط وتحليل الانحرافات ومعرفة أسباب حدوثها، ووضع أسس العلاج لها، بهدف توفير نظام للمراقبة وتقييم أداء العاملين، لكي يساعد على تحقيق أهداف المصرف المنشودة في ضوء التطورات التكنولوجية والإدارية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في فروع مصرف الجمهورية العاملة بمدينة مصراتة ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى وجود هيكل تنظيمي سليم في مصرف الجمهورية وتأثيره على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية ؟
- ما مدى وجود نظام محاسبي ذو كفاءة ومتطور يساعد على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية ؟
- ما مدى وجود موازنات تخطيطية تهدف لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية ؟
- ما مدى وجود نظام للتقارير الرقابية وتأثيره على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية ؟

1.3 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وبعد الإطلاع على الدراسات تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي المعد جيداً وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام الموازنات التخطيطية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام التقارير الرقابية المرتبطة بكل مراكز المسؤولية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.

1.4 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناوله الباحثين، والتي تعتبر من الدراسات التي تتناول مفهوم نظام محاسبة المسؤولية ومدى تطبيقه على مصرف الجمهورية باعتباره أكبر المصارف العاملة في ليبيا، كما تسعى لبيان الفوائد التي من الممكن تحقيقها من واقع تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وما هي المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق ذلك النظام، والعمل على وضع الحلول اللازمة لمعالجتها وتطويرها، كما تساعد أهمية محاسبة المسؤولية على التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات، وتقويم الأداء، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

1.5 أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى توفر هيكل تنظيمي معد جيداً في مصرف الجمهورية وتأثيره على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

2. التأكد من وجود نظام محاسبي ذو كفاءة ومتطور يساعد على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
3. الوقوف على مدى توفر نظام للموازنات التخطيطية تهدف لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.
4. استطلاع مدى توفر نظام للتقارير الرقابية والإدارية يساعد في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

1.6 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمجلات المنشورة والغير منشورة والبحوث والدراسات ذات العلاقة بالموضوع وذلك لتكوين الإطار النظري.

وكذلك الجانب العملي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة معتمدين في البحث العلمي للتعرف على مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، وذلك بالاعتماد على قائمة استبيان يتم إعدادها من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية من أفراد مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة عن طريق برنامج (SPSS).

1.7 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتمثل في جميع العاملين في فروع مصرف الجمهورية العاملة بمدينة مصراتة، أما عينة الدراسة تتمثل في بعض أراء المدراء و رؤساء الأقسام والموظفين العاملين في فروع مصرف الجمهورية بمدينة مصراتة وهي:

- فرع أحمد الشريف.
- فرع الميدان.
- فرع قوز التيك.
- فرع المنطقة الحرة.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 مفهوم محاسبة المسؤولية:

يمكن تعريف محاسبة المسؤولية من وجهات نظر متعددة:

عرفت محاسبة المسؤولية " بأنها نظام يتم تصميمه ليلائم الظروف الخاصة بكل منشأة بحيث يتم تحليل وتجميع البيانات المحاسبية (أو إعداد التقارير الخاصة بها) بحسب مستويات المسؤولية الموجودة في المنشأة وبحيث تبين التقارير الخاصة بكل وحدة من وحدات

الإشراف في المنشأة النشاط المسؤولية عنه هذه الوحدة فقط والذي يكون لها سلطة مراقبته والتحكم فيه" **(مرتجى، 2007، 39)**.

كما عرفها نواف فخر " بأنها المحاسبة التي تنظم في إطار مراكز المسؤولية حيث تهتم بإثبات عناصر المدخلات للنفقات المختلفة التي تخضع لإشراف مستوى إداري ومقارنتها مع مؤشرات الأداء المعيارية وقياس كفاءة الأداء على أثر ذلك والتقرير عنها للجهات الإدارية الأعلى للإطلاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات" **(مرتجى، 2007، 40)**.

وعرفها عثمان عتر "بأنها نظام يهدف إلى جمع البيانات التي تعكس نشاط كل مسؤول خلال فترة معينة مقارنة بالمسؤوليات المحددة مقدماً ونشرها في التقارير وذلك لتقييم أداء الشخص وقدرته على التحكم" **(عتر، 2008، 19)**.

وتعرف محاسبة المسؤولية "بأنها وسيلة لا غاية حيث أنها تمكن دور الإدارة وذلك من خلال تطبيق الرقابة على التكاليف والنهوض بأداء العاملين وتحسين جودة الخدمات ونوعية السلع المقدمة، وهي أحد العلوم الاجتماعية لأنها نشأت وتطورت تطوراً ملحوظاً بناء على حاجة ملحة لتواكب التطور والتقدم في الأنظمة المالية والإدارية" **(كحيل، 2017، 34)**.

كما عرفت محاسبة المسؤولية "بأنها نظام يعمل على توفير المعلومات المحاسبية الخاصة بأداء المديرين في الأقسام من خلال تقارير الأداء، بالاعتماد على مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط له، للوصول إلى الانحرافات والتعرف عليها (سلبية أو إيجابية) وربطها مع الشخص المسؤول في المنظمة" **(المطيري، 2011، 19)**.

وعرفت من قبل آل أدم والرزق "بأنها نظام يبتغي الرقابة على الأداء وتقييمه في ضوء قيام الأفراد والمسؤولين بتنفيذ واجباتهم بحدود الصلاحيات المفوضة لهم ومن مبدأ الكلفة المناسبة في الوقت الملائم، وذلك بربط التقارير المحاسبية بفاعلية العاملين" **(حوري، العموري، 2013، 373)**.

وتعرف محاسبة المسؤولية أيضاً على "أنها نظام يختص بتجميع بيانات النشاط لكل وحدة في أدنى مستوى في التسلسل التنظيمي والتي يطلق عليها وحدات أو مراكز المسؤولية، وقد تكون فرداً ولكن عادة يتكون مركز المسؤولية من إدارة أو قسم له رئيس قسم أو مدير، ويعمل معه عدد من الأفراد تحت إشرافه" **(مصطفى، علي، 2007، 73)**.

2.2 أهمية محاسبة المسؤولية:

تتمثل أهمية محاسبة المسؤولية في كونها عنصر من عناصر الرقابة الداخلية، حيث تشارك في وضع ورسم الخطط لمراكز المسؤولية المختلفة وتعمل على رقابة الموارد المستخدمة في المصارف لتحقيق الكفاءة في استخدامها، كما وتعمل على تقييم أداء مراكز

المسؤولية وفقاً للخطط الموضوعة لمحاسبة أفراد كل مركز مسؤولية على أدائهم لواجباتهم **(مرتجى، 2007، 27)**.

وكذلك تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية، الذي يوظف لخدمة عمليات التخطيط والرقابة على الموارد المستخدمة في المصارف لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدامها، وكذلك في تقييم أداء الأقسام والإدارات في الوحدة الاقتصادية، كما تعتبر من الأدوات المحاسبية التي تساعد الإدارة في التعرف على مدى مساهمة كل مركز مسؤولية في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل **(كلاب، 2008، 20)**.

2.3 خصائص محاسبة المسؤولية:

في ضوء استعراض مفهوم نظام محاسبة المسؤولية، وما تم بيانه من أهداف تتضح مجموعة من الخصائص لهذا النظام **(كحيل، 2017، 28)**:

1. تعد محاسبة المسؤولية أحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.
2. تعتبر محاسبة المسؤولية أداة فعالة للرقابة وتقييم الأداء في المنشأت وجزء من نظام الرقابة الداخلية.
3. تعتمد محاسبة المسؤولية على الموازنات التخطيطية.
4. ترتبط محاسبة المسؤولية بالهيكل التنظيمي الخاص بالمنشأة حيث يمكن تقسيمها إلى مراكز مسؤولية.
5. يتم من خلال محاسبة المسؤولية إصدار تقارير عن أداء مراكز المسؤولية حيث تقدم للإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة.

2.4 مزايا تطبيق محاسبة المسؤولية:

نظام محاسبة المسؤولية يحقق العديد من المزايا تعود على الوحدة الاقتصادية عندما تقوم بتطبيقها **(كلاب، 2008، 34)**:

1. يؤدي نظام محاسبة المسؤولية الى قياس التكلفة على مستوى الأقسام والمراكز بدلا من قياسها على مستوى إجمالي، مما يساعد في قياس تكلفة الخدمات العامة حسب نوعها وحسب الأقسام التي تؤديها.
2. يؤدي إلى الافصاح عن التوزيع الجغرافي للإنفاق الأمر الذي يساعد في التخطيط العام والمساءلة.
3. يساعد في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية من القاعدة إلى القمة عن طريق استخدام معايير لتقييم الأداء تختلف حسب المستوى التنظيمي.
4. يجعل العاملين بالوحدة مدركين لأهمية المعلومات في قراراتهم، ومن ضمنها ترشيد الإنفاق واحتواء التكاليف سواء كانت ضمن مسؤولياتهم او خارج نطاق مسؤولياتهم.

5. يساعد في إعداد موازنات تفصيلية، كما أنه يمكن من معرفة الإنفاق الفعلي حسب المراكز التي أعدت على أساسها الموازنات.

2.5 أهداف محاسبة المسؤولية:

يعتبر الهدف الرئيسي من وجود نظام محاسبة المسؤولية في المنشأة هو تمكين طاقم المستويات الإدارية المختلفة والمسؤولين على الإشراف والمتابعة لكل وحدة من الوحدات التي تتبع المنشأة على عناصر الإيرادات المختلفة لكل وحدة داخل المصرف ككل، كما وتساهم في قياس الأداء داخل وحدات الهيكل التنظيمي، وتعطي صلاحيات للمسؤولين باتخاذ الإجراءات الصحيحة داخل المصرف، وهناك عدة أهداف أخرى تسعى محاسبة المسؤولية لتحقيقها منها **(كحيل، 2017، 27)**:

1- يهدف نظام محاسبة المسؤولية إلى إيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم والقابلية للرقابة، حيث التكاليف والإيرادات تتبع مسؤولية مباشرة من هؤلاء الأشخاص.
2- يعتبر نظام محاسبة المسؤولية أسلوبا فعالا حيث يساعد في تنفيذ العمليات والرقابة على هذه العمليات بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

2.6 مقومات محاسبة المسؤولية:

2.6.1 التنظيم الإداري السليم:

يعتبر التنظيم الإداري الوظيفة الثابتة من الوظائف الإدارية الأربع وهي المخطط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ويعرف التنظيم الإداري بأنه "العملية التي يتم بموجبها تحديد الأعمال وتقسيمها، وتوضيح المسؤوليات وتفويض السلطة، وإنشاء العلاقات بين العاملين لكي تمكنهم من العمل بأقصى كفاءة ممكنة لغرض إنجاز الأهداف" أي أن التنظيم الإداري يمثل تنسيق جهود العاملين والإدارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية **(كلاب، 2008، 29)**.

ويتم تقسيم المصرف إلى عدة وحدات إدارية وذلك حسب النشاط فيها، حيث تكون هذه الوحدات المختلفة من مسؤولية أشخاص إداريين مختلفين، ويعتبر هذا التقسيم الهيكل التنظيمي لكل مصرف.

2.6.2 الموازنات التخطيطية وربطها مع مراكز المسؤولية:

الموازنة التخطيطية هي خطة تفصيلية محددة مقدماً عن الأعمال المرغوب في تنفيذها، وتوزع هذه الخطة على جميع المسؤولين حتى تكون مرشداً لهم في تصرفاتهم، وحتى يتم استخدامها كأساس لتقويم الأداء في المصرف، فيتم وضع خطة منسقة يوضح فيها عناصر الإيرادات والمصروفات المتوقعة للأقسام بالمصرف الواحد، وتعكس فيها التوقعات المحتملة عن مستوى الربح مستقبلا **(مصطفى، علي، 2007، 112)**.

حيث يتم اســـتخدام الموازنات للرقابة وتقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لكل مركز مسؤولية،حيث أن محاسبة المسؤولية تتطلب ضرورة ربط المعايير والفعاليات بالمسؤوليات ولكي تتمكن الإدارة من تقييم الأداء لهـذه المسؤوليات كل على حده، يجب أولا قيـاس الأداء الفعلي لكل مركـز مسؤولية على حـده، وذلك بواسطة الأنظمة المحاسبية على أسس علمية، وعليه يمكن استخدام الموازنات المعدة لكل مركـز مسؤوليـة، المرجـع الأساسي للحكم على نتيجة الأداء الفعلي وتحديـد الانحـرافـات الناتجـة بين الأداء المخطط والأداء الفعلي.

ومن خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن للموازنة ثلاث أركان رئيسية هي(**سمارة، 2015، 49**):

1- أن الموازنة خطة مستقبلية، اي تتعلق بالفترات القادمة.
2- أن الموازنة ليست هدف بحد ذاتها بل هي اداة وترجمة للخطط والأهداف التي تسعى المنشأة للوصول اليها.
3- أن الموازنة أداة رقابية تستعمل للتحقق من أن الأهداف والخطط الموضوعة قد تم تنفيذها بالشكل المطلوب.

وللموازنات التخطيطية دور أساسي في نظام محاسبة المسؤولية كأداة قياس تساعد المستويات الإدارية المختلفة في الرقابة على مختلف العمليات والخطط والبرامج في كل وحدة من وحدات الإشراف والمسؤولية من خلال تقدير قيمة التكاليف والإيرادات لكل مركز مسؤولية (**كلاب، 2008، 53**).

2.6.3 توفر نظام محاسبي كفئ:

إن تطبيق محاسبة المسؤولية في المنشأة يتطلب وجود نظام محاسبي مالي وتكاليفي وإداري وأن يكون نظام ملائم وفعال يساعد في قياس نتيجة الأداء الفعلي لجميع الأنشطة الموجودة في المنشأة وعلى مستوى كل مركز مسؤولية (**كلاب، 2008، 54-55**).

ويعتمد النظام المحاسبي على ثلاثة عناصر رئيسية وهي كالتالي (**صالح، 2016، 83**):

1. الوثائق والمستندات المالية: وهي مدخلات النظام المحاسبي وتتمثل في المستندات الأصلية من فواتير إيصالات قبض أو صرف، وغيرها، أو مستندات فرعية ناتجة عن المستند الأصلي أو ترجمة المستندات جراء متطلبات معايير محاسبية.
2. السجلات المالية: حيث تنقسم إلى قسمين وهما سجل اليومية وسجل الأستاذ، ويعبر عنها بالعملية المحاسبية أو عملية المعالجة والتشغيل.
3. التقارير المالية: تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة النظام المحاسبي أو الدورة المحاسبية حيث تعتبر مخرجات النظام المحاسبي ومن أمثلتها: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

إن اكتشاف الانحرافات وتحديد قيمتها بعد حدوثها لا يضمن أن لا تتكرر هذه الانحرافات مرة أخرى، لكن يمكن أن يتم اتخاذ خطوات مسبقة حتى تمنع حدوث هذه الانحرافات مرة أخرى في المستقبل أو تقليل

احتمالية حدوث هذه الانحرافات، وتتمثل هذه الخطوات بأن يتم الالتزام بتحقيق أرقام الموازنة وذلك بزيادة الوعي لدى العاملين بوجود تكاليف لا يمكن تجاوزها، وهذا من شأنه تدعيم المنشأة في طريق تحقيق أهدافها، وتقوم الإدارة بمراقبة الانحرافات ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حصولها ومحاسبة المسؤولين عن حدوثها.

2.6.5 وجود نظام فعال للتقارير الإدارية:

تعد تقارير الأداء **أو** التقارير الرقابية من أهم مقومات نظام محاسبة المسؤولية، حيث لا يستطيع النظام أن يحقق أهدافه إلا بها ، فتحديد وتحليل الفروق ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة يتم من خلالها رفع الكفاية الاقتصادية للمنشأة مهما كان نوعها أو هدفها، فبعد أن يتم تحديد الفروق فإن الخطوة التي تليها أن يتم تحديد أسبابها والمسؤول عنها، ثم يتم عمل التقرير المناسب ورفعه للمستويات الإدارية حيث يتضمن معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة ، وبذلك فإن الهدف من التقارير الرقابية هو توفير الأساس في عملية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الأمور إلى مكانها الطبيعي، وتجاوز كافة الفروق والانحرافات الموجودة، وهنا يظهر دور محاسبة المسؤولية في عملية الرقابة على الأداء في صورة تقارير يتم رفعها للمستويات الإدارية المختلفة حيث تتضمن المعلومات الرقابية المناسبة **(كحيل، 2017، 38).**

2.6.6 وجود نظام حوافز فعال:

تعمل الحوافز ايجابية كانت أم سلبية وفق نظام محدد، حيث تعمل على دفع الموظفين على تحسين أدائهم الوظيفي، وذلك وفق الأداء المتوقع سابقًا حول كيفية تنفيذ الموظفين للأعمال الموكلة لهم، وعندما يكون هناك ضعف في الأداء ،فهل من الأفضل استخدام الحوافز الإيجابية سواء مادية أو معنوية لتعزيز سلوك الموظف،أم ترهيبه من خلال استخدام حوافز سلبية كأداة لتقويم سلوك الموظف وإجباره على تحسين أداؤه **(كحيل، 2017، 40).**

ولكي تكون تقارير الأداء فعالة في المصرف، فإنه يجب تدعيم نتائجها عن طريق تحديد أسباب الانحرافات السلبية وذلك لمنع تكرارها في المستقبل، وتحديد الايجابيات والأشخاص المسؤولين عن القيام بها، حتى يتم مكافأتهم حيث يعتبر هذا تشجيعا لهم ولكافة الموظفين في المصرف لتحسين أدائهم بشكل دائم **(الغرايبة وآخرون، 2011، 39).**

2.7مقومات نجاح نظام الحوافز:

لكي تحقق خطة الحوافز الأهداف التي تسعى إليها الإدارة لابد من أن تتوفر المقومات التالية **(كلاب، 2008، 37):**

1. العدالة: يجب أن تتصف خطة الحوافز بالعدالة، فيتم ربطها بالأداء وليس بالعواطف والنوازع الشخصية للرؤساء.

2. الإقناع: يجب أن تكون خطة الحوافز مقنعة للعاملين، ولن يتأتى ذلك إلاً عن طريق إشراكهم في مناقشتها وأعدادها.
3. الثبات: يجب أن تتصف الخطة بالثبات والاستمرار في تطبيقها، مع ملاحظة أن هذا يعني عدم مراجعتها من حين لأخر بغرض تطويرها وتحسينها.
4. الفورية: يجب أن تدفع الحوافز بعد أداء العمل مباشرة أو في المواعيد المحددة دون تأخير.
5. الوضوح: يجب أن تتصف خطة الحوافز بالوضوح والسهولة، وخصوصا فيما يتعلق بطريقة الحساب. مع عدم ربطها بالرواتب حتى لا يودي ذلك إلى الاعتقاد بأنها جزء من الراتب، وبالتالي تفقد وظيفتها كأسلوب للتحفيز.

2.8 أنواع الحوافز:

تختار الوحدة الاقتصادية لنفسها التوليفة المثالية لأنواع الحوافز، وذلك لكي يكون لديها نظام متكامل يحفز العاملين على أدائهم المتميز،وهناك العديد من أنواع الحوافز والمستخدمة فيشتى الوحدات الاقتصادية، وهناك طرقا متعددة لتصنيف هذه الحوافز منها **(كلاب، 2008، 68):**

1. حوافز مادية ومعنوية.
2. حوافز جماعية وفردية.
3. حوافز مباشرة وغير مباشرة.
4. حوافز موجبة وسالبة.

ويمكن بناء نظام الحوافـــز من إحدى تلك التصنيفات أو عمل توليفة منها بما يخدم الوحدة الاقتصادية مثل **(مرتجى، 2007، 76):**

- حوافز مادية ايجابية: كالمكافئات الممنوحة للأفراد.
- حوافز مادية سلبية: منح هذه المكافئات للأفراد.
- حوافز معنوية ايجابية: كخطاب الشكر الموجه للموظف.
- حوافز معنوية سلبية: التهديد بتوجيه إنذار.

2.9 اللامركزية:

نظرا لتوسع حجم عمل المصرف والتوسع في أشكاله والأعمال التي يقوم بها، وهذا مما يساعد على فصل الملكية عن إدارة هذه المصارف، وتعدد المهام التي يقوم بها المدير، مما دعا الأمر إلى تفويض المهام والصلاحيات إلى أشخاص اخرين يساعدونه في العمل، وممن يتسمون بالكفاءة والمقدرة العلمية والتخصـــص العلمي الدقيق، وهؤلاء أصـــبحوا هم أداة اتخاذ القرارات الإدارية، ويعملون على تســـيير الأعمال بالمصـــارف الكبيرة، وقد يحتاجون إلى اتخاذ بعض القرارات دون الرجوع إلى الإدارة العليا، وتظهر هذه القرارات في القرارات الروتينية التي تتوافق مع موقع العمل، ويتطلب هذا التفويض الحرية

ويرتبط بنوع المسؤولية التي تنشأ من اتخاذه لهذه القرارات حسب القسم الذي اتخذ شكل ونوع القرارات، وتأتي بعد ذلك مرحلة تقييم الأداء، مما يحتاج إلى تقسيم المصرف إلى إدارات تعمل على تحقيق الهدف المنشود لهذا المصرف، الذي يرتبط بنوع محاسبة المسؤولية عن الانحرافات والعمل على تصحيح هذه الانحرافات حتى تتوافق مع أهداف الربحية والقضاء على المنافسة والاستمرارية (**فايز، 2015، 82**).

3.الجانب العملي:

3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بفروع مصرف الجمهورية بمدينة مصراته.

أما عينة الدراسة تتكون من المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين بفروع مصرف الجمهورية العاملة بمدينة مصراتة وهي (أحمد الشريف– الميدان– قوز التيك– المنطقة الحرة) وعددها (31).

3.2 تحليل خصائص المشاركين في الدراسة:

تم تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص المشاركين في الدراسة، وذلك فيما يتعلق بالمؤهل العلمي والتخصص والوظيفة عدد سنوات الخبرة والعمر وعدد المرؤوسين.

3.2.1 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	9	**%29**
بكالوريوس	19	**%61.3**
ماجستير	3	**%9.7**
المجموع	31	**%100**

يتضح من جدول (1) أن ما نسبته **29%**مؤهلهم دبلوم عالي، و61.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و9.7% مؤهلهم العلمي ماجستير ، حيث يتضح أن 71% من موظفي المصارف من حملة البكالوريوس والماجستير وهي نسبة تزيد ثلثي الموظفين وهذا الأمر جيد بالنسبة للمصرف وأيضاً بالنسبة للدراسة.

3.2.2 توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	21	%67.7
تمويل ومصارف	2	%6.5
إدارة أعمال	5	%16.1
أخرى	3	%9.7
المجموع	31	%100

يتضح من جدول (2) إن ما نسبته 67.7% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، 6.5% تخصصهم العلمي تمويل ومصارف،16.1% تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و 9.7% أخرى، وتعتبر هذه النسبة جيدة لأن الفئة المستهدفة هم المحاسبين بالدرجة الأولى.

3.2.3 توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
رئيس قسم	9	%29
محاسب	5	%16.1
موظف	17	%54.9
المجموع	31	%100

يتضح من جدول (3) أن ما نسبته 29% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم رئيس قسم، 16.1% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي محاسب، 54.9% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم موظفين.

4. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	15	%48.4
5 إلى أقل من 10 سنوات	9	%29
15 سنة فأكثر	7	%22.6
المجموع	31	%100

يتضح من جدول (4) أن ما نسبته 48.4% من عينة الدراسة خبرتهم 5 سنوات فأقل، 29% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم تتراوح بين 5إلى أقل من 10 سنوات، بينما 22.6**%** من عينة الدراسة سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر، وهذا يؤكد بأن المصارف التجارية تعتمد على ذوي الخبرات في العمل المصرفي وهذا مؤشر جيد أيضا بالنسبة للدراسة.

3.2.4 توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول (5) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	12	%38.7
من 30 إلى 39 سنة	10	%32.3
من 40 إلى 49 سنة	7	%22.6
من 50 سنة فأكثر	2	%6.5
المجموع	31	%100

يتضح من جدول (5) أن ما نسبته 38.7% من عينة الدراسة أعمارهم أقل 30 سنة، وأن ما نسبته32.3% أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 39 سنة، وأن ما نسبته22.6% أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 49 سنة، بينما 6.5% من عينة الدراسة أعمارهم أكثر من 50 سنة.

3.2.5 توزيع عينة الدراسة عدد المرؤوسين:

جدول (6) توزيع عينة الدراسة حسب عدد المرؤوسين

عدد المرؤوسين	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 أفراد	27	%87.1
من 6 إلى 10 أفراد	3	%9.7
أكثر من 20 فرد	1	%3.2
المجموع	31	%100

يتضح من جدول (6) أن ما نسبته 87.1% من عينة الدراسة عدد المرؤوسين أقل 5 أفراد، وأن ما نسبته9.7% عدد المرؤوسين من 6 إلى 10 أفراد، وأن ما نسبته3.2% عدد المرؤوسين أكثر من 20 فرد.

3.2 اختبار الفرضية الأولى:

تم إجراء اختبار (t) للعينة الأحادية لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي أجريت عن طريق البرنامج الإحصائي (spss)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الاولى

م	الفقـرة	المتوسط الحسابي	P-value
1	هناك تحديد واضح للهيكل التنظيمي للمصرف والوحدات الإدارية فيه	3.35	0.000
2	هناك وضوح في كيفية تقسيم العمل بين العاملين في المصرف	3.32	0.001
3	يوجد تحديد لاختصاصات مسؤوليات كل وظيفة في المصرف	3.39	0.000
4	يوجد عدد كافي من الأفراد لتأدية المهام داخل مراكز المسؤولية	4.13	0.000
5	هناك تحديد للعمليات التي من خلالها يتم انجاز النشاط	3.42	0.000
6	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية	3.48	0.000
	العام	3.51	0.000

من الجدول (7) نستنتج أن مستوى المعنوية قيمة P–valueللكل تساوي 0.00 أصغر من (0.05) مما يشير إلى الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن الوسط الكلي أكبر من 3.51 مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه فإن الباحثين يستطيع اتخاذ فرار بأنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الهيكل التنظيمي المعد جيداً وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.**

3.3 اختبار الفرضية الثانية:

تم إجراء اختبار (t) للعينة الأحادية لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي أجريت عن طريق البرنامج الإحصائي (spss)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (8) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	P-value
1	هناك وضوح في القواعد والسياسات المحاسبية المستخدمة	3.23	0.000
2	يتم قياس الأداء الفعلي للعاملين في المصرف	3.61	0.000
3	يتم حصر وتسجيل كافة التكاليف	4.03	0.000
4	يتم حصر وتسجيل كافة الايرادات	3.97	0.000
5	تم تبويب عناصر التكاليف	3.97	0.000
6	يتم تبويب عناصر الايرادات	3.94	0.000
7	يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمصرف	3.58	0.001
	العام	3.79	0.000

من الجدول (8) نستنتج أن مستوى المعنوية قيمة P-valueللكل تساوي 0.00 أصغر من (0.05) مما يشير إلى الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن الوسط الكلي أكبر من 3.79 مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه فإن الباحثين يستطيع اتخاذ فرار بأنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية و تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.**

3.4 اختبار الفرضية الثالثة:

تم إجراء اختبار (t) للعينة الأحادية لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي أجريت عن طريق البرنامج الإحصائي (spss)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة

م	الفقـرة	المتوسط الحسابي	P-value
1	يوجد تقدير للأداء المعياري لإنجاز النشاط في مراكز المسؤولية	3.90	0.000
2	تستخدم التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف انجاز النشاط	3.74	0.000
3	تقدر التكاليف المعيارية بناء على دراسة علمية من قبل أشخاص مهنيين	3.77	0.000
4	يوضع معيار التكاليف وفقا لقدرات الأفراد	3.87	0.000
5	تستخدم الموازنات التخطيطية في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية	3.48	0.000
6	يراعى في إعداد الموازنات التخطيطية إمكانية تحقيقها من قبل العاملين	3.55	0.000
7	يتم استخدام الموازنة التخطيطية أساسا لمقارنة الأنشطة الفعلية مع التقديرية بما يحقق الرقابة أثناء التنفيذ	3.58	0.000
	العام	3.70	0.000

من الجدول (9) نستنتج أن مستوى المعنوية قيمة P-valueللكل تساوي 0.00 أصغر من (0.05) مما يشير إلى الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن الوسط الكلي أكبر من 3.70 مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه فإن الباحثين يستطيع اتخاذ فرار بأنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام الموازنات التخطيطية وتطبيق محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.**

3.5 اختبار الفرضية الرابعة:

تم إجراء اختبار (t) للعينة الأحادية لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي أجريت عن طريق البرنامج الإحصائي (spss)، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الرابعة

م	الفقـرة	المتوسط الحسابي	P-value
1	توجه التقارير وفقا لخطوط السلطة والمسؤولية في الهيكل التنظيمي	3.26	0.000
2	تجمع التقارير بين السرعة والدقة في إعدادها	3.52	0.000
3	شكل وعناصر التقارير ثابتة من فترة لأخرى	3.29	0.000
4	البيانات الواردة في التقارير يتم ربطها بالأشخاص المسؤولين عن حدوثها	3.35	0.000
5	يتم دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في التقارير	3.42	0.000
6	توضع وسائل لعلاج أسباب الانحرافات	3.26	0.000
	العام	3.35	0.000

من الجدول (10) نستنتج أن مستوى المعنوية قيمة P–valueللكل تساوي 0.00 أصغر من (0.05) مما يشير إلى الفرض الصفري (H0) وقبول الفرض البديل (H1)، وبما أن الوسط الكلي أكبر من 3.35 مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة.

واستناداً إلى ما ورد أعلاه فإن الباحثين يستطيع اتخاذ قرار بأنه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نظام التقارير الرقابية المرتبطة بكل مراكز المسؤولية وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.**

3.6 النتائج والتوصيات:

3.7.1 النتائج:

بعد اختبارنا للفرضيات وكما تم التوضيح من خلال الجداول فإننا نؤكد صحة الفرضيات التي تم وضعها خلال هذه الدراسة وهي:

1. يؤثر وجود هيكل تنظيمي سليم معد وفقا للأسس العلمية تأثير ذو دلالة إحصائية على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
   - هناك وضوح في كيفية تقسيم العمل بين العاملين في المصرف.
   - يوجد تحديد لاختصاصات مسؤوليات كل وظيفة في المصرف.
   - كما يوجد تحديد واضح للهيكل التنظيمي للمصرف والوحدات الإدارية فيه.
2. يؤثر وجود نظام للمعلومات المحاسبية تأثيرا ذو دلالة إحصائية على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.

- يوجد ربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي.
- كما يتم قياس الأداء الفعلي للعاملين في المصرف.
- وأيضا يتم تبويب عناصر التكاليف والإيرادات.

3. يؤثر وجود نظام للموازنات التخطيطية معد وفقا للأسس العلمية.
- يتم استخدام الموازنة التخطيطية أساساً لمقارنة الأنشطة الفعلية مع التقديرية.
- كما تستخدم الموازنات في تقدير تكاليف وإيرادات مراكز المسؤولية.

4. يؤثر وجود نظام للتقارير الرقابية مرتبط بكل مراكز المسؤولية على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
- تجمع التقارير بين السرعة والدقة في إعدادها، وشكل وعناصر التقارير ثابتة من فترة لأخرى.
- يتم دراسة وتحليل الانحرافات المهمة الواردة في التقارير.

3.7.2 التوصيات:

توصي الدراسة بالأتي:

1. زيادة الاهتمام بتوفير مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في مصرف الجمهورية.
2. زيادة الاهتمام بالتقارير الرقابية ومقارنتها مع فترات سابقة للمصرف والعمل على تقييمها، وتبسيط المعلومات المالية ليتم فهمها من قبل مستخدميها بسهولة.
3. منح بعض الامتيازات المشروطة لموظفي الرقابة في الوصول إلى بعض السجلات والوثائق بهدف تحقيق الرقابة بالشكل الأمثل والمطلوب في مصرف الجمهورية، وتدريب الكادر المشرف على إعداد القوائم المالية لكي يتلاءم مع التطور الحديث في النظم المحاسبية المتطورة.
4. تدريب الكادر المشرف على إعداد القوائم المالية في مصارف الجمهورية، لكي يتلاءم مع التطور الحديث في النظم المحاسبية المتطورة ولكي لا يسيء استخدامها .
5. تبسيط المعلومات المالية ليتم فهمها من قبل مستخدميها بسهولة، واستخدام المصطلحات المالية الغير معقدة وتتلاءم مع فهم مستخدميها في المصارف التجارية.

3.7 المراجع:

1. الغرايبة واخرون، (2011)، " مدى تطبيق مقومات محاسبة المسؤولية في الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية وأثره في ربحية الشركة وكفاءتها التشغيلية"، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية ، العدد (38)، المجلد (2)، عمان.
2. المطيري، نواف، (2011)، "أثر محاسبة المسؤولية على ربحية شركة النفط الكويتية"، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

3. حوري، سرحان، العموري، أحمد، (2013)، "مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد (9)، المجلد (2)، عمان.

4. سمارة، محمود ، (2015)، "أثر تطبيق محاسبة المسؤولية على رفع كفاءة الأداء والرقابة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

5. صالح، مصعب عبد الحي، (2016)، "دور نظام محاسبة المسؤولية في الرقابة وتقويم الأداء في البنوك السودانية"، جامعة شذى، السودان.

6. عتر، عثمان، موقع المدير المالي، علوم مالية وإدارة أعمال.
http://financialmanager.wordpress.com/2019/11/15/9:37mp.

7. علي، فايز، (2015)، "مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في المستشفيات الحكومية في دولة الجزائر"، جامعة وهران، الجزائر.

8. كحيل، أحمد عز الدين إسحاق، (2017)، "مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية"، الجامعة الإسلامية، غزة،7.

9. كلاب، يعرب، (2008)، "مدى توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، الجامعة الإسلامية، غزة.

10. مرتجى، أحمد، (2007)، "قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية"، الجامعة الإسلامية، غزة.

11. مصطفى , زين، علي, مصطفى، (2007)، "المحاسبة الإدارية المتقدمة"،جامعة السودان المفتوحة، السودان.

أهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي
دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2016

د.عمر فرج القيزاني[1]

مستخلص الدراسة:

استهدفت الدراسة إلى تحديد أهم مصادر ومسببات التضخم في الإقتصاد الليبي , وذلك من خلال دراسة أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية (داخلية وخارجية) على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , حيث تم تحديد هذه المتغيرات بناء على أراء عدد من نظريات التضخم , وقد صنفت الدراسة هذه المسببات إلى خمس أسباب أو مصادر (نقدية , إنفاقية , ذات علاقة بعوامل النفقات والتكاليف , هيكلية , خارجية) , وفي إطار القياس الكمي , بغرض معرفة مسببات هذه الظاهرة وتحديد مسئولية العوامل المسببة لها في الاقتصاد الليبي , أتت مسئولية العوامل الهيكلية والخارجية في المرتبة الأولى , بما يؤكد أن الاختناقات التي سببتها عملية التنمية – بما رافقها من أخطاء أثناء عمليتي التخطيط والتنفيذ – من أهم العوامل المسببة لهذه الظاهرة , إضافة إلى عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي لمجاراة الطلب المتزايد , الأمر الذي أدى إلى الالتجاء للخارج لتغطية الفجوة الناشئة عن ذلك الخلل , وبالتالي التعرض لضغوط التضخم المستورد .

مفتاح الكلمات: التضخم ، دفع التكاليف , دفع النفقة , التضخم المستورد , الاختلالات الهيكلية , الاقتصاد الليبي .

المقدمة:

يمثل التضـــخم في الاقتصـــاديات النفطية ظاهرة خطيرة , ينعكس أثرها على كافة مناحي الحياة والاجتماعية بصـورة واضـحة , كما يعمل التضـخم في هذه الاقتصـاديات عمله المؤثر في إضـعاف أثر النتائج المرجوة من عملية التنمية الاقتصادية , ومن سياسات تضييق حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة, ويمكن إرجاع التضـخم في الاقتصـاد الليبي (بإعتباره إقتصـاداً نفطياً) إلى أكثر من مصـدر أو سبب , فيُرجع من ناحية إلى عوامل أو أسباب نقدية بحثه , أو لأسباب تتعلق بسبب التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي ومكوناته , أو لأسباب هيكلية ناشئة عن مشاكل التخلف وتحديات التنمية , أو لأسباب تتعلق بزيادة التكلفة مثل انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستوى الأجور, كما يمكن إرجاع التضخم في الاقتصاد الليبي من ناحية أخرى إلى عوامل خارجية (تضخم مستورد) , على هذا الأساس فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل آلية توليد التضـخم في اقتصـاد يعتمد نشـاطه على دخل الصـادرات من سـلعة وحيدة قابلة

[1] أستاذ مشارك بكلية التجارة بجامعة الزيتونة ، faragomar@hotmail.com

للنضـوب , وضـعيفة التشـابك مع قطاعاته الإنتاجية الأخرى , وذلك من خلال تحليل مصـادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي .

مشكلة الدراسة:

تشكل ضغوط التضخم في الاقتصاد الليبي أهمية كبيرة وتحدياً لصانعي القرار , وتسبب القلق على المستويين الرسمي والشعبي , ناهيك عن الآثار السلبية المتوقعة للتضخم , على الخطط القومية للدولة , نحو سعيها لتحقيق التنمية , كما أن التضخم يشوه قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج , وما يؤدي إليه من تباطؤ النمو , الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي و الاقتصادي لأفراد المجتمع , خاصة ذوي الدخل المحدود , والذين يشكلون نسبة كبيرة من أفراد المجتمع , الأمر الذي يفرض تحديات أمام صناع السياسة العامة في الدولة , من أجل تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي لهم وتحقيق آمالهم , من هنا تأتي مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التساؤلات الآتية :

- ماهي أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
- هل ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في كبح معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
- ماهي أهم المقترحات لمعالجة التضخم في الاقتصاد الليبي ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تهتم بتحليل ودراسة سلوك معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , والدور الذي تلعبه كل من المتغيرات الداخلية والخارجية في تحديد هذا المعدل , كما تبين مدى نجاح السـياسـات الاقتصادية المتبعة في تحقيق استقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي .

فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من اختبار صحة الفرضيات التالية :

1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل النقدية وبين قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي .
2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل الإنفاقية وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .
3- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين عوامل دفع النفقة وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل الخارجية (التضخم المستورد) وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .
5- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الاختلالات الهيكلية وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تشخيص الأوضاع القائمة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة , والسياسات المتبعة في مختلف المجالات المرتبطة بإحداث التضخم , وتحديد مسؤولية كل منها في التضخم , وذلك بغرض الوصول إلى المسببات الرئيسية للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الليبي .

منهجية الدراسة :

سيتم معالجة المشكلة البحثية باستخدام منهجي التحليل والاستنباط , لإظهار مدى التأثير الكمي للعوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد الليبي , وذلك باستخدام نماذج رياضية وقياسية تجريبية , مع الاستعانة ببعض النماذج التي تناولتها دراسات أخرى في الصورة النهائية , واقتباس منها ما يمكن إسقاطه على الوضع القائم في الاقتصاد الليبي .

الدراسات السابقة :

تناولت بعض الدراسات مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي , وبحثت بعض جزئياته من زوايا مختلفة , وفيما يلي ملخص لما توصلت إليه أهم هذه الدراسات :

- **دراسة (رحومة والصالحي , 2019 , مجلة المعرفة , كلية التجارة –جامعة لزيتونة – ليبيا) : العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 .**

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 , وقد خلصت الدراسة إلى أن التغير في عرض النقود وسعر الصرف يؤثران بشكل معنوي في المدى الطويل على التغير في التضخم .

- **دراسة (أبولسين , 2009 , مجلة قطوف المعرفة – مركز الدراسات والبحوث – ليبيا) : أثر التضخم على مستويات توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2007 .**

هدفت الدراسة إلى قياس الأثر التوزيعي للتضخم على الدخل المحلي في الاقتصاد الليبي , وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي , قد أدت إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الشهري خلال الفترة 1980– 1998 بنسبة انخفاض قدرت بـ 73 % , أما السنوات التالية وحتى العام 2006 , فقد تحسن الدخل الحقيقي للفرد نتيجة للتغيرات التي أدخلت على نظام الأجور في الاقتصاد الليبي .

- **دراسة (الشيبة , 2000 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : تحليل الطلب على النقود وعلاقته بالتضخم في الاقتصاد الليبي .**

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي , مع تحديد العوامل التي ساهمت في تحديد مسارها خلال الفترة 1975 – 1996 , مع التركيز على عامل التضخم كمحدد لدالة الطلب على النقود , , وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عرض الأرصدة النقدية الحقيقية ومعدل التضخم , كما أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , كارتفاع نفقة الإنتاج الناجمة عن انخفاض مستوى الإنتاجية , والتوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانية العامة , وارتفاع الدخول الناجمة عن نشاط التصدير .

- **دراسة (الغريبي , 2002 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : سياسة الدعم وأثرها على المستوى العام للأسعار مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2000 .**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدعم السلعي على بعض المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها المستوى العام للأسعار , وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أغربها هي عدم تأثر المستوى العام للأسعار بالدعم السلعي , وأعزت الدراسة ارتفاع رقم الدعم السلعي بأنه لم يكن ناجماً عن ارتفاع كميات أو أسعار السلع المستورة , بل كان نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الليبي.

- **دراسة (الصويعي , 2009 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2008 .**

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي , وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم , وعلاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى كلا من معدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي .

الجانب النظري:

1- تعريف التضخم :

بالرغم مما تعترض فكرة اعتماد تعريف معين للتضخم من لبس وصعوبة , فإنه يمكن تعريف التضخم بأنه : ظاهرة تعبر عن حركة تصاعدية ذاتية مستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة , تضعف خلالها قدرة النقود على أداء وظيفتها كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة , مع تأثر هذه الظاهرة بتفاعل مجموعة من القوى الداخلية والخارجية تظهر في شكل مجموعة من الإختلالات الهيكلية والوظيفية والتي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب زائد عن قدرة العرض (الزبيدي , 1990) . ويتميز تعريف التضخم هذا , بأنه يضفي على التضخم صفة الحركة , وبالتالي فهو عملية ديناميكية يمكن الوقوف عليها لفترة طويلة نسبياً , وأن حركة الأسعار هذه مستمرة تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي , فهو ليس ظاهرة وقتية , وأن طابعه ذو ارتفاع تراكمي في الأسعار , وأنه يوحي بانخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة .

2-أسباب التضخم :

اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية في تفسيرها للظاهرة التضخمية , حيث ظهرت عدة نظريات حول أسباب التضخم , فعزت بعض النظريات التضخم إلى عوامل جذب الطلب , حيث يحدث هذا النوع من التضخم , نتيجة لزيادة الطلب الكلي بقدر يفوق عن زيادة العرض السلعي عند مستوى التوظف الكامل أو بالقرب منه (الشمري , 2009) , وهذا الأمر قد يحدث بسبب زيادة تلقائية في الاستثمار أو زيادة في الإنفاق الحكومي فوق مستوى الإيرادات العامة (عجز الموازنة العامة) , أو نتيجة تحقق فائض في الميزان التجاري , فإذا حدثت مثل هذه الزيادة التلقائية في الطلب الكلي , فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع , ولكن من المتوقع أن يتوقف مثل هذا الارتفاع بعد فترة , ويتحقق التوازن مرة أخرى داخل الاقتصاد عند مستوى عام للأسعار

أعلى مما كان عليه الوضع قبل حدوث صدمة الطلب الكلي , وذلك ما لم تحدث زيادة في عرض النقود , فالتضخم تبعاً لصدمة الطلب الكلي هو ظاهرة مؤقتة لفترة من الزمن , أما في ظل الزيادة النقدية فإن التضخم سوف يستمر ويتواصل , والتغذية النقدية التي تصاحب الزيادة التلقائية في الطلب الكلي هي التي تسبب استمرار الموجة التضخمية , وأنه كلما كانت التغذية النقدية أكبر كلما اشتدت حدة الارتفاع في الأسعار على المدى الطويل (يسرى , 2000) .

وعزته نظرية أخرى إلى دفع عوامل جانب العرض أو بســـبب دفع التكاليف , حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع النفقات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار, وتضخم النفقة يكون على عكس حال التضخم الطلبي ، ففي حالة الأخير يؤدى فائض الطلب إلى زيادة الأسعار , وبالتالي إلى زيادة الأجور، أما التسلسل السببي في حالة تضخم النفقة فإنه يسير في اتجاه معاكس ، لأن الدافع المبدئي في هذه الحالة يتحقق نتيجة للزيادة في الأجور النقدية أو في أســـعار باقي المدخلات الأخرى ، مؤدياً بالتالي إلى زيادة أســـعار الســـلع والخدمات النهائية لمواجهة هذه الزيادة في النفقات (صالح , 2006) .

الجانب التطبيقي :

1 – تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي :

نظراً لتعقد وترابط مسببات التضخم فإنه لا يمكن أن نعزو إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي إلى عامل بعينه , بل أنها جاءت مدفوعة بمجموعة من العوامل على جانبي العرض والطلب , سواء في السوق السلعية أو السوق النقدية , على الرغم من إكتساب التضخم للطابع النقدي في المحصلة , ويبين الشكل رقم (1) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 –2016) , ويتضح منه أن الظاهرة التضخمية قد وسمت مسار الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية , رغم حصول تطورات سعرية إيجابية خاصة في سنوات النصف الأول من العقد الأول للألفية الثالثة , إلا أن تبدلاً جوهريا أخذ يطرأ على اتجاهات المستوى العام للأسعار مع العام 2011 , ليضع الاقتصاد الليبي مجدداً في مواجهة الضغوط التضخمية .

شكل رقم (1)

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2016

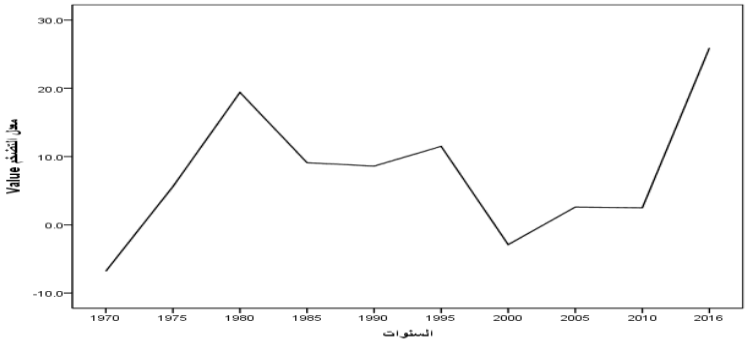

المصدر : مخرجات برنامج SPSS إعتماداً على / النشرة الإقتصادية , مصرف ليبيا المركزي , سنوات مختلفة .

2- أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي:

2-1 اختبار السلاسل الزمنية لتقدير دالة التضخم في الأجل الطويل :

تواجه دراسة العلاقة في المدى الطويل مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية , خاصة تلك التي تمثل متغيرات إقتصادية كلية هي غير مستقرة , وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه بين المتغيرات قد يكون زائفاً , لذا فإنه يتوجب دراسة إستقرارية السلاسل , والجدول رقم (1) يبين نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية , الخاصة بقياس أثر العوامل الممثلة لمصادر التضخم في الاقتصاد الليبي .

جدول رقم (1)

نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى العام والمستوى الأول

المتغير	الرمز	جذر الوحدة في المستوى العام		حالة المتغير	جذر الوحدة في المستوى الأول		حالة المتغير
		Critical value : 5% level	T-VALUE		Critical value : 5% level	T-VALUE	
معدل التضخم	$\bar{P}_t$	-2.93	-2.42	غير ساكن	-2.93	-6.09	ساكن
معدل نمو كمية النقود	$\bar{M}_t$	-2.93	-5.18	ساكن	–	–	–
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	$G\bar{D}P_t$	-2.93	-1.87	غير ساكن	-2.95	-11.82	ساكن
تكلفة الإحتفاظ بالنقود	AP	-2.93	-6.09	ساكن	–	–	–
معدل نمو فائض الطلب الكلي	$(\overline{TD} - \bar{S})_t$	-2.93	-5.95	ساكن	–	–	–
معدل نمو متوسط أجر العامل	$\overline{WL}$	-2.93	-3.29	ساكن	–	–	–
معدل نمو إنتاجية العامل الحقيقية	$\overline{PL}$	-2.95	-2.90	غير ساكن	-2.95	-6.87	ساكن
معدل نمو أسعار الواردات	$\overline{Pm}$	-2.94	-2.09	غير ساكن	-2.95	-8.41	ساكن
مقلوب معدل البطالة	$\frac{1}{U}$	-2.93	-2.73	غير ساكن	-2.94	-5.97	ساكن
معدل نمو سعر الصرف	$\overline{ER}$	-2.94	-4.37	ساكن	–	–	–
معدل أسعار الصادرات	$\bar{P}_x$	-2.94	-6.42	ساكن	–	–	–

معدل نمو الدخل العالمي	$\overline{YW}$	-4.83	-2.94	ساكن			
الأسعار النسبية بين المنتجات الغذائية والمنتجات غير الغذائية	$\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}}$	-4.73	-2.94	ساكن	-	-	-
نسبة عجز الموازنة العامة إلى الإنفاق الحكومي	$\frac{Bg}{G}$	-2.73	-2.94	غير ساكن	-6.52	-2.94	ساكن
كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي	$\frac{SF}{NSF}$	-3.00	-2.94	ساكن	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج *EVIEWS*

2-2 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في العوامل النقدية :

2-2-1 تمهيد :

يعتقد النقوديون أن الهياكل الاقتصادية في الدول النامية قادرة وحدها على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي , أما التضخم فهو ناتج عن إنتهاج سياسات اقتصادية خاطئة , فبعض هذه الدول غالباً ما تلجأ إلى اتخاذ معدلات استثمارية مرتفعة تمول بواسطة عجز الموازنة العامة للدولة أو عن طريق الاقتراض , وبالنظر إلى غياب الادخار القومي الكافي وعدم وجود نظام ضريبي فعال , فإنه عادة ما تركن هذه الدول إلى اتباع أنماط تمويلية تضخمية , تؤدي حتماً لإصدار كميات كبيرة من النقود , وحسب هذا التحليل يعتبر العرض النقدي متغيرا خارجياً ينجم عن قرارات السياسات النقدية النشطة , وما يرافقها من توسع في عرض النقود , يؤدي إلى ظهور طلب كلي متزايد يؤثر بدوره في دفع معدل التضخم نحو الارتفاع .

2-2-2 قياس أثر العوامل النقدية على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

يمكن قياس أثر التقلبات في العوامل النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال استخدام النموذج النقدي الذي وضعه هاربرجر عام 1963 وطبقه على شيلي , وقد اشتقه من دالة الطلب على النقود الذي افترض استقرارها في الأمد الطويل , ومن خلال هذا النموذج فإنه يمكن التعبير عن التضخم من وجهة النظر النقدية تلك في الدالة الآتية (العموص , وأخرون , 1984) :

$$\bar{P}_t = f(\bar{M}_t, \bar{Y}_t, AP) \qquad (1)$$

حيث أن : $(\bar{P}_t)$ معدل التضخم ويعبر عنه هنا بمعدل نمو الرقم القياسي لتكلفة المعيشة , $(\bar{M}_t)$ معدل نمو كمية النقود ويعبر عنها بالمفهوم الواسع (M_2) ويتناسب طردياً مع معدل التضخم أي أن $\frac{\partial \bar{P}}{\partial \bar{M}_2} > 0$, $(\bar{Y}_t)$ معدل نمو الناتج ويعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي $(\bar{GDP})$ بالأسعار الحقيقية ويتناسب عكسياً مع معدل التضخم أي أن $\frac{\partial \bar{P}}{\partial G\bar{D}P} < 0$, (AP) تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية ويعبر عنها بالفرق بين معدل التضخم في السنة الجارية والسابقة أي أن $AP = \bar{P}_t - \bar{P}_{t-1}$

ويدل ذلك على أن الأسعار تتعدل بتغير كمية النقود على فترتين وتتناسب طردياً مع معدل التضخم , ذلك أنه كلما زادت تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية سارع أصحاب هذه الأرصدة بالتخلص منها وبالتالي يزداد عرض النقود وترتفع على أثرها الأسعار , وعليه يتوقع أن تكون $\frac{\partial \bar{P}}{\partial AP} > 0$ هذا مع ملاحظة أن العلامة $(-)$ تعبر عن معدل النمو , ويمكن وضع الدالة السابقة في المعادلة الخطية الآتية :

$$\bar{P}_t = \beta_0 + \beta_1 \bar{M}_{2_t} - \beta_2 \mathrm{G\bar{D}P}_t + \beta_3 AP + U_t \quad (2)$$

حيث : β_0 مصطلح ثابت , β_1 , β_2 , β_3 معاملات , U_t يعبر عن حد الخطأ .

وبتطبيق المعادلة رقم (2) أمكن الحصول على الصورة التالية :

$$\bar{P}_t = 0.22 + 0.06\bar{M}_{2_t} - 0.04\mathrm{G\bar{D}P}_t + 0.48\,AP \quad (3)$$

$$(0.42) \quad (2.11) \quad (\textit{-1.75}) \quad (\textit{6.32})$$

$$R^2 = 0.61 \quad \bar{R}^2 = 0.57 \quad SER = 3.25 \quad F = 18.4 \quad DW = 1.26$$

وقد بينت نتائج هذه المعادلة مطابقة أشارات معلماتها للفروض النظرية , كما جاءت معلمتي العرض النقدي وتكلفة الإحتفاظ بالنقود ذات معنوية , أما معلمة معدل النمو في الناتج المحلي القومي فلم تكن ذات معنوية كما بينته اختبارات (T) , كما تبين من اختبار (F) معنوية انحدار المعادلة ككل , أما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد أوضحت معقولية التفسير النقدي للتضخم لهذه المعادلة , حيث شرحت نحو 61% من التغير في مستوى الأسعار , إضافة إلى عدم معنوية معلمة العرض النقدي وضعف تفسيره إذ لم يجاوز 6% , كما تشير إحصاءة (DW) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

وفي محاولة لتحسين نتائج المعادلة السابقة , فقد تم استخدام فترة إبطاء واحدة لكل من معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج الحقيقي , فتم الحصول على النتائج التالية :

$$\bar{P}_t = 0.19 + 0.08\bar{M}_{2_t} + 0.04\bar{M}_{2_{t-1}} - 0.05\mathrm{G\bar{D}P}_t - 0.03\mathrm{G\bar{D}P}_{t-1} + 0.48\,AP \quad (4)$$

$$(2.34) \quad (0.93) \quad (\text{-}1.74) \quad (\text{-}0.81) \quad (5.29)$$

$$R^2 = 0.58 \quad \bar{R}^2 = 0.51 \quad SER = 3.33 \quad F = (0.37)$$

$$9.08 \quad DW = 1.26$$

ومن المعادلة رقم (4), يتضح الآتي :

أ – وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي في السنة الجارية , وكذلك السنة السابقة , إلا أن كليهما يؤكدان ضعف تفسير النقود للتغيرات في معدل التضخم , رغم تحسنه مقارنة بالمعادلة رقم (3) , حيث لم يفسر معدل نمو النقود في السنة الجارية سوى 8%, وفي السنة السابقة 4% من التغيرات في معدل التضخم في السنة الجارية , هذا مع ملاحظة أن معلمة نمو العرض النقدي في السنة الجارية ذات دلالة معنوية , أما معلمة العرض النقدي في السنة السابقة فلم تكن ذات دلالة معنوية.

ب – وجود علاقة عكسية بين معدل نمو التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي في السنتين الجارية والسابقة , بما يتفق والفرضيات التي قامت عليها الدالة , إلا أن تفسيرهما للتغير في التضخم كان ضعيفا , حيث بلغ 5% للسنة الجارية , في حين بلغ 3% للسنة السابقة , مع عدم وجود دلالة معنوية لهما .

جـ – وجود علاقة طردية بين معدل نمو التضخم وتكلفة الاحتفاظ بالنقود , بما يتفق والفروض النظرية لهذه الدالة , مع وجود دلالة معنوية قوية بينهما, بما يؤكد وجود أثر التوقعات على معدل التضخم .

د – على الرغم من تحسن تفسير معلمتي العرض النقدي والناتج المحلي مقارنة بالمعادلة رقم (3) إلا أن ذلك جاء على حساب نسبة شرح هذه المعادلة للتغير في معدل التضخم , إذ بلغت نحو 58 % , وقد ثبتت معنوية هذه العلاقة باختبار (F) عند مستوى معنوية 5 % , أما إحصاءة (DW) فلم تتغير مقارنة بالمعادلة (3) , هذا ومما يجدر ذكره أن هذه العلاقة رغم تحقيقها لصحة الفروض النظرية , إلا أنها أثبتت ضعف تفسير النقود للتغيرات الحاصلة في الأسعار, بما يدعو إلى تتبع عدد من المتغيرات الأخرى التي تشارك في تفسيرها وفق وجهات النظر المختلفة , وهو ما تتناوله الفقرات الخاصة بذلك في حينها .

جدول رقم (2)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (4)

		Prob
Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic -6.085	0.000
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج *EVIEWS*

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , من هنا يمكن القول أن هذه العلاقة قد حققت صحة الفروض النظرية , كما أثبتت أهمية وأثر كمية النقود في تفسير التغيرات الحاصلة في الأسعار , الأمر الذي يؤكد أن أخطاء التحكم في متغير العرض النقود يعد أحد الأسباب المسئولة عن الاستقرار النقدي المحلي (الاستقرار السعري) في الاقتصاد الليبي , الأمر الذي يتطلب من السلطة النقدية ضرورة ضبط ومراقبة العرض النقدي بما ويتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي .

2–3 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في هيكل الإنفاق القومي :

2–3–1 تمهيد :

تعد مقاييس الفجوة التضخمية ذات طبيعة تركيبية لقياس أبعاد عملية التضخم في الاقتصاد, وتماشياً مع هدف الدراسة في هذا الخصوص , فإن قياس الفجوة التضخمية سيتم بدلالة إجمالي فائض الطلب المحلي , إذ أنه من المعروف أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) , فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي على الصعيد المحلي , وهذا الفائض ينعكس بدوره في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة (

الفضيل : 1982) , ويمكننا أن نشير إلى هذا المقياس باستخدام الصيغة الآتية (معهد التخطيط القومي , 1979) :

$$D_x = [\ C_P + C_g + I + E\ ] - GDP \qquad (5)$$

حيث :

D_x = إجمالي فائض الطلب .

C_p = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_g = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I = الاستثمار بالأسعار الجارية .

E = الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

ومن المعادلة السابقة يتبين , أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة , فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي , وجزء من هذا الفائض سوف يشبع عن طريق التوسع في الاستيراد , أما الجزء الباقي من فائض الطلب , فهو يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

جدول رقم (3)

متوسطات فائض الطلب الكلي وأوجه التصرف فيه في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1970 – 2016 **(بالمليون دينار)**

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة الأساس 1970		الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية				فائض الطلب	نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الفجوة %
القيمة	معدل النمو%	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستثمار الإجمالي	الطلب الكلي			
2477.5	1.6	3463.24	7302.94	5363.66	16150.0	13680.0	%477.8	%7.8

المصدر : من أعداد الباحث إعتماداً على الآتي :

- صندوق النقد العربي : التقرير العربي الموحد , 1970 –2013 .
- مجلس التخطيط العام : الحسابات القومية 1986 – 2006 .
- مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية , سنوات مختلفة .

ويتضح من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي والملخصة في الجدول رقم (3) , كبر متوسط نسبة الفجوة التضخمية إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة , وهذا يعني أن هناك فائضا في الطلب الكلي سجل في الفترة محل الدراسة , بلغ في المتوسط نحو 13680 مليون دينار , مما يعني وجود فجوة تضخمية عامة بلغت في

المتوسط نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 477.8% , وترجع هذه الفجوة إلى زيادة مكونات الإنفاق المحلي الإجمالي موزعا على أنواعه الثلاثة (جانب الطلب) عن الناتج المحلي الإجمالي (جانب العرض) .

2-3-2 قياس أثر متغيرات الإنفاق القومي على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

تعزو بعض نظريات التضخم بأن مصدر التضخم هو نتيجة وجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات , أي نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار , وكما تبين عند قياس الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب في الاقتصاد الليبي , فإنه يمكن النظر إلى أن المستوى العام للأسعار باعتباره دالة في فائض الطلب , وذلك باعتبار هذه الدالة انعكاسا للأسعار المحلية التي تعكسها متغيرات الإنفاق القومي متمثلة في معدلات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي , لذلك فإن مستوى الأسعار يمكن أن تظهره العلاقة المباشرة بين الأسعار وفائض الطلب , في صورة معدلات نمو , وكما تعبر عنه المعادلة التالية :

$$\bar{P}_t = \beta_0 + \beta_1(\overline{TD} - \bar{S})_t + U_t \qquad (6)$$

حيث $(\bar{P})$ يمثل معدل التضخم معبراً عنه بمعدل نمو الأرقام القياسية لنفقة المعيشة , أما $(\overline{TD})$ فتمثل معدل نمو فائض الطلب الكلي ويعادل معدل نمو الإنفاق القومي , مع ملاحظة أن الإنفاق القومي يتمثل في إجمالي كل من : الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الإجمالي والإنفاق الحكومي , أما $(\bar{S})$ فيمثل معدل نمو العرض الحقيقي ويعادل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالأسعار الثابتة) , أما (U_t) فتعبر عن الأخطاء , كما أن $(\overline{TD} - \bar{S})$ يمثل معدل نمو فائض الطلب الكلي .

وقد نتج عن تطبيق المعادلة رقم (6) الصورة التالية :

$$\bar{P}_t = 6.01 + 0.14\,(\overline{TD} - \bar{S})_t \qquad (7)$$

$$(5.55)\quad (2.93)$$

$$R^2 = 0.18 \quad \bar{R}^2 = 0.16 \quad SER = 6.57 \quad F = 8.58 \quad DW = 0.89$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي ومعدل التضخم العام , إلا أنها لا تشرح سوى 18% من التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار, كما تدل قيمة إحصاءة (DW) على وجود مشكلة الارتباط الذاتي , وفي محاولة لتحسين نتائج عملية التقدير تم إدخال فترة تباطؤ واحدة على معدل نمو الفائض في الطلب , وكذلك عامل آخر يتمثل في تكلفة الاحتفاظ بالنقود معبراً عنه بـ ($A = P_t - P_{t-1}$) , وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي تم الحصول على النتائج الآتية :

$$\bar{P}_t = 8.15 + 0.03\,(\overline{TD} - \bar{S})_t + 0.01(\overline{TD} - \bar{S})_{t-1} + 0.54\,AP \qquad (8)$$

$$(2.24)\quad (2.15)\qquad (0.02)\qquad (5.83)$$

$$R^2 = 0.79 \quad \bar{R}^2 = 0.77 \quad SEE = 3.35 \quad F = 33.86 \quad DW = 1.32$$

ويتضح من هذه المعادلة زيادة شرحها للتغيرات في معدل التضخم والتي بلغت نحو 77 % , كما أن إدخال فترة التباطؤ قوى من قيمة اختبار ميكانيكية العلاقة (F) مقارنة بالمعادلة السابقة , إلا أن إدخال فترة الإبطاء

أضعف معنوية معدل نمو فائض الطلب في السنة الحالية مقارنة بالمعادلة السابقة , إضافة إلى ضعف معنوية تفسير المتغير الذي يمثل إبطاء السنة السابقة لمتغير معدل نمو فائض الطلب للتغيرات التي تحدث في معدل التضخم , هذا وفسر كلا منهما على التوالي نحو 3% , 1% من التغير الذي يحدث في معدل التضخم , كما اتضح وجود علاقة قوية لمعامل تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية للنقود , والتي فسرت نحو54% , وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة .

جدول رقم (4)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (8)

Augmented Dickey – Fuller Test	T . Statistic	Prob
Statistic	-3.52	0.012
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

حيث تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , الأمر الذي يتضح منه أن للعوامل الإنفاقية مشاركة متواضعة – بل وضعيفة – في رفع مستوى الأسعار المحلية, ويعزى ذلك إلى الدعم السلعي , الذي كان تأثيره هاماً في الحد من ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

2-4 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في عوامل دفع التكاليف :

2-4-1 تمهيد :

قد لا يترتب التضخم على حدوث فائض في الطلب فحسب ، وإنما يمكن أن يحدث بسبب ارتفاع النفقات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار, ويرتبط تضخم النفقة عادة بكل من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج , وارتفاع أسعار الواردات , وارتفاع هامش الربح , والزيادة في معدلات الأجور , كذلك فإن انخفاض الإنتاجية يعد أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكاليف الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية , ومن ثم سبباً قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع , ويمكن تبين إنتاجية المشتغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة , من خلال محتوى الجدول رقم (5) , حيث يتبين بشكل جلي مدى ضآلة معدلات نمو الإنتاجية في غالبية القطاعات الاقتصادية .

كما يُعد الاختلال الحادث بين معدل نمو متوسط أجر المشتغل ومعدل نمو متوسط إنتاجيته , من الأسباب الدافعة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , حيث تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أنه في حين بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو أجر المشتغل نحو 8.8 % نتيجة لمعدلات التوظف المتزايدة في القطاع الحكومي , فإن المتوسط السنوي لمعدل نمو إنتاجية المشتغل بلغ نحو 2.7 % خلال فترة الدراسة الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة بين المعدلين قدرت بنحو 6.1 % خلال فترة الدراسة , ومما لاشك فيه أن هذه الفجوة

التي نتجت عن تجاوز متوسط معدل نمو الأجر السنوي للمشتغل لمتوسط معدل النمو السنوي لإنتاجيته , قد ساهمت بشكل إيجابي في تغذية موجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي .

جدول رقم (5)

متوسط إنتاجية المشتغل ومتوسط المعامل الحدي لرأس المال في الاقتصاد الليبي

حسب نوع النشاط خلال الفترة 1970 – 2016

ر . م	القطاعات الاقتصادية	الإنتاجية الحقيقية للمشتغل		المعامل الحدي لرأس المال	
		القيمة	معدل النمو%	القيمة	إنتاجية رأس المال
1	قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	733.68	8.2	3.5	0.29
2	قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين	36886.19	0.2 -	0.42	2.4
3	قطاع الصناعات التحويلية	1437.20	8	100	0.01
4	قطاع الكهرباء والمياه	1029.24	3.8	10	0.10
5	قطاع التشييد والبناء	2297.19	14.9	2.17	0.46
6	قطاع الخدمات التوزيعية	987.79	1.4	4.5	0.22
7	قطاع الخدمات الحكومية	2967.86	11.2	2.8	0.36
8	الاقتصاد القومي ككل	2964.53	2.7	3.85	0.26

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية: ا

- النشرة الاقتصادية والتقرير السنوي (سنوات مختلفة) مصرف ليبيا المركزي .
- وزارة التخطيط : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2011 .

جدول (6)

متوسط إنتاجية المشتغل ومتوسط أجره

ومتوسط مقدار التجاوز بين معدل نمو متوسط أجر المشتغل وإنتاجيته الحقيقية

خلال الفترة 1970 – 2016

متوسط إنتاجية المشتغل بالدينار	معدل النمو% (1)	متوسط أجر المشتغل بالدينار	معدل النمو % (2)	مقدار التجاوز % (1) – (2)
2964.53	**2.7**	**4166.28**	**8.8**	**6.1**

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا عل المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط : الحسابات القومية : 1970 – 1999 .
- وزارة التخطيط : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2011 .
- مصرف ليبيا المركزي : النشرة الاقتصادية والتقرير السنوي , سنوات مختلفة

2-4-2 قياس أثر متغيرات عوامل دفع النفقة على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

كما أتضح فيما سبق تفوق معدلات نمو الأجور على معدل نمو الإنتاجية , لذلك فإن العلاقة بين المتغيرات الخاصة بعناصر التكلفة الرئيسية والمستوى العام للأسعار تظهر من خلال العلاقة التالية (الزبيدي , 1990) :

$$\bar{P} = f(\overline{WL} - \overline{PL}) \qquad (9)$$

حيث أن : $\bar{P}$ يمثل معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) , $\overline{WL}$ تمثل معدل نمو متوسط أجر العامل , $(\overline{PL})$ تمثل معدل نمو متوسط إنتاجية العامل الحقيقية .

وتوضح هذه الدالة أن معدل التضخم يتوقف على الفرق بين معدل نمو متوسط الأجر – معبراً عن تكلفة وحدة العمل – ومعدل نمو متوسط الإنتاجية , وبإدخال عامل التضخم المستورد (معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الواردات) تصبح الدالة في الصورة الخطية التالية (*Hagger* , 1977):

$$\bar{P} = a_0 + a_1\overline{WL} - a_2\overline{PL} + a_3\overline{Pm} \qquad (10)$$

حيث أن : $\overline{Pm}$ تمثل معدل نمو أسعار الواردات , وتفترض هذه العلاقة أن :

a_1 ,a_3>0 , a_2 <0 أي أن معدل نمو متوسط الأجر ومعدل نمو أسعار الواردات تتناسب طردياً مع معدل التضخم , بينما يتناسب معدل نمو الإنتاجية عكسياً مع معدل التضخم , كما تقوم هذه المعادلة على افتراض نظري يقر بأن الأسعار يتم تحديدها بواسطة المنتجين , آخذين في الاعتبار تكلفة الإنتاج للسلعة الواحدة مضيفين إليها هامشاً محدداً للربح , وتعكس المعلمات a_3 ,a_1,a_2 إسهام هذه العوامل في تكلفة الإنتاج .

ويمكن معرفة أثر كل من الأجور والإنتاجية والأسعار العالمية للواردات على السعر المحلي عن طريق إيجاد المعامل التفاضلي للمعادلة السابقة بالنسبة للمتغيرات المذكورة , وبالتالي يمكن الحصول على المعادلات الآتية :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{WL}} = a_1 \qquad (11)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = a_2 \qquad (12)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = a_3 \qquad (13)$$

وهذه تعبر عن التغير في الأسعار نتيجة لتغير هامشي الأجور والإنتاجية والأسعار العالمية للواردات على المدى القصير .

وفي سبيل معرفة الأثر الدائر بين مستوى الأجور والمستوى العام للأسعار , يمكن الاستعانة بمعادلة أخرى تحدد سعر العمالة (الأجور) بفرض أنها سلعة يتحدد سعرها وفق العرض والطلب , وبالتالي فإن فائض الطلب على العمالة (البطالة) يعمل على تحديد مستوى الأجر, كما يمكن افتراض أن متوسط الأجر يتأثر بمعدل التضخم الجاري , وبالتالي تكون معادلة الأجور كالتالي (*Ackley* : 1978) :

$$\overline{WL} = \beta_0 + \beta_1\left(\frac{1}{U}\right) + \beta_2\bar{P} \qquad (14)$$

ومن المعادلتين السابقتين (10) , (14) يمكن معرفة الأثر اللولبي للأسعار والأجور, وتأثر مستوى الأسعار بعناصر التكلفة الرئيسية على المدى الطويل , وذلك عن طريق التعويض عن $(\overline{WL})$ بقيمتها من المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (10) , وإجراء المعامل التفاضلي بالنسبة لمقلوب معدل البطالة , وكذلك الإنتاجية , والأسعار العالمية للواردات , وذلك على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial(\frac{1}{U})} = \frac{a_1\beta_1}{(1-a_1\beta_2)} \quad (15)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = \frac{a_2}{(1-a_1\beta_2)} \quad (16)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = \frac{a_3}{(1-a_1\beta_2)} \quad (17)$$

والمعادلات الثلاث الأخيرة توضح أن الأثر على المدى الطويل نتيجة التفاعل الدائر بين الأجور والأسعار يعتمد على (β_2) أثر التغير في الأسعار على الأجور و(a_1) أثر التغير في الأجور على الأسعار و (β_1) أثر البطالة على الأجور .

وتبين (a_2) أثر التغير في الإنتاجية على الأسعار , كما تبين(a_3) أثر التغير في الأسعار العالمية للواردات على الأسعار المحلية , ومتى كانت $a_1\beta_2<1$ فإن الأثر في المدى الطويل يكون أكبر من الأثر في المدى القصير , إلا أنه لا يكون إنفجارياً (زكي , 1986) .

وبالتطبيق على الحالة موضع الدراسة , كانت المعادلة رقم (4) في الصورة الآتية :

$$\bar{P} = -0.45 + 010\,\overline{WL} - 0.03\,\overline{PL} + 0.17\,\overline{Pm} \quad (18)$$

(-0.53) (2.44) (-1.28) (2.33)

$$R^2 = 0.29 \quad \bar{R}^2 = 0.23 \quad SER = 4.37 \quad F = 4.83 \quad DW = 1.84$$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , ويلاحظ على هذه المعادلة انسجامها مع الفروض النظرية , وثبوت معنوية معلمة نمو متوسط الأجر, ومعدل نمو أسعار الواردات , بينما لم تثبت معنوية معلمة معدل نمو متوسط الإنتاجية , وذلك باستخدام اختبار (T) عند مستوى معنوية 5%, , كما أن وجود دلالة قوية للعوامل الخارجية ممثلة في معدل نمو أسعار الواردات , يؤكد فعالية التضخم المستورد , ذلك أن طائفة كبيرة من السلع الاستهلاكية إضافة إلى مستلزمات الإنتاج , مستوردة من الخارج , هذا وقد فسرت هذه المعادلة نحو 29% من التغيرات في معدل التضخم , بما يدل على تواضع تفسيره عن طريق عوامل النفقة , كما ثبتت معنوية المعادلة ككل باستخدام اختبار (F).

جدول رقم (7)

نتائج إختبار سلسلة بواقي لمعادلة الإنحدار رقم (18)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic	Prob
Test Critical Values	-6.130	0.000
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويمكن توضيح أثر عوامل التكلفة المحلية في الاقتصاد الليبي على مستوى السعر المحلي في الأجلين القصير والطويل على النحو الآتي :

أ - في الأجل القصير :

ويتضح ذلك عند تطبيق المعادلة رقم (11) لمعرفة أثر الأجور على الأسعار , حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{\mathrm{WL}}} = 0.10 \qquad (19)$$

وهو ما يعني أن ارتفاع متوسط الأجر بنسبة 100% , يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية بمقدار 10% .

أيضاً من المعادلة رقم (12) يمكن معرفة أثر الإنتاجية على الأسعار حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{\mathrm{PL}}} = -0.03 \qquad (20)$$

وهو ما يعني أن زيادة الإنتاجية بنحو 100% سوف تعمل على خفض مستوى الأسعار بنحو 3% وذلك على المدى القصير.

كذلك من المعادلة (13) يمكن معرفة أثر الأسعار العالمية للواردات على الأسعار المحلية , حيث:

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = 0.17 \qquad (21)$$

وهو ما يعني أن ارتفاع الأسعار العالمية للواردات بنحو 100% سوف يعمل على رفع مستوى الأسعار المحلية بنحو 17 % , وذلك على المدى القصير .

ب - في المدى الطويل :

ولتتبع الأثر الدائر بين الأجور والأسعار لمعرفة تأثر الأسعار على المدى الطويل بعناصر التكلفة , يمكن تطبيق المعادلة رقم (14) الخاصة بالأجور , حيث أخذت الصورة التالية :

$$\overline{WL} = 8.04 + 32.9\left(\frac{1}{U}\right) + 1.07\,\overline{P} + 0.26\,\bar{P}_{t-1} \qquad (22)$$

$$(3.08)\quad (2.01)\qquad (2.44)\quad (1.48)$$

$$R^2 = 0.17 \qquad \bar{R}^2 = 0.11 \qquad SER = 16.3 \qquad F = 2.55 \qquad DW = 2.50$$

وهذه المعادلة تشرح حوالي 17% من التغير في متوسط الأجر , ويعود هذا الانخفاض في النسبة التفسيرية , إلى أن نسبة لا يستهان بها من إجمالي الأجور والمرتبات , هي مرتبات حكومية نتيجة للتوجه الاشتراكي للدولة – حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين– تحكمها عوامل أخرى– أيديولوجية وسياسية – غير المذكورة في المعادلة السابقة . هذا وثبتت معنوية معلمات المعادلة (بإستثناء معلمة إبطاء معدل التضخم), كما ثبتت معنوية انحدار المعادلة ككل باستخدام اختبار (F) وذلك عند مستوى معنوية 5% , هذا مع ملاحظة أن إدخال إبطاء التضخم $(\bar{P}_{t-1})$ الممثل لعامل التوقعات أدى إلى تحسين توافق إشارة معلمة التضخم مع ما هو متوقع نظرياً , ذلك أن إدخال التضخم لوحده أعطى إشارة مخالفة لما هو متوقع نظرياً , وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (8)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (22)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	T . Statistic --8.063 -3.610 -2.938 -2.607	Prob 0.000

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويمكن عن طريق كل من المعادلات (15) و (16) و (17) بيان أثر التغير في الأجور معبراً عنه بمقلوب معدل البطالة , وكذلك الإنتاجية , والأسعار العالمية للواردات على مستوى الأسعار المحلية في المدى الطويل حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial(\frac{1}{U})} = \frac{0.10X\ 32.9}{(1-0.10X1.07)} = \frac{3.29}{(1-0.107)} = 3.7 \quad (23)$$

وهذا يعني أن أي تغير في مقلوب معدل البطالة بمقدار 100% يمكن أن يحدث تغير في الأسعار بمقدار 370% , بما يعني أن أي تغير في معدل البطالة بمقدار 100% سيؤدي إلى إحداث تغير في الأسعار في الاتجاه المعاكس بمقدار 27 %.

وكذلك :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = \frac{-0.03}{(1-0.10X1.07)} = \frac{-0.03}{(1-0.107)} = -0.03 \quad (24)$$

وهذا يدل على أن الإنتاجية إذا ازدادت بمقدار 100% فإن الأسعار ستنخفض بمقدار 3% .

كذلك :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = \frac{0.17}{(1-0.10X1.07)} = \frac{0.17}{(1-0.107)} = 0.19 \quad (25)$$

وهذا يعني أنه إذا ارتفعت أسعار الواردات بمقدار 100 % , فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الأجل الطويل بمعدل 19 % .

مما سبق يتضح لنا أن عناصر التكلفة المحلية – باستثناء عنصر التكلفة الخارجية – كان لها تأثير متواضع على مستوى الأسعار في المدى القصير , أما عنصر التكلفة الخارجية فقد كان تأثيره أعلى نسبياً , كذلك فإن تأثير معدل البطالة على الأسعار في المدى الطويل كان أعلى نسبياً , بما يعني أن الأثر اللولبي للأسعار والأجور يشكل القدر الأكبر في تزايد الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار المحلية , وبالتالي على الاستقرار السعري .

2-5 أسباب ذات علاقة بالعوامل الخارجية (التضخم المستورد) :

2-5-1 تمهيد :

إذا كان التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة هو المصدر الأساسي للتضخم في الاقتصاد الدولي , إذ يجري نقله من بلد إلى آخر داخل مجموعة الدول المتقدمة نفسها من خلال دورة الأعمال الدولية – المسيطرة على أكثر من 75% من التجارة العالمية – فإنه يتم تصديره إلى دول الجنوب التي تتعامل مع الدول الرأسمالية

في أكثر من 80% من تجارتها الخارجية من خلال قنوات التجارة الخارجية خاصة عن طريق الاستيراد, ويتوقف مدى تأثر الدولة المنقول إليها التضخم بحسب اعتمادها في دخلها القومي على التصدير , ومدى اعتمادها على الاستيراد في تلبية حاجاتها , وكذلك بحسب مكانة الدولة التي ظهر فيها التضخم ومدى تأثيرها في التجارة الدولية (التكريتي , 2010) .

2-5-2 قياس أثر العوامل الخارجية على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

لتقدير مساهمة العوامل الخارجية في التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة , وذلك عن طريق استخدام عدد من المتغيرات الممثلة للعوامل الخارجية , والتي تمثلت في كل من : معدل نمو أسعار الواردات($\bar{P}_m$) , ومعدل نمو سعر صرف ($\overline{ER}$) , وأسعار الصادرات الليبية ($\bar{P}_x$) , ومستوى الدخل العالمي ($\overline{YW}$) , وذلك من خلال المعادلة أدناه (*Krause & Salant ,1977*) , وبإجراء عملية التقدير تم الحصول على النتيجة الآتية :

$$\bar{P} = 0.11 + 0.23\bar{P}_m + 0.17\overline{ER} + 0.01\,\bar{P}_x + 0.29\overline{YW} \quad (26)$$

$$(0.078)\quad (2.67)\quad (2.08)\quad (0.44)\quad (0.68)$$

$$R^2 = 0.27 \qquad \bar{R}^2 = 0.19 \qquad SER = 4.46 \qquad F = 3.38 \qquad DW = 1.75$$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (9)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (26)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	T . Statistic -5.66 -3.610 -2.938 -2.607	Prob 0.000

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويتضح من هذه المعادلة النتائج الآتية :

أ - أن النمو في أسعار الواردات ($\bar{P}_m$) احتل المركز الأول في التأثير على التضخم المحلي – من حيث قيمة المعلمة أو معنويتها – وأتخذ الإشارة الموجبة المتوقعة مما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو أسعار الواردات الليبية ومعدل التضخم , مما يؤكد أن للواردات ومن ثم التضخم المستورد دور لا يستهان به في التأثير على معدلات التضخم المحلية , حيث تفسر معلمة أسعار الواردات نحو 23% من التغيرات التي تحدث في التضخم المحلي .

ب - أن النمو في سعر صرف الدينار ($\overline{ER}$) احتل المركز الثاني– من حيث قيمة المعلمة أو معنويتها – كمتغير مؤثر في التضخم المحلي كما أتخذ الإشارة الموجبة , مما يدل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف

الرسمي ومعدل التضخم , ويؤثر سعر الصرف بصورة غير مباشرة على المستوى العام للأسعار عن طريق تأثيره على فائض الطلب , حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف دوره في زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات , بما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتخفيض العرض الحقيقي الكلي , وبالتالي إيجاد فائض طلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (الشيبة , 2000) , أما نسبة ما فسرته معلمة سعر الصرف من التغيرات التي تحدث في التضخم المحلي فقد بلغت نحو 17%.

جـ - اتخذت إشارة معدل نمو أسعار الصادرات $(\bar{P}_x)$ الإشارة الموجبة المتوقعة نظرياً , وعلى الرغم من عدم معنوية هذه المعلمة , إلا أنه يمكن تفسير الأثر الطردي الذي يحدثه ارتفاع أسعار الصادرات على السعر المحلي , من خلال فائض الطلب المحلي الذي ينشأ نتيجة زيادة الدخول المتولدة من زيادة الصادرات , الأمر الذي ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار المحلية .

د - اتخذت إشارة معلمة نمو الدخل العالمي$(\overline{YW})$ الإشارة الموجبة المتوقعة نظرياً , وعلى الرغم من عدم معنويتها , إلا أن اتخاذها لهذه الإشارة يمكن تفسيره من زاوية كون أن ارتفاع الدخل العالمي عادة ما يصاحبه زيادة في الطلب على الصادرات الليبية (النفطية) , وما يصاحب ذلك من عوائد نفطية , الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في السيولة المحلية , بما يؤدي إلى وزيادة معدلات التضخم المحلية .

هـ - شرحت هذه المعادلة نحو 27 % من التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , كما ثبتت معنويتها باستخدام اختبار (F) عند مستوى معنوية 5 % بما يدعو لقبولها عند تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على مستوى الأسعار المحلية.

2-6 أسباب ذات علاقة بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي :

2-6-1 تمهيد :

يرى الهيكليون اللذين تناولوا تحليل التضخم بالدول النامية , بأن عملية تحليل هذه الظاهرة يجب أن تستند على كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول , أما القضايا النقدية والمالية فهي لا تلعب إلا دوراً ثانوياً في العملية التضخمية , ومن هنا يعتقد الهيكليون أن التضخم لا يجب تفسيره على أنه زيادة غير طبيعية في كمية النقود , أو أنه نتيجة للإدارة النقدية أو المالية السيئة في هذه الدول , لأن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تربض وراء زيادة كمية النقود , ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول(زكي , 1983) , ويعد الاختلال الحادث بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة أحد أهم الإختلالات الهيكلية المسببة للضغوط التضخمية في هذه الدول , ذلك أن هذا الاختلال ينعكس في النهاية في الاختلال الحادث بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية , أي بين العرض الحقيقي للسلع والخدمات , وبين الطلب الكلي عليها , وفي هذا الصدد فإن الإقتصاد الليبي يتسم بارتفاع واضح في نسبة مساهمة قطاعات الخدمات وقطاعات التوزيع في الناتج المحلي الإجمالي , وبارتفاع معدلات نمو هذه القطاعات بشكل يفوق معدلات النمو في القطاعات السلعية , كما يبينه الجدول رقم (10) , فإن ذلك يؤدي إلى إحداث نمو في قوى الطلب أكبر من النمو الذي يحدث في قوى العرض الحقيقي للسلع والخدمات , مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع .

جدول رقم (10)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي

ومعدلات نموها في المتوسط خلال الفترة 1970 –2016

قطاع الزراعة		قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الكهرباء		قطاع التشييد والبناء		قطاع الخدمات الحكومية		قطاع الخدمات التوزيعية	
معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية %	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
10.9	4.3	14.7	64.1	17.2	4.7	14.5	1.3	12.7	8.8	12	16.3	19	18.6

حسبت من قبل الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط , المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1999.
- مصرف ليبيا المركزي : النشرة الاقتصادية , والتقرير السنوي, سنوات مختلفة .
- صندوق النقد العربي : الحسابات القومية للدول العربية 1973 – 1984 .

2-6-2 قياس أثر الاختلالات الهيكلية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي :

تعرض الإقتصاد الليبي لاختلالات هيكلية , والتي كان لتنفيذ البرامج التنموية أثر في تزايدها , وقد أمكن استخدام عدد من المتغيرات – المعبرة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي – في عدد من الاختبارات التجريبية , بغرض الحصول على أفضل علاقة معبرة لأثر هذه العوامل على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , حيث تم التوصل إلى المعادلة الآتية :

$$\bar{P} = \frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + \frac{Bg}{G} + \frac{I}{\Delta Y} + \frac{Rg}{GNP} + \frac{SF}{NSF} \qquad (27)$$

حيث $(\bar{P})$ معدل نمو الرقم القياسي لتكلفة المعيشة , $(\bar{P}_f)$ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الغذاء , $(\bar{P}_{nf})$ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار السلع غير الغذائية , (G) الإنفاق الحكومي الإجمالي , (Bg) العجز في الموازنة العامة الممول عن طريق الجهاز المصرفي , $(\frac{Rg}{GNP})$ نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي , $(\frac{SF}{NSF})$ كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي .

حيث :

$$Bg = G - (RT + RO) \qquad (28)$$

$$Rg = I - S \qquad (29)$$

وتمثل (RT) الإيرادات السيادية (الضرائب) و (RO) تمثل الإيرادات الجارية الأخرى غير الضرائب والإيرادات الرأسمالية , و (S) إجمالي المدخرات المحلية . أما (I) فتمثل الاستثمار الإجمالي , (ΔY) فتمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

ويرتبط معدل التضخم في هذه العلاقة ارتباطا طردياً مع النسب المذكورة – باستثناء كسر المواد الغذائية – ففي الحالة التي يزداد فيها ارتفاع كل من G و I و P_f والداخلة في حسابه , حيث بارتفاعها يزداد امتصاصها للناتج المحلي والممكن تغطيته , إما بزيادة الإنتاج أو الاستيراد من جهة , أو بارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من جهة أخرى , أو من الجهتين معا , أما إذا تزايد انخفاض أي من هذه المتغيرات فإن العلاقة الارتباطية تكون عكسية , أما كسر المواد الغذائية فيتناسب عكسيا مع معدل التضخم , فكلما زادت قيمة هذا الكسر دل ذلك على زيادة الناتج الغذائي , فيزاد العرض منه فتنخفض الأسعار , ويقل الاعتماد على الاستيراد المرتبط بالتضخم المستورد , والعكس بالعكس تماماً .

وكانت نتائج المعادلة السابقة على النحو الآتي :

$$\bar{P} = 33.12 + 0.5\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + 0.02\ \frac{Bg}{G} + 0.001\frac{I}{\Delta Y} + 0.11\frac{Rg}{GNP} - 6.7\frac{SF}{NSF} \quad (30)$$

(7.04) (*2.31*) (0.63) (0.47) (1.6) (*-5.57*)

$R^2 = 0.51$ $\bar{R}^2 = 0.44$ $SER = 5.21$ $F = 7.21$ $DW = 1.30$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (11)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (30)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic	Prob
	-4.13	0.003
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

وتوضح هذه العلاقة ما يلي :

أ – أن هناك علاقة إرتباطية طردية مع جميع المتغيرات باستثناء كسر المواد الغذائية .

ب – ثبات معنوية كسر الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية , مما يعني أنه بزيادة الناتج الزراعي بحيث أوضح أثره في حدود 50%على معدل التضخم, مما يعني أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية النسبية, تشكل عاملا مهما من العوامل الدافعة لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

جـ – ثبات معنوية كسر المواد الغذائية , وارتباطه بعلاقة عكسية مع معدل التضخم , تعكس الانخفاض الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار عند ارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي .

د – سجلت معلمة نسبة العجز (أو الفائض) في الموازنة الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي قيمة متدنية , إضافة إلى عدم معنوية هذه المعلمة باستخدام اختبار (T) , ويعزى ذلك إلى ضخامة فوائض الموازنة الحكومية المسجلة في أغلب سنوات الألفية الثالثة , وانعدام الدين المحلي المصرفي في تلك السنوات – نتيجة للطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق النفطية , وما رافقها من فوائض واحتياطيات مالية للدولة – الأمر الذي

انعكس في تدني معلمة كسر العجز في الموازنة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي , وعدم ثبات معنويته , على الرغم من العجز المسجل في موازنة الحكومة في أكثر من نصف سنوات الدارسة موضع البحث , وما رافقه من نمو مطرد للدين المحلي المصرفي في تلك السنوات .

هـ – تدني معلمة كسر إجمالي الاستثمار إلى التغير في الناتج المحلي وانعدام معنويته , ويعود ذلك إلى سبق معدل الناتج المحلي الإجمالي لمعدل نمو إجمالي الاستثمار, وضخامة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاستثمار الإجمالي خاصة في سنوات الألفية الثالثة , لنفس السبب المذكور في الفقرة السابقة .

و – انخفاض معنوية فجوة الموارد المحلية , يعود إلى ضخامة المدخرات الحكومية في جل سنوات الألفية الثالثة , لنفس السبب المذكور في الفقرتين السابقتين , على الرغم من وجود هذه الفجوة في أكثر من نصف سنوات الدراسة موضع البحث .

ز– بلغت نسبة شرح هذه المعادلة للتغير في معدل التضخم نحو 51% وهي نسبة يعتد بها , عند تفسيرنا للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الوطني من وجهة النظر الهيكلية فقط , ذلك أن التضخم في أي اقتصاد تحكمه عوامل متعددة غير العوامل الهيكلية , كما ثبتت معنوية هذه العلاقة , باختبار (F) عند مستوى معنوية 5% .

3– محددات التضخم في الاقتصاد الليبي :

بغرض الحصول على الدالة التضخمية العامة المعبرة عن كافة المتغيرات الممثلة لكافة محددات التضخم في الاقتصاد الليبي , تم استخدم المتغيرات المفسرة للظاهرة التضخمية , والتي تم استيفاءها من النماذج السابقة , وبإجراء عدد من الاختبارات التجريبية , تم التوصل إلى المعادلة الممثلة لمحددات التضخم في الاقتصاد الليبي الآتية :

$$\bar{P} = 20.25 + 0.22\bar{P}_m + 5.73D + 0.06\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + 0.36\overline{ER} - 4.11\frac{SF}{NSF} + 0.09\frac{Rg}{GNP} \quad (31)$$

(4.43) (2.43) (3.72) (3.13) (4.16) (-3.83) (2.03)

$$R^2 = 0.72 \quad \bar{R}^2 = 0.66 \quad SEE = 4.03 \quad F13.99 \quad DW = 1.30$$

حيث : $(\bar{P}_m)$ يمثل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار الواردات , (D) يمثل متغير كيفي يمثل الأزمات الاقتصادية والسياسية , $(\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}})$ يمثل كسر معدل نمو أسعار الغذاء إلى معدل نمو أسعار السلع غير الغذائية , $(\overline{ER})$ معدل نمو سعر الصرف , $(\frac{SF}{NSF})$ يمثل كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي , $(\frac{Rg}{GNP})$ كسر يمثل فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (12) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (12)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (31)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic -4.750	Prob 0.0004
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

هذا ويمكن سرد بعض الملاحظات والحقائق على معادلة التضخم العامة , وذلك على النحو الآتي بيانه :

أ – لقد تمت العديد من المحاولات لإدخال المتغيرات الأخرى التي لم ترد في المعادلة السابقة , والتي كانت لها قوة تفسيرية أو معنوية يعتد بها في النماذج السابقة , مثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود أو إبطاء معدل التضخم المحلي أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو معدل البطالة , وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات التفسيرية الأخرى الأقل تفسيرية أو الأقل معنوية مثل معدل نمو السيولة المحلية , أو معدل نمو الأجر أو معدل نمو الإنتاجية للمشتغل أو العوامل الإنفاقية المتمثلة في معدل نمو فائض الطلب الكلي , أو بعض العوامل الهيكلية أو الخارجية الأخرى , إلا أن إدخال مثل هذه المتغيرات إلى المعادلة السابقة قد أثر على معنوية متغيراتها , وفي أحيان كثيرة تحولت إشارة المتغير المدخل إلى الإشارة المخالفة لتوقعات النظرية الاقتصادية وعدم معنويته , وفي أحيان أخرى فإن إدخال مثل هذه المتغيرات لم يزد من القوة التفسيرية للنموذج .

ب – بلغت النسبة التفسيرية للتضخم الحادث في الاقتصاد الليبي نحو 72% للعوامل الخارجية والعوامل الهيكلية , في حين النسبة المتبقية تمثل العوامل الأخرى (العوامل النقدية الإنفاقية وعوامل دفع التكلفة) كما ثبتت معنوية جميع متغيراتها باستخدام اختبار (T) , كما ثبتت معنوية انحدار المعادلة ككل باستخدام اختبار (F) , كما جاءت جميع إشارات معلماتها مطابقة للنظرية الاقتصادية .

جـ – بسبب استبعاد العامل النقدي لضآلة دلالته المعنوية واتخاذه الإشارة السالبة , إضافة إلى عدم معنوية العوامل الإنفاقية وبعض عوامل دفع النفقة وضعف تفسيرها خلال الاختبارات التجريبية , برزت العوامل الهيكلية والخارجية كعوامل مهمة في تفسير التضخم الحاصل في الاقتصاد الليبي , بما يؤكد أن الاختناقات التي تظهر بسبب عملية التنمية بالإضافة إلى الأخطاء التي تشوب هذه العملية تخطيطاً وتنفيذاً , مع عدم تجاوب الهيكل الإنتاجي لمجاراة الطلب المتزايد , الأمر الذي أدى إلى الالتجاء للعالم الخارجي بشكل متزايد لسد العجز الحاصل , وما أدى ذلك من تأثير التضخم العالمي على مستوى الأسعار المحلية .

النتائج والتوصيات :

1–النتائج :

1–1 أظهرت عملية القياس ضعف العامل النقدي في تفسير التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار , مع أن ذلك لا يمنع من أخذ العامل النقدي في الحسبان , ذلك أن البيانات المنشورة

يشوبها الكثير من القصور والتضارب , هذا فضلاً عن تأثره بالسياسات النقدية الإنكماشية التي إتخذتها السلطات النفدية في أغلب سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة بغرض إمتصاص السيولة المحلية الفائضة .

2-1 أظهرت عملية القياس للنموذج الإنفاقي الذي عرض العلاقة بين فائض الطلب ومعدل التضخم , تواضع مشاركة هذه العوامل في دفع مستوى الأسعار نحو الإرتفاع , ويعزى ذلك إلى الدعم السلعي الذي أخذت به الدولة طيلة سنوات الفترة موضع الدراسة .

3-1 أظهرت عملية القياس كذلك قوة تفسير العوامل الهيكلية والخارجية للتضخم في الإقتصاد الليبي .

2- التوصيات :

2-1 في إطار مواجهة التضخم من جانب الطلب , فإن ذلك يتم من خلال التحكم في الطلب على السلع والخدمات في اتجاهين , أحدهما التحكم في المعروض النقدي بمفهومه الواسع , عن طريق التأثير على مكوناته باستخدام السياسة النقدية الفعالة , والآخر يتجه نحو تضييق الفجوة التضخمية عن طريق التأثير على مكونات الطلب الكلي , متمثلة في أوجه الإنفاق المختلفة باستخدام السياسات المالية الإنفاقية .

2-2 بغرض القضاء على الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب , يتطلب الأمر إستخدام أدوات السياسة المالية والإنفاقية , كضرورة ضغط وترشيد الإنفاق الإستهلاكي الخاص والحكومي , وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام , والعمل على زيادة الجهد الضريبي , مع ضرورة دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل وجه من أوجه الدعم الحكومي , ومن ثم تقويمه من حيث مدى ضرورته ومدى كفايته , كما لا يجوز أن تبتعد اعتبارات الدعم الحكومي ومعايير تخصيصه لكافة أنشطة الإنتاج السلعي والخدمي , بالشكل الذي يُمَكِّن هذه الأنشطة من أن تكون دعامة للقاعدة الاقتصادية , ومرتكزاً للبناء الاقتصادي من أجل توفير الاحتياجات الضرورية للسكان .

2-3 يُعد رفع مستوى الإنتاجية أحد الوسائل لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات , لذلك فإن مجال زيادة الإنتاجية كوسيلة من وسائل مكافحة التضخم يتم من خلال تحسين وتغيير الطرق التنظيمية والفنية والإدارية للإنتاج , إضافة إلى ربط الحوافز والمكافآت والترقيات بزيادة الإنتاج .

2-4 ترشيد وضغط الواردات وقصرها على الضروري , ومحاولة التقليل من الواردات الترفية والكمالية باستخدام السياسات الضريبية والجمركية المناسبة , كما يمكن تخفيض التضخم المستورد من خلال تنويع خريطة الواردات , والعمل على تخفيف تركيزها في الدول التي تتسم بمعدلات التضخم العالية , إضافة إلى تشجيع عمليات الإحلال في مجالات الإنتاج والاستهلاك للسلع المحلية محل السلع المستوردة , وذلك عن طريق إدخال نظم جديدة للحوافز الاستهلاكية والاستثمارية تشجع استخدام البدائل المحلية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية .

2-5 إتباع إستراتيجية تنموية من شأنها مواجهة الاختلال الحاصل في علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية , والتي تتم بإتباع سياسات النمو المتوازن التي يمكن إقامتها في قطاعات الإنتاج للسلع الأساسية والتي من

أهمها القطاع الزراعي , وذلك من خلال رصد حد معين من الاستثمارات على مشروعات مختارة تكون أقطاباً قائدة إلى إقامة مشروعات مستقبلية , على أن يتم ربطها بمشروعات أخرى مستقبلية , وعلى أن يتم ربطها بمشروعات أخرى تتكامل معها من حيث تزويدها بمستلزمات الإنتاج , وهو ما يدعو إلى أن يكون التكامل رأسياً .

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

1- التكريتي , هيفاء عبد الرحمن (2010) , آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , دار الحامد للنشر , عمان , 2010 .

2- الشمري , ناظم محمد نوري (2009) , النقود والمصارف والسياسة النقدية , دار زهران للنشر , عمان.

3- رحومة , عبدالسلام , وآخرون (2019) , العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 , مجلة المعرفة , العدد العاشر, كلية التجارة , جامعة الزيتونة – ليبيا .

4- زكي , رمزي (1983) مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي , مجلة الفكر الإستراتيجي العربي , العدد السابع , بيروت .

5- زكي , رمزي (1986) , التضخم في العالم العربي , بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16–18 مارس 1985 , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت .

6- زكي , رمزي (1986) , التضخم المستورد , دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية , دار المستقبل العربي , القاهرة .

7- صالح , أحمد محمد (2006) , دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية للفترة 1990–2003) , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير .

8- العموص , عبد الفتاح وآخرون (1985) , أثر التضخم على مستوى الأسعار في الأقطار العربية ذات العجز المالي (تونس كمثال) , بحث قدم لندوة بعنوان التضخم في الوطن العربي , معهد التخطيط العربي , الكويت 16-18 مارس 1985 .

9- يسري , عبد الرحمن (2000) قضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية للنشر , الإسكندرية.

10- عبد الفضيل , محمود (1982) , مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي , الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .

11- الزبيدي , علي صالح (1990) , دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية اليمنية , رسالة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

12- الشيبة , منى محمد عثمان (2000) , تحليل دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي , رسالة ماجستير في الاقتصاد , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس .

13- معهد التخطيط القومي (1979) , دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر , القاهرة .

14- مصرف ليبيا المركزي(سنوات مختلفة) , النشرة الاقتصادية .

15- وزارة التخطيط (2006) , المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية 1962-2006 , ليبيا .

16- وزارة التخطيط , الحسابات القومية 1970- 1985 .

17- مجلس التخطيط العام الحسابات القومية 1986 – 2006 .

18- صندوق النقد العربي , الحسابات القومية للدول العربية 1970-2012 .

19- صندوق النقد العربي , التقرير العربي الموحد , سنوات مختلفة .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. *A . J . Hagger : Inflation Theory & Policy , Macmillan Press I . T .D , London , 1977 .*

2. *G. Ackley : Macroeconomics , Theory and Policy , Macmillan Press , New York , 1978 .*

3. *Lawerence B. Krause and Walter S. Salant : Worldwide Inflation- Theory and Recent Experience , Washington D . C . The Brookings Institution , 1977 .*

مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني وأثرها على جودة خدمات المراجعة (من منظور المراجعين الخارجيين بمنطقة طرابلس والمقيدين بمصرف ليبيا المركزي)

د.المهدي عبد العظيم المهدي حمودة [1] **أ.على محمد على العمارى [2]**

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام المراجعين الخارجيين بقواعد السلوك المهني، ثم اختبار مدي تأثيرها على جودة خدمات المراجعة، وذلك من منظور المراجعين الخارجيين بمنطقة طرابلس والمقيدين بمصرف ليبيا المركزي، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين استمارة استبيان تتكون من ثلاثة محاور، كأداة لتجميع البيانات وذلك بالاعتماد علي الدراسات السابقة، وقد تم توزيع واسترداد عدد (46) استبانة، وبتحليل الإجابات المجمعة بواسطة الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك التزام من قبل المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة عينة الدراسة بقواعد السلوك المهني بليبيا، وكذلك أثبتت الدراسة أن الالتزام بقواعد السلوك المهني يؤثر إيجاباً على جودة خدمات المراجعة. واختتمت الدراسة ببعض التوصيات الموجهة للمراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة وذلك للاسترشاد بها في مجال عملهم.

مفتاح الكلمات: السلوك المهني، جودة المراجعة.

المقدمة:

يعتبر مفهوم جودة خدمات المراجعة التي يقدمها المراجع من الموضوعات التي تلقي اهتماما متزايداً في الوقت الحالي، نظراً لتعدد الإطراف التي تستفيد منها في المجتمع، وذلك بسبب التقرير الذي يعده المراجع حول مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية التي يقوم المراجع بفحصها ومراجعتها، بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الحالية والمستقبلية. ولهذا كان من المتوقع من هذه المهنة أن تقدم خدمات ذات جودة عالية من الكفاءة وطبقاً لمتطلبات معايير الرقابة علي جودة الأداء المهني المتفق عليها، والصادرة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين والاتحاد الدولي للمحاسبة لضمان تحسين المصداقية لهذه المهنة، ومواكبة التطورات التي تشهدها هذه المهنة وما تتركه من أثر إيجابي علي المستفيدين من خدماتها **(حمودة،2015:66)**.

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، almahdihamoda@gmail.com

[2] مساعد محاضر بكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي بجامعة المرقب، aliamari76@yahoo.com

غير أن انهيار كبري شركات المراجعة في العالم "آرثر اندرسون" وثبوت تورطها في حدوث العديد من الازمات للشركات العالمية الكبرى وانهيارها في بيئة الاعمال الحديثة. طرح العديد من التساؤلات السلبية حول قصور دور مهنة المحاسبة والمراجعة في معالجة تلك الازمات من قبل الاطراف المستفيدة من خدماتها، وفقد الثقة في دور المراجع الخارجي بضمان تدعيم عنصر الشفافية والإفصاح في كافة معاملات الشركات، وإصدار قوائم مالية تتصف بالدقة والمصداقية تحظى بقبول ودعم ثقة مستخدميها. وبالتالي أصبح إعادة ثقة المجتمع في المراجع الخارجي وجودة خدماته لا تتعزز إلا بوجود أسس وقواعد تحكم تصرفات وسلوكيات أعضاء المهنة وآدابها. ويعتبر غير الملتزم بها مخالفاً لأحكام المهنة ويتعرض للعقوبات التي تضعها المهنة بالخصوص.

ولذلك قامت العديد من المنظمات المهنية على المستوى الدولي بوضع معايير وأسس يتم من خلالها ترجمة الإخلاق المهنية في أنحاء العالم كدليل لمبادئ وقواعد السلوك المهني والتي يجب ان يتصف بها مراجعو الحسابات وهي(قواعد عامة، قواعد تتعلق بتعزيز استقلالية المراجع قواعد تتعلق بعلاقة المراجع مع عملائه، قواعد تتعلق بعلاقة المراجع مع زملائه ، وقواعد تتعلق بالمحافظة على الأداء المهني للمراجع)

أما على الصعيد المحلي، فقد بينت بعض الدراسات **(القاجيجي،2002)** بأنه لا يوجد دليل مكتوب لقواعد السلوك المهني في ليبيا .

ولهذا أصبح هناك حاجة ماسة لوجود ضوابط ومعايير محاسبة ومراجعة محلية يلتزم بها المراجع الخارجي لكي تحكم أخلاقياته وسلوكه وتصرفاته أثناء قيامه بعمله المهني و بما يؤدي الى تحسين جودة خدمات المراجعة بصفة خاصة، ورفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

تكمن أهمية المراجعة في جودة الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي لعملائه بكل موضوعية ونزاهة عند تنفيذه لعملية المراجعة، من أجل دعم الثقة والمصداقية في المعلومات المالية في القوائم المالية حتى تصبح ذات جودة عالية تفي باحتياجات مستخدميها. غير أن عدم التزام المراجع بآداب وسلوكيات المهنة وبمعايير المراجعة المقبولة عموماً سوف يحمله المسئولية القانونية والمهنية الكاملة أمام الجهات المستفيدة من خدماته. خاصة إذا تبين عدم بدله العناية المهنية اللازمة عند قيامه بعملية المراجعة.

وفي ليبيا وفي ظل غياب معايير وطنية تساعد على وضع دليل لقواعد السلوك المهني وكذلك عدم وجود تشريع يطالب المراجع بتنفيذ برنامج رقابة الجودة والالتزام به.

إجريت العديد من الدراسات لتحديد مدى التزام المراجع الخارجي بتطبيق قواعد السلوك المهني الصادرة عن معهد المحاسبين الأمريكي أو الاتحاد الدولي للمحاسبين. حيث أجمعت هذه الدراسات على الحاجة للمزيد من الدراسات لوضع دليل لقواعد السلوك المهني وتحديد تأثيرها المحتمل على جودة خدمات المراجعة.

ولهذا فإن هذه الدراسة تسعى للوقوف على مدى التزام المراجع الخارجي في بيئة الإعمال الليبية بقواعد السلوك المهني وقياس تأثيرها على جودة المراجعة من منظور المراجعين الخارجيين بمدينة طرابلس. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤالين التاليين:

1- ما مدى التزام المراجع الخارجي في بيئة الإعمال الليبية بقواعد السلوك المهني.

2- هل يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني في جودة المراجعة.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة وتستمد أهميتها من خلال دراسة مدى التزام المراجع الخارجي بليبيا بقواعد السلوك المهني، والتي تعد مطلباً أساسياً لقيام المراجع بتنفيذ عملية المراجعة بكل كفاءة وفاعلية، ثم اختبار مدى تأثيرها علي جودة خدمات المراجعة باعتبارها أداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية في سوق الخدمة، ووسيلة لتحسين وتحقيق رضاء وولاء العملاء.

فرضية الدراسة:

وتتمثل الفرضيات الرئيسية للدراسة في الاتي:

1- هل يلتزم المراجع الخارجي في ليبيا بقواعد السلوك المهني .

2- لا يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة خدمات المراجعة.

أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الي التعرف على مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني بليبيا واختبار أثرها على جودة خدمات المراجعة من خلال تحقيق الاهداف التالية:

1 – التعريف بقواعد السلوك المهني الواجب الالتزام بها.

2 – التعريف بمفهوم وأهمية جودة خدمات المراجعة.

3- التعرف على مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني وبيان أثرها علي جودة المراجعة.

حدود الدراسة :

ستقتصر هذه الدراسة على دراسة قواعد السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية واختبار مدى تأثيرها على جودة خدمات المراجعة، كما سيقتصر على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بمدينة طرابلس وذلك خلال شهري اكتوبر ونوفمبر من سنة 2018م.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع آداب وسلوك مهنة المراجعة والتي من أهمها:

1- دراسة (بن غريب وبالخير،1988) بعنوان: معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا.

استهدفت هذه الدراسة حصر وتقييم معايير المراجعة وقواعد السلوك ، ومن خلال عملية الحصر والتقييم توصلت الدراسة إلي وجود نقص في التشريعات المنظمة لمهنة المراجعة فيما يتعلق بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني ،ووجود تطبيق جزئي للموجود منها مع بعض المخالفات في التطبيق العملي لبعض المعايير والقواعد المتعارف عليها مهنيا ، وخاصة تلك المتعلقة بالاستقلالية وتقرير المراجع وتجميع أدلة الإثبات والتأهيل العلمي والعملي للمراجع.

2- دراسة (القاجيجي ، 2002) بعنوان : قواعد السلوك المهني لمراجعي الحسابات، دراسة مقارنة بين التطبيقات الليبية والعربية والدولية.

قامت هذه الدراسة بتقييم واقع قواعد السلوك المهني على المستوى المحلي والعربي والدولي وتوصلت إلى عدة نتائج منها: وجود فهم لدى أغلبية المراجعين في ليبيا لطبيعة ومضمون قواعد السلوك المهني، رغم عدم وجود دليل واضح لهذه القواعد بالرغم من اعتقاد بعض المراجعين بأن وجود القانون رقم (116) لسنة 1973وبعض القوانين الأخرى يعني وجود دليل مكتوب لقواعد السلوك المهني. كذلك بينت الدراسة أنه في الوقت الذي يدرك فيه غالبية المراجعين الليبيين فائدة وجود قواعد للسلوك المهني فإن شريحة منهم ليس لها إدراك أو معرفة أو لم تطلع أصلا على هذه القواعد.

3- دراسة (صيام وابو حميد،2006) بعنوان: مدى التزام مراجعي الحسابات في الاردن بقواعد السلوك المهني .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف علي مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك التزاما من قبل مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالمحافظة على الأداء المهني للمراجع وبتعزيز استقلالية المراجع. وبعلاقة المراجع مع عملائه. وبالقواعد العامة للسلوك المهني. وبعلاقة المراجع مع زملائه.

4- دراسة (الزناتي، 2008) بعنوان : إطار شامل لآداب سلوك مهنة المراجعة في البيئة الليبية

حاولت هذه الدراسة تقديم إطار شامل لآداب سلوك مهنة المراجعة بما يتلاءم مع الظروف المحيطة بالمهنة في ليبيا ، واختبار مدى قبول عناصر الإطار المقترح في الواقع العملي ولتحقيق ذلك قام الباحث بإعداد إطار لقواعد السلوك المهني اشتمل على: الأمانة والاستقامة الموضوعية، الاستقلال، الالتزام بالسرية في ممارسة المهنة ،الحلول محل المراجع السابق الحصول على العمل المهني بطريقة لا تتنافى مع آداب المهنة ،الخدمات الاستشارية ،الالتزام بالمعايير، الاتعاب المشروطة والمنافسة عليها ،وقام بعرض هذا الإطار على مكاتب المحاسبة في ليبيا لاختبار مدى قبول المراجعين في ليبيا لهذا الإطار المقترح، وبعد تحليل الباحث للبيانات الواردة من مكاتب المراجعة محل الدراسة توصل إلي نتيجة مفادها قبول مجتمع الدراسة لهذا الإطار المقترح.

5- دراسة (العماري، 2008) بعنوان : مدى التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني دراسة ميدانية بمدينة طرابلس

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على مدى التزام المراجعين في ليبيا بقواعد السلوك المهني والتي تم تصنيفها إلي قواعد عامة ، وقواعد تتعلق بعلاقة المراجع مع زملائه وقواعد تتعلق بتعزيز استقلالية المراجع، وقواعد تتعلق بمحافظة المراجع على أدائه المهني، وهدفت الدراسة كذلك إلي التعرف على مدى تأثير القوانين المتعلقة بالمهنة على التزام المراجع بتلك القواعد، وكذلك اثر التطورات الاقتصادية المعاصرة المترتبة على انضمام ليبيا إلي منظمة التجارة العالمية والعولمة والاتجاه نحو الخصخصة ومعايير الجودة العالمية على أخلاقيات المراجع. وتوصلت الدراسة إلى التزام المراجعين في ليبيا بقواعد السلوك المهني سواء العامة أو تلك المتعلقة بعلاقة

المراجع مع زملاءه أو المتعلقة بتعزيز استقلاله أو تلك المتعلقة بالمحافظة على جودة أدائه، كذلك توصلت الدراسة إلي وجود التزام من قبل المراجعين في ليبيا بقواعد السلوك المهني في ظل التطورات الاقتصادية التي قد تترتب على انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية ومحاولة الوفاء بمتطلبات العولمة والاتجاه نحو الخصخصة والوفاء بمتطلبات الجودة العالمية.

الجزء النظري للدراسة

المبحث الاول: جودة مراجعة الحسابات

أولاً: مفهوم جودة مراجعة الحسابات: على الرغم من أهمية مفهوم جودة المراجعة، إلا أنه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين، ويرجع ذلك إلى النظر إليها من وجهات نظر متعددة ومختلفة. حيث أوضح المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في معيار رقابة الجودة بأن مفهومها يتمثل في الالتزام بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية والتي تتضمن القواعد الاخلاقية لآداب السلوك المهني والتي تمثل المستويات المقبولة للسلوكيات التي يجب ان يتصف بها مراجعي الحسابات.

ويعتبر (DaAngelo) من أوائل الباحثين الذين عملوا على وضع تعريف لجودة المرجعة وعرفها بأنها: احتمالية شرط قيام المحاسب القانوني باكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل، والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره**(حميدات، 2001).**

ثانياً: أهمية جودة مراجعة الحسابات: تكمن أهمية جودة المراجعة والتدقيق في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة، والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، الجودة التامة لأنهم يعتمدون في إتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم، وبالتالي فإن جودة المراجعة تحقق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة وهي (مراجع الحسابات، إدارة الشركة، المصارف، الدائنون، الهيئات والأجهزة الحكومية، الجمعيات والهيئات المنظمة للمهنة).

كما أوضح **(لطفي،2005:78)** بأن إتباع نظام لتحقيق جودة أعمال المراجعة يحقق العديد من المزايا والخصائص لمكتب المراجعة نفسه يمكن بيانها فيما يلي:

1- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات والأعمال التي يؤديها مكتب المراجعة تتماشى مع المتطلبات المهنية ومعايير المراجعة المتعارف عليها، مع تقليل فرص ارتكاب الأخطاء في عملية المراجعة.

2- تحسين برنامج عمل مراجعي الحسابات، وذلك من خلال اتباعه الإرشادات والمعايير الصادرة من الجمعيات المهنية بخصوص الرقابة على جودة عملية المراجعة.

3- يعتبر إتباع أساليب الجودة في المراجعة من الوسائل المقنعة في اكتساب عملاء جدد لمكتب المراجعة، والمحافظة عليهم، وخاصة في ظل المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة.

4- إن ارتفاع مستوى المصداقية في المراجعة يعني خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية، وذلك لن يكون إلا من خلال مستويات عالية لجودة المراجعة.

5- إن المراجعة ذات الجودة العالية يمكن اعتبارها جزءًا هامًا من نظام رقابة أصحاب المنشأة وخاصة في حالة عدم مقدرتهم على الرقابة المباشرة على تصرفات الإدارة في إدارة المنشأة.

ثالثاً: ضوابط الجودة حسب معيار المراجعة الدولي رقم (220) عن الرقابة على جودة عملية المراجعة:(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998)

صدر **المعيار الدولي رقم (220)** عن الرقابة على جودة عملية المراجعة في شهر يونيو، 1994 ، وهو من معايير المراجعة الدولية ، ويهدف هذا المعيار إلي توفير إرشادات عن رقابة الجودة لمكاتب المراجعة أثناء تنفيذها لعملية المراجعة من خلال السياسات والإجراءات التي يتبعها مكتب المراجعة أو الإجراءات المتعلقة بتفويض الأعمال للمساعدين لأداء عملية المراجعة.

وقد بين هذا المعيار أن أهداف سياسات رقابة الجودة والتي تمثل عناصر الرقابة على جودة المراجعة تتمثل في:

1 – المتطلبات المهنية: يقصد بها التزام العاملين بمكتب المراجعة بمبادئ الاستقلال، والأمانة، والموضوعية، والحفاظ على السرية وأخلاقيات المهنة.

2- المهارات والكفاءة: يجب علي مكاتب المراجعة أن تعين أشخاصاً لديهم التأهيل العلمي والعملي اللازم لأداء أعمال المراجعة بعناية مهنية واجبة.

3- توزيع مهام عملية المراجعة: يقصد بها إسناد عملية المراجعة إلى فريق عمل متمكن في عملية المراجعة، ويمتلك مستويات من التدريب المهني والكفاءة المهنية في ضوء الظروف المحيطة بعملية المراجعة.

4- الإشراف: يقصد به الإشراف والمتابعة للأعمال على كافة المستويات، وذلك لتوفير تأكيد مناسب بأن العمل الذي يتم إنجازه يستوفي معايير الجودة الملائمة.

5- التشاور: يقصد بهذا العنصر من عناصر الرقابة ضرورة إجراء التشاور مع الآخرين من ذوى الخبرة المناسبة داخل أو خارج المنشأة عندما يتطلب الأمر ذلك، وأن تكون هناك اجتماعات دورية مع فريق العمل من قبل الشريك المدير المسئول في مكتب المراجعة.

6 – قبول أو إنهاء العمل مع العملاء: يجب على مكتب المراجعة وضع الإجراءات لتقييم العميل الجديد قبل قبول المهمة، ومتابعة العلاقات مع العملاء الحاليين بصفة مستمرة، كما يجب على مكتب المراجعة أن يأخذ بعين الاعتبار استقلاليته وقدرته على خدمة العميل بشكل ملائم.

7- الرقابة: يجب على مكتب المراجعة أن يراقب باستمرار مدى ملاءمة وفعالية سياسات وإجراءات رقابة الجودة بغرض تقييم مدى فعالية نظام رقابة الجودة لمكتب المراجعة، ومدى تطبيقه عند تنفيذ عملية المراجعة وأداء العمل المرتبط بالوظائف المتعلقة برقابة الجودة.

المبحث الثاني: قواعد السلوك المهني

أولاً: مفهوم قواعد السلوك المهني: إن مبدأ السلوك المهني يلزم المراجعين بالتقيد بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالإضافة لتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة، لذلك ينبغي على المراجعين عند تسويق وترويج أنفسهم وأعمالهم بألا يسيئوا إلى سمعة المهنة بل يجب أن يتمتعوا بالصدق والأمانة، وألا يقوموا بإبداء ادعاءات مبالغ فيها حول الخدمات التي يمكن تقديمها وكذلك المؤهلات التي يملكونها والخبرات التي اكتسبوها، وكذلك عدم إبداء أية إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الاخرين كذلك إن الالتزام والتقيد بالقوانين واللوائح والأنظمة ذات الصلة يعتبر بمثابة وقاية من عمليات التلاعب والغش المحاسبي الذي يضر بالمصلحة العامة لحساب المصلحة الشخصية **(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007).**

ثانياً: تعريف قواعد السلوك المهني:

تناول العديد من الباحثين عدة تعريفات لقواعد السلوك المهني وكالتالي:

حيث عرفها **(راجي:325،1994)** بأنها: القيود الذاتية التي تفرضها المهنة على نفسها، حيث يتوقع الجمهور اتباعها من قبل أعضاء المهنة.

وعرفها **(صيام،ابوحميد:205،2006)** بأنها: مجموعة الأسس والقواعد التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها، ليكون ناجحا في تعامله مع الناس ، وناجحا في مهنته ،وقادرا على كسب عملائه وزملائه ورؤسائه.

وقد عرفها **(الذنيبات،10:2010)** بأنها: مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تلزم جميع الفئات والأفراد الذين يتفاعلون في المجتمع خلال أدائهم لواجباتهم ومسئولياتهم المنوطة بهم ومختلف أعمالهم من أخذ وعطاء وبيع وشراء وغيرها.

ثالثاً: أهمية قواعد السلوك المهني:

ترجع أهمية وجود قواعد السلوك المهني هو الحصول على ثقة الجمهور والحاجة إلى رفع مستوى المهنة أسوة بالمهن الأخرى وكذلك تنمية روح التعاون بين أعضاء المهنة وهو ما ذهب إليه (جربوع)حيث أكد أن قواعد السلوك المهني تهدف إلى تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المعنوية والمادية والأدبية، وكذلك تدعيم الأحكام والنصوص القانونية التي وضعها المشرع لتوفير الكفاية في التأهيل المهني والعلمي للمراجعين، كذلك طمأنة الأطراف ذوي العلاقة بأنه سيتم الالتزام بالمعايير الفنية والمهنية في الاعمال والخدمات التي يحتاجونها **(جربوع،2003: 198).**

رابعاً: أهداف قواعد السلوك المهني:

وتهدف قواعد السلوك المهني إلى تحقيق عدة أغراض، منها **(عبدالله،74:2007):**

1- رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الحرة.

2- تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية.

3- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتوفير الكفاية في التأهيل العلمي والعملي للمراجع وحياده في عمله والشروط التي يسنها المشرع لإمكان الاشتغال بالمهنة.

4- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات المحاسبين والمراجعين من العملاء وغيرهم من الفئات المتعددة بأنهم سيحافظون فيما يقدمونه من خدمات وما يؤدونه من أعمال توكل إليهم على الالتزام بمعايير فنية، ومستويات علمية ومهنية رفيعة.

خامساً: أنواع قواعد السلوك المهني :

وتقسم لعدة أنواع تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلي هذه القواعد ومن أهمها **(الآلوسي،2003:157)**

1- من حيث السلطة أو الجهة التي وضعتها:

أ- قواعد قانونية: والمقصود بها تلك القواعد التي يضعها المشرع، والتي تنص عليها القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، أو التي تحكم الرقابة الخارجية علي حسابات الشركات

ب- قواعد تنظيمية: والمقصود بها تلك المبادئ والأحكام التي تصدرها المنظمات المهنية من نقابات وجمعيات ومعاهد، لحث أعضائها علي التمسك بآداب وقواعد السلوك المهني.

2- من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها:

أ- قواعد مكتوبة: وهي القواعد المثبتة بشكل تحريري سواء كانت الوثيقة المكتوبة صادرة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية في البلد المعني، أو تعليمات ونشرات صادرة من المنظمة المهنية المعنية.

ب- قواعد غير مكتوبة: وهي المبادئ المتعارف عليها بين المحاسبين والمراجعين والتي يعتبرونها دستوراً أخلاقياً من الآداب والتقاليد التي يجب الالتزام بها والإبقاء عليها، والتي يعمل علي توفيرها الوعي المهني بين أعضاء المهنة دونما حاجة الي إصدارها في وثيقة كتابية.

سادساً: القواعد العامة للسلوك المهني الصادرة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين:

تضمن أخر إصدار من قواعد السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي أربعة أجزاء هي **(المبادئ، قواعد السلوك، التفسيرات، الأحكام الأخلاقية)**، حيث إن المبادئ هي عبارة عن معايير مثالية للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل مصطلحات فلسفية غير إلزامية، أما قواعد السلوك فهي عبارة عن معايير الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل قواعد محددة إلزامية، بينما التفسيرات فهي عبارة عن تفسيرات لقواعد السلوك تم إعدادها من قبل قسم الأخلاق المهنية في المعهد، وهذه التفسيرات لا تحمل صفة الإلزامية لكن يتوجب على ممارس المهنة أن يبرر الانحراف عنها، أما بالنسبة للأحكام الأخلاقية فهي عبارة عن توضيحات منشورة إجابات لأسئلة تتعلق بقواعد السلوك قدمها ممارسي المهنة والمهتمين بالمتطلبات الأخلاقية للمعهد الأمريكي كما أنها لا تحمل صفة الإلزامية لكن يتوجب على الممارس أن يبرر الانحراف عنها **(الصوري،2013: 25)**.

وقد صنف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 2003م ميثاق قواعد السلوك المهني في أربعة عناصر وهي.

1. الكفاءة المهنية : تقتضي بأن يباشر ممارسي المهنة تقديم الخدمات المهنية فقط التي يكونوا قادرين على استكمالها بكفاءة مهنية.

2. بذل العناية المهنية الكافية: يجب على المهنيين بذل العناية المهنية الكافية أثناء تأديتهم للخدمات المهنية

3- التخطيط والإشراف: يجب أن يكون لدى المهنيين تخطيط على نحو كاف وكذلك يجب أن يكون هناك إشراف على تأدية الخدمات المهنية المقدمة.

4- بيانات كافية وملائمة: يجب أن تكون البيانات التي يحصل عليها المهنيون ملائمة وعلى نحو كاف، بحيث يمكن استخدامها والاستفادة منها عند الوصول للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالخدمات المهنية المقدمة.

الجزء التطبيقي:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضاً مفصلاً للمنهجية والإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية وفقاً للأهداف المحددة لها كالتالي:

أولا : منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يعتبر منهجاً مناسباً للدراسة، حيث يتيح دراسة ووصف الأحداث والظواهر والمواقف والآراء ، وتحليلها ومناقشتها بهدف الوصول الي النتائج المتعلقة بها.

ثانيا: أداة جمع البيانات : اعتمد الباحثان علي الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، مستخدماً مقياس ليكرت الخماسي عند تصميم هذه الاستبانة، كما قام الباحثان بإعطاء الدرجة من (1- 5) بالاعتماد علي مقياس ليكرت ذي الابعاد الخمسة لأسئلة القسم الثاني من الاستبانة، كما اعتمد عليه في اختبار الفرضيات، وهو يمثل معيار للإجابة، حيث ستكون الفرضية مقبولة عندما تكون درجة الإجابة أكثر من(3) عن الأسئلة وذلك كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة أسئلة الاستبيان ووفقاً للجدول رقم (1) التالي :

الجدول رقم (1) يبين مقياس ليكرت الخماسي

الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 – 1.79	1.8 – 2.59	2.6 – 3.39	3.4 – 4.19	4.2 – 5

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مكاتب المحاسبة والمراجعة في مدينة طرابلس والمقيدين في سجل مصرف ليبيا المركزي بطرابلس، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة العينة (العشوائية البسيطة) وهي احدي العينات العشوائية. فكانت من المراجعين التابعين لهذه المكاتب بمختلف صفاتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة لكل منهم، وتم توزيع واسترجاع عدد (46) استبانة وبنسبة (100%). وكما هو موضح بالجدول رقم (2) وكما يلي:

الجدول رقم (2) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمرجعة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستبعدة	عدد الاستبانات المرجعة	نسبة الاستبانات المسترجعة
46	0	46	%100

رابعا: صدق وثبات الاستبانة

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة : تم التأكد من صدق وثبات عبارات الاستبانة بطريقتين:

1- الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة: قام الباحثان بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من المراجعين الخارجيين وأعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء، وذلك قبل الصياغة النهائية لبنودها للتأكد من مدي ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة، وقد تم الاستفادة من آرائهم بتعديل بعض البنود التي أتفق عليها معظم المحكمين.

2- اختبار ثبات فقرات الاستبانة: ولاختبار مصداقية إجابات مفردات العينة علي عبارات الاستبيان فقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ فوجد أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل مجموعة من العبارات ولجميع العبارات معا ولكل محور علي حده كما بالجدول رقم (3) :

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات
1	لا يلتزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.	17	0.782	0.755
2	لا يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني على جودة خدمات المراجعة.	9	0.598	0.725
	قيمة الفا كرونباخ الكلية	**26**	**0.697**	**0.743**

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا يعتبر جيد لجميع محاور الاستبانة حيث كانت (0.697)، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق الاستبانة و مقدار ثبات استبانة الدراسة هو (0.743) مما يجعل الباحثين على ثقة كبيرة من صحة عبارات الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

خامساً : تحليل خصائص عينة الدراسة:

بعد الاطلاع علي الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، تم الاستفادة منها في تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الاستبانة وكذلك في صياغة العبارات لكل محور. وبذلك فقد اشتملت قائمة الاستبانة علي ثلاثة أجزاء رئيسية، تضمن الجزء الاول معلومات شخصية من خلال أربعة متغيرات، أما الجزء الثاني فقد اشتمل علي مجموعة من العبارات الخاصة بالمتغير المستقل والتي بلغ عددها (17) متغيرات مستقلة. والجزء الثالث فقد تضمن (9) متغيرات مستقلة. وقد أمكن توصيف وتحليل خصائص ومكونات عينة الدراسة التي وصلت ردودها طبقاً للعوامل الديمغرافية وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4) :

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري و النسب المئوية لافراد العينة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1-	المؤهل العلمي	دكتوراه	9	%19.5
		ماجستير	12	%26
		بكالوريوس	25	%54.5
		أخري	0	%0
		المجموع	46	%100
2-	سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	2	%4
		من (5) إلي أقل من (10)	11	%24
		من (10)إلي أقل من (15)	19	%41
		من (15) سنة وأكثر	14	%31
		المجموع	46	%100
3-	صفة المشارك	مدير مكتب المراجعة	32	%70
		مراجع رئيسي	10	%22
		شريك	4	%8
		المجموع	46	%100
4-	التخصص العلمي	محاسبة	44	%96
		تمويل ومصارف	2	%4
		اقتصاد	0	%0
		الادارة	0	%0
المجموع			**46**	**%100**

يتبين لنا من الجدول رقم (4) أن غالبية عينة الدراسة مستواهم التعليمي بكالوريوس محاسبة حيث بلغت نسبتهم (54%)، وأن سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنة وبنسبة (72%)، كما أنهم اغلبهم مدراء مكاتب المراجعة ونسبتهم (70%) .وبهذا يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العملية المطلوبة

لفهم وادراك عبارات الاستبانة والإجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي علي نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية .

تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

فبعد جمع بيانات الدراسة قام الباحثان بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالهاً وفقاً لمقياس ليكرت المشار إليه سابقاً. بهدف استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات والانحراف المعياري، وأستخدم الباحثان اختبار **(T)** للعينة الواحدة (**One Sample T – Test**) وذلك لاختبار كل عبارة من عبارات الاستبانة ، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة علي محتوي كل عبارة من عبارة الاستبانة .

I – التحليل الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الاولى :

يبين الجدول رقم (5) المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها ،وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية. وذلك لمعرفة هل يلتزم المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة بليبيا. والتي يمكن تلخيصها كما في الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	القرار
1	يلتزم المراجع أثناء أداء العمل بالقوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة.	4.01	0.412	0.000	موافق
2	يقوم المراجع بالموافقة على تقديم خدمات مهنية للعملاء فقط في حال كان فريق مراجعة الحسابات مؤهلاً للقيام بأداء هذه الخدمات.	3.98	0.633	0.000	موافق
3	يتخذ المراجع خطوات معقولة لتحديد الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح ومن ثم تجنب الوقوع بتأدية مهام تؤدي إلى ذلك .	4.25	0.674	0.000	موافق بشدة
4	لا يقبل المراجع بأتعاب متدنية جداً بحيث يكون من الصعب أداء عملية المراجعة وفقاً للمعايير الفنية والمهنية مقابل تلك الإتعاب.	4.35	0.802	0.000	موافق
5	يقوم المراجع بإطلاع العملاء على الشروط التعاقدية والتي من ضمنها الأساس الذي يتم وفقاً له تحميل الأتعاب وكذلك الخدمات.	4.66	0.652	0.000	موافق بشدة

6	يتجنب المراجع التسويق للخدمات المهنية بطريقة غير مهنية ومبالغ فيها وكذلك يتجنب إجراء أية مقارنات غير موثقة بالأدلة مع أعمال الآخرين.	4.88	0.872	0.000	موافق بشدة
7	يتجنب المراجع أثناء تأديته لمهامه القيام بأية أعمال قد تسيء لسمعته أو سمعة المهنة ولاقته بزملائه في المهنة.	4.83	0.624	0.000	موافق بشدة
8	لا يقبل المراجع الهدايا أو مزايا مالية أخرى بخلاف أتعابه من العملاء والتي قد تؤثر على موضوعيته أثناء تأديته لمهامه .	4.50	0.765	0.000	موافق بشدة
9	يحافظ المراجع على أستقلاليته التامة أثناء تأديته لمهامه سواء كانت عمليات مراجعة الحسابات أو خدمات التأكد الأخرى.	4.90	0.679	0.000	موافق بشدة
10	تحظر شركات المراجعة على فريق مراجعة الحسابات القيام بأي علاقات محددة مع مدراء ومسئولي وموظفي العملاء	3.65	0.567	0.000	موافق
11	يحرص المراجع على ممارسة عمله بصورة تؤدي إلى رفع شأن المهنة وقدرتها على خدمة الجمهور.	4.56	0.597	0.000	موافق بشدة
12	يحرص المراجع على ممارسة عمله بصورة تؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور برأيه . تكوين سمعة طيبة له.	4.62	0.687	0.000	موافق بشدة
13	يلتزم المراجع أثناء أداء العمل بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وبمعايير المراجعة المقبولة .	4.59	0.723	0.000	موافق بشدة
14	يهتم المراجع من خلال المؤتمرات والندوات بإبراز دور مهنة المراجعة للمحافظة على أموال المجتمع.	4.82	0.458	0.000	موافق بشدة
15	يتجنب المراجع الإعلان عن نفسه والخدمات التي يقدمها بصورة تلحق الضرر بالمهنة وتسيء إلى الآخرين.	4.87	0.785	0.000	موافق بشدة
16	يمتنع المراجع عن دفع عمولة أو نسبة من أتعابه لوسطاء مقابل حصوله على عملية مهنية.	4.80	0.635	0.000	موافق بشدة

17	يمتنع المراجع عن قبول علاقة عميل جديد في حال تورط هذا العميل في أنشطة غير قانونية (مثل غسيل الاموال) أو عدم الامانة أو ممارسات إعداد تقارير مالية مشكوك فيها.	4.92	0.611	0.000	موافق بشدة
الاجمالي		**4.54**	**0.567**	**0.000**	**موافق بشدة**

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (5) والخاصة بإجابات المشاركين في الدراسة حول(**مدى التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة في ليبيا)**. بأنها تختلف عن الحياد، حيث كانت محددة بالموافق والموافق بشدة ،و تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.65– 4.92)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.412– 0.872). وبما أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور بلغت (4.540) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05). وهذا يدل علي أن إجابات جميع أفراد عينة الدراسة إيجابية ويوافقون **علي إن المراجع الخارجي ملتزم بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة في ليبيا.**

2 – اختبار الفرضية الأولي: والتي صياغتها كالتالي:

H0: لا يلتزم المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة في ليبيا.

H1: يلتزم المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة في ليبيا.

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T– Test) وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي رقم (6) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية) .

الجدول رقم (6) يبين نتائج اختبار (T) للفرضية الأولي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (T) المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية	القرار
4.540	0.567	11.587	2.79	0.000	قبول الفرض البديل

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي المرجح هو (4.540) بانحراف معياري مناظر له (0.567)، وأن قيمة اختبار (T) كانت (6.485) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (2.79) وبدلالة إحصائية (0.000) أصغر من مستوي المعنوية (0.05) وبما أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر

من (3). فأن ذلك يشير الي رفض الفرضية الصفرية ، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص علي:(**يلتزم المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة في ليبيا).**

3 – تحليل الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية :

يوضح الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدلالة الاحصائية للعبارات المتعلق بمدي تأثير قواعد السلوك المهني علي جودة المراجعة.

جدول رقم (7)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الثانية

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الاحصائية	الدلالة
1-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تحسين أداء عملية المراجعة.	4.458	0.725	0.000	موافق بشدة
2-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تقديم اعمال المراجعة في الوقت المناسب ودون تأخير.	3.879	0.804	0.000	موافق
3-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في جعل المعلومات المقدمة من المراجع تتصف بالشمولية والفاعلية والكفاءة.	4.352	0.621	0.000	موافق بشدة
4-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار.	4.125	0.635	0.000	موافق
5-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.	4.44	0.562	0.000	موافق بشدة
6-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في جعل تقارير المراجع تفي بمتطلبات العميل والمجتمع.	3.987	0.646	0.000	موافق
7-	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المعروضة في التقارير و القوائم المالية.	3.745	0.698	0.000	موافق

-8	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تحسين جودة المعلومات المستخدمة.	4.012	0.711	0.000	موافق
-9	تسهم قواعد السلوك المهني للمراجعة في تحسين جودة التقارير المالية للشركة.	3.436	0.746	0.000	موافق
الاجمالي		**4.048**	**0.683**	**0.000**	**موافق**

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (7) والخاصة بالتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول**(يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني علي جودة خدمات المراجعة)**. وبما أن المتوسط الحسابي يختلف عن الحياد وكان محدد بالموافق والموافق بشدة، واكبر من الوسط الفرضي حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.436- 4.458)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.562- 0.804) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع العبارات بالمحور. وهذا يدل علي أن اجابات جميع أفراد عينة الدراسة ايجابية ويوافقون علي أن **التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني يؤثر علي جودة خدمات المراجعة**

4 – اختبار الفرضية الثانية: والتي صياغتها كالتالي:

H0: لا يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني علي جودة خدمات المراجعة.

H1: يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني علي جودة خدمات المراجعة.

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T- Test) وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي رقم (8) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

الجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية	القرار
4.048	0.683	9.045	2.79	0.000	قبول الفرض البديل

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي المرجح هو (4.048) بانحراف معياري مناظر له (0.683)، وان قيمة اختبار (T) كانت (9.045) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي (2.79) وبدلالة إحصائية (0.000)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوي المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي

أكبر من (3). فأن ذلك يشير الي رفض الفرضية الصفرية ، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص علي أنه:**(يؤثر التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني علي جودة خدمات المراجعة).**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة الاستبانة في النقاط التالية:

1- بالنسبة للفرضية الاولي: والتي تقيس مدي التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني في مهنة المراجعة بليبيا. فقد تم إثباتها باعتماد الاسئلة من (1-17)،حيث بينت الدراسة أن إجابات المراجعين الخارجيين العاملين بالمكاتب عينة الدراسة بمنطقة طرابلس والتي تقدم خدمات المراجعة، أنهم يتمتعون بالاستقلالية التامة وملتزمون بالضوابط المهنية وبمعايير المحاسبة المقبولة عموماً ومعايير المراجعة الموضوعة، وبالقوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة.

ويحرصون على أداء وممارسة عملهم بصورة تؤدي إلى تكوين سمعة طيبة له و زيادة ثقة الجمهور برأيه. مما ستؤدي إلى رفع شأن مهنة المراجعة لدى الجمهور بليبيا .

2- أما بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تقيس مدي تأثير التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني علي جودة خدمات المراجعة. فقد تم إثباتها باعتماد الأسئلة من (18-27)، وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني ودرجة تأثيرها علي جودة خدمات المراجعة. حيث بينت الدراسة أن إجابات المراجعين الخارجيين بالمكاتب عينة الدراسة التي تقدم خدمات المراجعة، أن التزامهم بقواعد السلوك المهني سيؤدى الي تقديم معلومات تتصف بالشمولية والفاعلية والكفاءة وفي الوقت المناسب ودون تأخير ومحايدة وخالية من التحيز، مما سيزيد من الثقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير والقوائم المالية، وهذا سينعكس إيجاباً علي جودة خدمات المراجعة بليبيا.

ثانيا: التوصيات

استناداً على النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الميدانية يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات:

1- وضع دليل يوضح قواعد السلوك المهني لمهنة المراجعة بليبيا من قبل جهات الاختصاص.

2- ضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية الى أن يتم وضع معايير محلية للمحاسبة والمراجعة ، وكذلك التقيد بالقوانين والتشريعات التي تنظم مهنة المراجعة بليبيا.

3- ضرورة تجنب والابتعاد عن تقديم الإعمال والخدمات التي قد تلحق الضرر بزملاء المهنة أو العملاء أو بالمهنة ككل.

4- ضرورة قيام المراجعين بأداء وممارسة عملهم بصورة تؤدي الي اكتساب ثقة الجمهور ورفع شأن مهنة المراجعة.

5- ضرورة أن يحرص المراجع علي استقلاليته التامة أثناء تأديته لمهامه سواء كانت عمليات مراجعة الحسابات أو تقديم الخدمات الاستشارية أو خدمات التأكيد الأخرى.

المراجع

الالوسي، حازم هاشم، (2003)، الطريق الي علم المراجعة والتدقيق، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.

الحمود تركي راجي، (1994)، قواعد السلوك لمهنة تدقيق الحسابات في الأردن بين الحاضر والمستقبل، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، مجلد 5 .

الذنيبات، علي عبد القادر، (2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق الطبعة الثالثة عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الصوري، محمد، أحمد، (2013)، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة–فلسطين.

حمودة، المهدي عبد العظيم، العوامل المؤثرة على مستوي جودة خدمات المراجعة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية بني وليد، السنة الثانية، العدد (4) سبتمبر 2014م.

حميدات، محمد محمود، (2001) "تقييم جودة تدقيق الحسابات في الاردن، والعوامل المحددة لها ": دراسة ميدانية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم المحاسبة، عمان، الاردن.

صيام، وأبو حميد، محمود، (2006) ، مدي التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة.

عبد الله، خالد أمين، (2007)، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

لطفي، أمين السيد أحمد(2005)، مراجعة وتدقيق المعلومات، الاسكندرية، الدار الجامعية.